



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: بنوك

أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي
للبنوك التجارية

حالة: البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي

تحت إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطالبة:

رقية غزال

لجنة المناقشة

رئيسا		أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر الوادي	د/أحمد بن أحمد
شرفا ومقررا		أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر الوادي	د/أحمد نصير
مناقشا		أستاذ مساعد جامعة حمه لخضر الوادي	أ/ عبد الحق بوقفة

....

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

البقرة الآية 32

الإهداء

أهدي ثمرة تعبتي ونجاحي هذا إلى أختي وأخوتي
ما أملك إلى عائلتي الصغيرة أبي وأمي وأخوتي
داعية من الله أن يحفظهم لي ويبقون سدي
في حياة .

إلى أختي ورفيقة دربي ومن تقاسمت معها الحلو
والمر في مشوارنا الدراسي زينب
إلى صديقاتي وأعز بنات إلى قلبي ناريما
ووفاء

والى عمتي وبنات عمتي وأخواتي حنان ومبركة
.

الشكر و العرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية في
وقفه نعود بها الى سنوات قضيناها في رحاب الجامعة مع
أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير بلذلين في ذلك
جدا كبيرا في بناء جيل الغد ليعرف الأمة من جديد
وقبل أن أمضي قدما أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير
لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير الذين كانوا يدعون لي طيلة الخمس سنوات من

مشواري الدراسي

وأوجه بالشكر الخاص الى الدكتور / احمد نصير الذي تفضل
بالإشراف على هذا البحث وساعدني في اختيار الموضوع
فجزاه الله عني كل الخير وله مني كل الاحترام والتقدير .
كما أقدم شكري الى أختي خديجة على مساعدتها لي في
إتمام هذا البحث ، دمت ليا سندا ومعوذا .
كما أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من بعيد أو
قريب .

الملخص:

تكتسب عملية تقدير اثر السياسة النقدية والمالية والتجارة الدولية في تقييم أداء المالى للبنوك التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة لما تحظى به البنوك التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية أولاً، ولدور عملية التقدير في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له والتي يجب أن تتسق تماماً مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالنتائج المنشودة.

وهنا نقترح استخدام طريقة VIEWS04 في تقدير اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالى للبنوك التجارية .

The influence of economic policies on the performance of commercial banks

Abstract

The process of estimating the influence of economic policies on the performance of commercial bank has gained increasing importance since commercial bank have an eminent position in the economic field via its vital role in providing financial resources and performing various banking services for all national economic sectors. This is done to develop the process of economic growth first and for the role of estimation process in achieving efficiency by using the resources obtainable in the hands of the commercial bank; and to judge its route of success in achieving the planned objective. These must be in complete accordance with the targeted credit and monetary policy requirements to achieve monetary stabilization since it is specified as one of the obligatory basic elements that ensures the continuity of economical growth with the desired results.

Here we suggest using the VIEWS04 method in estimating the influence of economic policies on the performance of commercial banks .

	شكر و عرفان
	إهداء
I-V	الفهرس
VI-VIII	قائمة الجداول والأشكال
أ- و	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الاداء المالي
01	تمهيد:
02	المبحث الأول : مكونات الجهاز المصرفي التقليدي
02	المطلب الأول : ماهية الجهاز المصرفي
02	الفرع الاول: مفهوم الجهاز المصرفي
02	الفرع الثاني: خصائص الجهاز المصرفي
03	الفرع الثالث: مكونات هيكل الجهاز المصرفي
03	الفرع الرابع: أهداف الجهاز المصرفي
04	المطلب الثاني : البنك المركزي
04	الفرع الاول: مفهوم البنك المركزي وقواعده
05	الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي
06	الفرع الثالث: خصائص البنك المركزي
07	المطلب الثالث : البنوك التجارية والمتخصصة
07	الفرع الاول: البنوك التجارية
09	الفرع الثاني: البنوك المتخصصة
11	المطلب الرابع : الحوكمة من المنظور المصرفي
11	ر ع الاول: مفهوم حوكمة المصارف
13	الفرع الثاني: تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل
14	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.
14	المطلب الأول:عموميات حول الأداء المالي ..
14	الفرع الاول: مفهوم الأداء المالي.
15	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
16	الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي
16	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره.
16	الفرع الاول: مفهوم تقييم الأداء المالي
17	الفرع الثاني: الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي.
18	الفرع الثالث: ركائز تقييم الأداء المالي.
19	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.
19	الفرع الاول: مؤشرات الربحية .
20	الفرع الثاني: مؤشرات السيولة.
20	الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس مال .

21	الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال
22	المطلب الرابع: أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية .
22	الفرع الأول: أهداف عملية تقييم الأداء المالي
23	الفرع الثاني: مراحل وإجراءات عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية .
25	المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية .
25	المطلب الأول: بطاقة تقييم المتوازن.
25	الفرع الأول: تعريف بطاقة التقييم المتوازن.
26	الفرع الثاني: مكونات بطاقة التقييم المتوازن .
27	المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية .
28	الفرع الأول: المجموعة الأولى.
30	الفرع الثاني: المجموعة الثانية.
31	المطلب الثالث: مؤشرات الحيلة الكلية.
31	الفرع الأول: مفهوم وأسس العامة لنموذج camels .
32	الفرع الثاني: نظام ترتيب البنوك وفقاً لـ camels
33	الفرع الثالث: مؤشرات نظام camels.
35	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية
36	تمهيد:
37	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسات الاقتصادية الكلية.
37	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية، ومقوماتها .
37	الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.
37	الفرع الثاني: مقومات السياسة الاقتصادية الكلية .
39	المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
39	الفرع الأول: المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي.
40	الفرع الثاني: تحقيق نسبة توظيف مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة.
41	الفرع الثالث: استقرار المستوى العام للأسعار.
41	الفرع الرابع: أهداف اقتصادية أخرى.
41	المطلب الثالث: أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية وطرق تقييمها.
41	الفرع الأول: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.
42	الفرع الثاني: تصنيفات السياسة الاقتصادي الكلية.
44	الفرع الثالث: تقييم السياسة الاقتصادي الكلية.
45	الفرع الرابع: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية الكلية.
46	المبحث الثاني: نظرة عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية.

46	المطلب الأول: نظرة عامة حول السياسة المالية .
46	الفرع الاول: تعريف السياسة المالية.
47	الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية.
48	الفرع الثالث: فعالية وأهداف السياسة المالية
49	المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية .
49	الفرع الاول: تعريف السياسة النقدية.
50	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية.
51	الفرع الثالث: فعالية وأهداف السياسة النقدية.
52	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والسياسة الاقتصادية وأثرهما على أداء البنوك
52	الفرع الاول: العلاقة بين السياسة النقدية والمالية.
53	الفرع الثاني: علاقة السياسة المالية والنقدية مع السياسة الاقتصادية.
54	الفرع الثالث: أثر السياسة المالية والنقدية على أداء البنوك التجارية.
56	المبحث الثالث: أساسيات حول سياسة التجارة الدولية وسياسة الصرف الأجنبي.
56	المطلب الأول: سياسة التجارة الدولية.
56	الفرع الاول: تعريف سياسة التجارة الدولية.
57	الفرع الثاني: أهداف سياسة التجارة الدولية.
57	الفرع الثالث: أساليب سياسة التجارة الدولية.
59	الفرع الرابع: أثر السياسة التجارية . على أداء البنوك التجارية .
59	المطلب الثاني: تصنيف سياسة التجارة الدولية.
59	الفرع الاول: السياسة الحمائية وحججها.
63	الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية وحججها.
65	المطلب الثالث: سياسة الصرف الأجنبي: المفهوم، الأدوات والآثار.
65	الفرع الاول: المفاهيم الخاصة بسياسة الصرف الأجنبي.
67	الفرع الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف الأجنبي.
69	الفرع الثالث: التوجهات الحديثة لأنظمة الصرف.
70	الفرع الرابع: أنظمة سعر الصرف.
71	المطلب الرابع: سياسات اقتصادية أخرى ..
71	الفرع الاول: . سياسة توزيع المداحيل .
72	الفرع الثاني: السياسة الاجتماعية.
72	الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية القطاعية.
74	خلاصة الفصل.
75	الفصل الثالث: انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الوطني الجزائري.

75	تمهيد:
76	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.
76	المطلب الأول: بطاقة تعريفية وهيكل البنك الوطني الجزائري.
76	الفرع الأول: تعريف البنك الوطني .
77	الفرع الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري.
78	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.
79	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية.
79	الفرع الأول: مؤشرات الربحية .
79	الفرع الثاني: مؤشرات السيولة .
80	الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس مال.
81	الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال .
81	المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها .
81	الفرع الأول: مؤشرات الربحية.
82	الفرع الثاني: مؤشرات السيولة .
82	الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس مال.
83	الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال .
84	المبحث الثاني: واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 2014/2000 .
84	المطلب الأول: تطور السياسة الاقتصادية 2014/2000
84	الفرع الأول: مرحلة بعد التصحيح الهيكلي 2004/2001 .
85	الفرع الثاني: مرحلة سياسة دعم النمو 2009./2005
86	الفرع الثالث: مرحلة سياسة التحول من الربح الى القيمة المضافة 2014/2010 ..
87	المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة 2014/2000
88	الفرع الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2014/2000 .
92	الفرع الثاني: توجهات السياسة المالية في الجزائر للفترة 2013./2000
97	المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2014/2000.
97	الفرع الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014./2000
100	الفرع الثاني: تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر للفترة 2013/2000.
102	المبحث الثالث: تقدير اثر السياسة الاقتصادية على أهم المؤشرات الأداء المالي
102	المطلب الأول: جمع المعطيات والتعريف بالمتغيرات.
102	الفرع الأول: المتغيرات التابعة .

103	الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة .
104	الفرع الثالث: ترميز المتغيرات الدراسية.
106	المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية ..
106	الفرع الاول: اثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي .
113	الفرع الثاني: اثر السياسة النقدية على تقييم الأداء المالي.
119	الفرع الثالث: اثر سياسة التجارة الدولية على تقييم الأداء المالي .
124	المطلب الثالث: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة وفق اختبار غرانجر GRANGER.
125	الفرع الاول: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر السياسة المالية ومعدل العائد الى إجمالي الإيرادات
125	الفرع الثاني: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر السياسة المالية والمعدل النقدي.
127	الفرع الثالث: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر السياسة المالية و مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات.
127	الفرع الرابع: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية و مؤشر معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات.
128	الفرع الخامس: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية و مؤشر المعدل النقدي .
129	. الفرع السادس: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدي و مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات:
131	الفرع السابع: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر التوازن الخارجي و مؤشرات تقييم الأداء المالي المختارة.
132	خلاصة الفصل.
134	الخاتمة العامة
149	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	نموذج لبطاقة التقييم المتوازن	(1-1)
30	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	(2-1)
32	مستويات ترتيب البنوك التجارية وفقا لنظام camles	(3-1)
39	تطور GDP لبعض الدول لسنوات 2014/2011	(1-2)
40	تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو لسنوات 2012 2011	(2-2)
42	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	(3-2)
69	نظم أسعار الصرف المختلفة (التقسيم الحديث)	(4-2)
79	مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري 2012/2001	(1-3)
79	مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(2-3)
80	مؤشرات ملاءة رأس مال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(3-3)
81	مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(4-3)
86	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004-2001)	(5-3)
87	محاور برنامج دعم النمو للفترة: (2009-2005)	(6-3)
90	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2013-2000	(7-3)
92	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة 2014/2000	(8-3)
94	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2013-2000	(9-3)
95	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000	(10-3)
99	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2014/2000	(11-3)
109	يبيّن تفسير المعادلة رقم (04):	(12-3)
111	يبيّن تقدير المعادلة رقم (04) بإدخال $AR(1)$	(13-3)
114	يبيّن تقدير المعادلة رقم (06) بإدخال $MA(1)$	(14-3)
116	يبيّن تقدير المعادلة رقم (15)	(15-3)
120	يبيّن تقدير المعادلة رقم (17)	(16-3)
123	يبيّن تقدير المعادلة رقم (25)	(17-3)
124	يبيّن تقدير المعادلة رقم (26)	(18-3)
125	يبيّن تقدير المعادلة رقم (27) بإدخال $MA(1)$	(19-3)
128	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين MPF و $RRTR$	(20-3)
129	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين MPF و TCR	(21-3)
129	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين MPF و $EITA$	(22-3)

130	إختبار السببية لغرانجر بين مؤشرات السياسة النقدية و <i>RRTR</i>	(23-3)
131	نتائج إختبار غرانجر للسببية للمتغير التابع <i>TCR</i> مع متغيرات السياسة النقدية	(24-3)
132	نتائج إختبار غرانجر للسببية للمتغير التابع <i>EITA</i> مع متغيرات السياسة النقدية	(25-3)
133	نتائج إختبار غرانجر للسببية للمتغير التابع <i>EITA</i> مع متغيرات السياسة النقدية	(26-3)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	هيكل السياسة الاقتصادية	(1-2)
43	مخطط سياسة التوقف ثم الذهاب	(2-2)
61	مرونة منحني العرض الدولي وأثره على معدل التبادل التجاري ونتائج الضريبة	(3-2)
65	يمثل الحلقة الفاضلة للعملة القوية	(4-2)
78	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	(1-3)
79	مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(2-3)
80	مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(3-3)
80	مؤشرات ملاءة رأس مال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(4-3)
81	مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001	(5-3)
88	التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة 2014/2010	(6-3)
96	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000	(7-3)
99	تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة 2014/2000	(8-3)
101	الميزان التجاري خارج إيرادات المحروقات للفترة 2014/2000	(9-3)
102	تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر للفترة 2013/2000	(10-3):
117	العلاقة بين معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات ومؤشرات السياسة النقدية	(11-3)

المقدمة العامة:

مما لاشك فيه أن جميع الفروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي و بصفة أساسية تعتمد بدرجة كبيرة على الجهاز المصرفي حيث تلعب المصارف التجارية دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية ومساندتها في البلدان النامية والمتقدمة، وبذلك فإنها تساهم بشكل حيوي في تصعيد واثار التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور المصارف التجارية بتوفير بيئة اقتصادية ملائمة وصالحة لممارسة الأنشطة المختلفة من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل واضح ومتناسق ملائم مع الظروف الاقتصادية السائدة للحفاظ على الاستقرار المؤشرات الاقتصادية وضمان تخطيطها للظروف الاستثنائية والطارئة .

كما تعتبر البنوك أو المصارف في أي اقتصاد العمود الفقري والركيزة الأولى لتحقيق توجهه و مصيره و تحقيق أهدافه.و من ثم كان نجاحها ضرورة ملحة وتطورها شرطا أوليا.. إذ أنها تساهم في تعبئة المدخرات و جعلها تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين بغية استغلالها بأكثر إنتاجية. مما يؤدي إلى وضع قطار التنمية على الطريق الملائم. غير إن إمكانية البنوك التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المنتهجة، فبدون سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية، وبذلك تفقد إمكانية دعم المصارف التجارية لعملية التنمية الاقتصادية .

وتعد عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول الى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية وتحديد موعده ومعرفة الموقع ضمن الهيكل المصرفي المحلي والدولي والإقليمي . وهذا البحث سيخصص الدراسة على اثر السياسات الاقتصادية في الجزائر على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ومحاولة تسليط الضوء على أهم السياسات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على أهم المؤشرات المالية لأحد البنوك التجارية في الجزائر .

❖ الإشكالية الرئيسية:

تتلخص مشكلة البحث في اختيار أفضل الطرق الإحصائية لتقدير اثر السياسات الاقتصادية وبالتحديد النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية في أداء البنوك التجارية وتحديد المتغيرات المؤثرة على الظاهرة المدروسة وتستبعد المتغيرات التي ليس لها تأثير ملموس .

وعليه فان البحث والتقصي لا بد أن يقف عند حدود أو المتغيرات التي تركها السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية كونها إحدى الساحات المهمة التي تعمل من خلال السياسات الاقتصادية لأداء دورها الاقتصادي في تعزيز فرص نجاح التنمية ودفع عجلة التطور الاقتصادي.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ماهية الآثار والانعكاسات التي تخلفها السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؟

- ومن خلال هذه الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية على النحو التالي:
- فيما تتمثل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟ وماهي أهم النماذج الأكثر استخداما؟
 - كيف تصنف السياسات الاقتصادية الكلية؟، وما هي الأهداف الرئيسية لهذه السياسات؟.
 - ما هي الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي؟، وهل يوجد سببية بين أهم هذه متغيرات الدراسة؟.

❖ فرضيات الدراسة :

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- 1- للعملية تقييم الأداء المالي عدة مفاهيم وتعريف منها يقال على أنها مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المسطرة والمخطط لها وبين ما تم تحقيقه بالفعل وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، وعلى مدى عدة سنوات ظهرت العديد من النماذج والطرق للتقييم الأداء المالي تختلف باختلاف وجهات نظر المسيرين وأصحاب القرار من أهمها نموذج العائد والمخاطرة وبطاقة الأداء المتوازن .
- 2- تصنف السياسات الاقتصادية الكلية إلى تصنيفين وهما السياسات الاقتصادية الكلية الظرفية والمتمثلة في (السياسة المالية والنقدية، وسياسة التجارة الدولية وسياسة الصرف...)، والسياسات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في عدة سياسات (السياسة الصناعية، البيئية، وسياسة التشغيل...)، والهدف من هذه السياسات هو تحقيق النمو الاقتصادي، التحكم في التضخم ، البحث عن التوازن الخارجي.
- 3- تختلف الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حيث نجد أن من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيرا السياسة النقدية وهذا راجع للعلاقة المباشرة بين السياسات النقدية وبين عمل البنوك التجارية، فحين نجد أن سياسة التجارة الدولية الأقل تأثيرا على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية أو بالأحرى البنك الوطني الجزائري ، كما يلاحظ أن هناك علاقة سببية بين أهم المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذج المدروس .

❖ أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة منها:

- 1- التعريف بنظم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة .
- 2- تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية، ومحاولة التعرف على تصنيفاتها، وكذلك التعرف على أنواع السياسات خاصة النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية .
- 3- بيان تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة المدروسة .

- 4- تقييم الأداء المالي للبنك التجاري الذي تم فيه دراسة
5- قياس اثر السياسات الاقتصادية المختلفة على تقييم الأداء المالي للبنك التجاري .

❖ أسباب اختيار الموضوع:

وهناك أسباب شخصية وأخرى موضوعية أدت بنا إلى اختيار هذه الدراسة وهي:

1- الأسباب الشخصية:

كـ جاء اختيار هذا الموضوع بحكم التخصص الذي ادرسه ألا هو بنوك
كـ الميول الشخصي للاختيار المواضيع التي لها بالأعمال مصرفية وهو مبرر ذاتي.

2- الأسباب الموضوعية:

كـ التطرق الى موضوع يعتبر جديد الى حد ما وربط متغيرين السياسات الاقتصادية وتقييم الأداء المالي الأكثر تداولاً في المجال الاقتصادي .
كـ الوصول إلى الأهداف التي تم ذكرها سابقاً والتعرف على الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك في الجزائر

❖ حدود البحث:

هناك إطارين للبحث إطار زمني ومكاني فمن حيث الإطار المكاني فقد اخترت الجزائر وذلك راجع لانتمائي ومكان إعداد البحث والإطار الزمني فقد اخترت الفترة 2014/2000 وذلك بسبب رغبتني على دراسة معلومات جديدة أكثر وغير مكررة كثيراً وعدم التوسع كثيراً في موضوع بحكم ضيق الوقت لإعداد هذا البحث .

❖ الدراسات السابقة:

استعنا ببعض الدراسات السابقة التي تخص أو موضوعها يشبه موضوع بحثي سواء من ناحية السياسات الاقتصادية أو تقييم الأداء المالي هي منها مذكرات وأطروحات دكتوراه، مقالات، ملتقيات، وحتى كتب من بينها:

- احمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2012/1990 وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، بجامعة الجزائر 3، تحت إشراف الأستاذ: عبد النور غريس، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول الآثار أو مخلفات السياسات الاقتصادية على الاستثمار المباشر في الجزائر .
- عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة ليند غاز 2011/2009 وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، تحت إشراف الأستاذ: بوزيد سايح، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات

المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي، وقد توصل أن للمعلومات المالية تأثير كبير على تقييم الأداء المالي للمؤسسة لأنها تعتبر القاعدة الرئيسية لبناء نظام تقييم الأداء المالي ويجب أن تتميز المعلومة المالية بصحة التامة لأنه التقييم يتوقف على أساس صحة المعلومة أو خطئها وهذا ما يساعد متخذي القرار على اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب أو العكس.

- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية وهو كتاب نشر سنة 2009 عن دار صفاء للنشر والتوزيع بعمان، ومحور دراسته هي عبارة عن مقارنة بين السياسات الاقتصادية في الأردن والعراق وأثارهما على أداء مصارف نفس البلدين للفترة 2004/1989، وقد توصل أن لكل سياسات اقتصادية أثرها الخاص على أداء البنوك التجارية وتبقى لكل بلد ميزة وخاصة على البلد الأخرى .
- سفيان حزين، أثر السياسة النقدية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية وهي عبارة عن مقالة او بحث صغير تم تقديمه في احد الملتقيات وموضوع الدراسة يشمل أيضا مقارنة لكن بين أثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية من جهة والمصارف التقليدية من جهة و وجدت الدراسة انه هناك اختلاف في الآثار خاصة من ناحية الربحية حيث هذا راجع الى طبيعة النشاط الذي يمارسه كل بنك باعتبار أن البنك الإسلامي يعتبر مشارك في التمويل أما البنك التقليدي فهو مقرض وبالتالي نسبة الربح تكون اكبر للبنك التقليدي أكثر من الإسلامي.

❖ وسائل جمع المعلومات والبيانات:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث "كتب مالية واقتصادية".
- التقارير والملتقيات .
- الأطروحات والرسائل الجامعية .
- المواقع الالكترونية.
- المقابلات الشخصية .

❖ المنهج المتبع:

باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من تحقيق الهدف من الدراسة، استعنا بالمنهج الوصفي في سرد كل ما يخص الجانب النظري للبحث أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا أولا على منهج دراسة حالة قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي في عرض وتحليل بعض المؤشرات المالية على البنك الوطني الجزائري، كذلك اعتمدنا على المنهج التحليل القياسي التطبيقي المستند على البيانات الواقعية باستخدام الحزمة الإحصائية الجاهزة .VIEWS04.

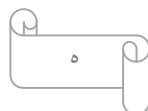
❖ تقسيمات البحث:

حتى تتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول تحتوى الفصول الأربعة الأولى على ثلاث مباحث أما الفصل الخامس والذي يضم الجانب التطبيقي فهو يحتوي على مبحثين.

الفصل الاول: تناول هذا الفصل الجانب النظري للتقييم الأداء المالي من جهة وتطرقنا فيه الى ماهية النظام المصرفي التقليدي حيث قمنا بتقسيم الى ثالث مباحث، المبحث الاول يتطرق الى أربع مطالب الاول مفهوم الجهاز المصرفي وخصائصه، والطلب الثاني ماهية البنك المركزي والطلب الثالث حول البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والمطلب الرابع مفهوم الحوكمة من المنظور المصرفي أما المبحث الثاني فو يتطرق الى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي فقد قمنا بتقسيمه الى أربع مطالب فالأول يتناول عموميات حول الأداء المالي والمطلب الثاني مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره والمطالب الثالث مؤشرات تقييم الأداء المالي والمطلب الرابع أهداف ومراحل عملية تقييم الأداء المالي في بنوك التجارية، أما المبحث الثالث فيتمحور حول نماذج تقييم الأداء المالي فهو يحتوي على ثلاث مطالب فالأول خصص لنموذج بطاقة تقييم المتوازن والمطلب الثاني نموذج العائد على حقوق الملكية ومطلب الثالث مؤشرات الحيلة الكلية .

الفصل الثاني: يتمحور هذا الفصل حول الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية حيث قسمنا الى ثلاث مباحث ، حيث يتناول المبحث الاول مفاهيم أساسية حول السياسات الاقتصادية الكلية وهو يتكون من أربع مطالب، فمطلب الاول حول مفهوم السياسة الاقتصادية ومقومات نجاحها والمطلب الثاني أهداف السياسة الاقتصادية والمطالب الثالث أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية وطرق تقييمها والمطلب الرابع الفاعلون في السياسة الاقتصادية الكلية، أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان نظرة عامة حول السياسة المالية والنقدية ويتكون من ثلاث مطالب فقد خصصنا المطلب الاول نظرة عامة حول السياسة المالية والمطلب الثاني ماهية السياسة النقدية والمطلب الثالث العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والسياسة الاقتصادية وأثرهما على أداء البنوك، وفي الأخير المبحث الثالث حيث خصصته لأساسيات حول السياسة التجارية الدولية وسياسة سعر الصرف حيث قسمته الى أربع مطالب تناول المطلب الاول حول سياسة التجارة الدولية المطلب الثاني تصنيف سياسة التجارة الدولية والمطالب الثالث عموميات حول سياسة الصرف الأجنبي والمطلب الرابع تطرقت حول بعض السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى .

الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي للبحث حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث يحتوى المبحث الاول على تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2012/2000، وهو ينقسم الى ثلاث مطالب تطرقنا في الاول الى



بطاقة تعريفية حول بنك الوطني الجزائري والمطلب الثاني خصصناه الى عرض أهم النتائج المتوصل إليها حول المؤشرات المالية والثالث الى تحليل النتائج المتحصل عليها، وأما المبحث الثاني فهو يتناول تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة من 2013/2000، وقسمنا الى ثلاث مطالب الاول حول تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 2014/2000، أما المطلب الثاني للتوجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر للفترة المدروسة وخصصنا الثالث للسياسة التجارة الدولية في الجزائر، أما المبحث الثالث فهو أهم جزء في البحث ويتناول أو يدرس تقدير اثر السياسة الاقتصادية على أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري وقد قسمناها الى ثلاث مطالب هم على التوالي المطلب الاول جمع المعلومات والتعريف بالمتغيرات والثاني حول الدراسة التطبيقية وبناء النموذج والثالث خصص للعلاقة السببية بين أهم تغيرات النموذج .

❖ صعوبات الدراسة:

ومن أهم الصعوبات التي إعترضتنا خلال فترة الدراسة مايلي:

- 1- صعوبة الحصول على المراجع والمعلومات النظرية أولا لضيق الوقت وثانيا لعدم توفر المراجع بشكل كبير، والوضعية المزرية للمكتبة والبيروقراطية التي تعيق الطالب على حصول على الكتب .
- 2-صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات المتعلقة بالجانب التطبيقي من طرف البنك ومماثلة في إعطاء في المعلومات اللازمة .
- 3- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع خاصة تقييم الأداء المالي إلا باللغة الأجنبية وبالتالي اعتمدنا على الملتقيات والمجالات والأطروحات بالإضافة الى مراجع الكترونية .

تمهيد:

يلعب الجهاز البنكي دور بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية و المالية المعاصرة حيث يعتبر المسئول عن أداء وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية بطريقة كفؤة على المشاريع الاستثمارية المختلفة .

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة لما تحظى به البنوك التجارية من مكانة هامة ومتميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد.

و تقييم الأداء المالي يعد مدخلا أساسيا للقرارات المتعلقة بنظام الحوافز و المكافآت و نظام التدريب و تنمية العاملين و تقرير مدى صلاحية وملائمة نظام اختيار العاملين في البنوك و فروعها و القرارات المتعلقة بترقية العاملين و النقل و إنهاء الخدمة أو مدها و أخيرا التخطيط التنظيمي الشامل...

و قد تطورت أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك تطورا ملحوظا وقد تعددت النظم و النماذج للتقييم الأداء المالي في البنوك .. .

ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

- ❖ المبحث الأول : مكونات الجهاز المصرفي التقليدي.
- ❖ المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي .
- ❖ المبحث الثالث : نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية .

المبحث الأول : مكونات الجهاز المصرفي التقليدي

تختلف مكونات الجهاز البنكي لأي دولة حسب الغرض من إنشاء البنوك ووظائفها وقد تفرض الى أشكالها الرسمية، أما اذا أردنا التكلم عن مكونات الجهاز البنكي التقليدي فهو يتكون من شبكة واسعة من المؤسسات البنكية والمالية التي تتعدد وتتنوع من اقتصاد الى آخر حسب درجة تطور الاقتصاد، ونمطه التنظيمي وقدرته الوظيفية.

المطلب الاول : ماهية الجهاز المصرفي

يعد الجهاز البنكي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد ، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو و يتطور دون وجود جهاز بنكي.

الفرع الأول : مفهوم الجهاز المصرفي

هناك عدة تعاريف للجهاز البنكي يمكن ذكر منها مايلي:

هي المؤسسات البنكية و القوانين التي تعمل في ظل معاصرة المؤسسات من المؤسسات البنكية و الأنظمة و القوانين التي تحكم مصالحها¹.

كما يقصد بالنظام البنكي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم البنوك التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية البنوك ودمجها وتوحيدها².

هو النظام الذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، كما يسعى الى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية³.

ومنه يمكن تعريف الجهاز البنكي بأنه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها البنوك والمؤسسات المالية في البلد⁴.

الفرع الثاني : خصائص الجهاز المصرفي

يتميز الجهاز البنكي بخصائص عدة نذكر منها⁵:

- ✓ تعد البنوك مؤسسات وساطة مالية بين وحدات الفائض و وحدات العجز .
- ✓ تخضع البنوك في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها كالبנק المركزي .

¹ نور الدين نوي ، "دور الجهاز المصرفي الجزائري في قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، فرع :مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2009)، ص:03.

² شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:36.

³ فريدة بخراز يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:95.

⁴ سليم عمر الحداد، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء "دراسة ميدانية من وجهة نظر العملاء في المصارف التجارية في غزة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة

ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013)، ص:10.

⁵ نور الدين نوي ، مرجع سابق، ص:04.

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

- ✓ تلتزم بالتشريعات البنكية : مثل قانون البنك المركزي ، قانون مراقبة العملة الأجنبية و غيرها .
- ✓ تعتمد البنوك الخاصة التجارية و الإسلامية بصفة رئيسية في مصدر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على أموال الخاصة

الفرع الثالث :مكونات هيكل الجهاز المصرفي

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل البنكي ومنها¹:

- 1.: **المصرف ذو المكتب الواحد:** ويقصد بها محل عمل واحد في مكان واحد، وهو مستقل بإدارته.
- 2.: **المصرف ذو الفروع المتعددة:** ويؤدي خدماته في أكثر من محل وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.
- 3.: **مجموعة المصارف:** وهي تتألف من مجموعة البنوك المملوكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه البنوك ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.
- 4.: **سلسلة المصارف:** وهي تشبه مجموعة البنوك المتقدم ذكرها فيما عدا ما يتعلق بالملكية إذ أنها هنا بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

الفرع الرابع :أهداف الجهاز المصرفي

يكتسي الجهاز البنكي في إطار النظام النقدي والبنكي أهمية كبيرة في أية دولة أو أي اقتصاد ، فهو يعمل على تحقيق أهداف منها²:

- ✓ العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة .

- ✓ تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية .

- ✓ محاربة البطالة والعمل على التشغيل الكامل .

- ✓ العمل على تحقيق معدلات نمو مقبولة "مثلى" .

- ✓ العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لإفراد المجتمع .

من أهم الأهداف الأولية للنظام البنكي نذكر ما يلي³:

- 1.: **المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية:** النظام البنكي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية.

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق ، ص:37.

² محمد جوعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، اليوم الدراسي حول: أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 13 افريل 2011، ص:267 .

³ إبراهيم بن صالح لعمر، النقود الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد، ط2، دار الجامعية، مصر، 2001، ص: 05.

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

2.: تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام البنكي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كتمن الخدمات و المنتجات.

3.: استقرار قيمة الوحدة النقدية: تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلا بد أن تحظ باستقرار في قيمتها، و هذا من أهم أهداف النظام البنكي .

المطلب الثاني : البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد و هو الذي يقف على قمة النظام البنكي في الدول النامية و المتقدمة حيث يعتبر المظلة التي يستظل بها البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و البنوك المتخصصة بالإضافة الى شركات الوساطة المالية العاملة في السوق المالي .

الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي وقواعده

إذا ما حاولنا إعطاء مفهوم للبنك المركزي نجد أنها استندت الى خصائصه كبنك مركزي نذكر منها:
☞ بنك البنوك أو بنك الدولة و شيخ المصارف ، و هو مملوك للقطاع العام و ليس للقطاع الخاص أي دور فيه، ويمثل العمود الفقري للقطاع البنكي لأي دولة¹.

☞ هو تلك المؤسسة التي تشغل مكان رئيسيا في سوق النقد ، حيث يمدّه بالدعم في حدود السياسات التي يقرها².

ومنه يمكن القول أن البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم، وهو المؤسس التي ترأس النظام النقدي وتشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر وهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية .
ويعد بنك ريكس في السويد أول البنوك المركزية التي أنشئت في العالم وذلك سنة 1650، إلا أن بنك إنجلترا يعتبر بنك الإصدار الأول الذي تولى وظائف، هناك قواعد و أسس مشتركة تحكم و تنظم عمل مثل هذا النوع من البنوك و منها:³

- ✓ البنك المركزي يتبع الدولة ويمثلها .
- ✓ البنك المركزي يملك بعض الوسائل التي يسيطر بها و يشرف على البنوك التجارية .
- ✓ البنك المركزي لم يوجد في الأصل من اجل تحقيق الأرباح كما هو الحال البنوك التجارية .

الفرع الثاني :وظائف البنك المركزي

¹ سامر بطرس جلدّة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:113 .

² حدة رايس ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، بدون طبعة، دارايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009، ص:114 .

³ سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، بدون طبعة، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:134 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

إذا كان لكل بنك مركزي في دولة معينة وظائف خاصة به تميزه عن غيره من البنوك المركزية في الدول الأخرى، إلا أنه يمكن تحديد سمات أو وظائف مشتركة منها :

1.: البنك المركزي هو بنك الإصدار: الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد، ككل ويتجسد ذلك ماديا وفيما في طبع الأوراق النقدية أو ما بما يسمى ورق البنكنوت ووضعها في التداول¹، ولا يقوم البنك المركزي بذلك من فراغ و لكن يقوم بذلك تبعا لحصوله على إحدى أصول غطاء الإصدار النقدي².

2.: البنك المركزي هو بنك الحكومة : حيث يعمل البنك المركزي كبنك للحكومة و المؤسسات العامة و كيل مالي لها و الى تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية و الاقتصادية للدولة و اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية³، كما يعتبر المستشار المالي للحكومة والمسؤول عن كل احتياطاتها ويقدم لها كل القروض ذات الآجال المختلفة التي هي بحاجة إليها ويمسك حساباتها وينظم مدفوعاتها الخارجية منها كما يشرف على كل الاتفاقيات المالية التي تنعقد في الخارج⁴.

3.: البنك المركزي هو بنك البنوك : و تعني هذه الوظيفة وقوف البنك المركزي مستعدا لتعزيز الأموال اللازمة للمؤسسات داخل الجهاز البنكي⁵، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم الخدمات البنكية للبنوك التجارية تماما مثل ما يقوم به البنوك التجارية الى المشروعات والأفراد⁶.

ومنه يمكن حصر المهام و الوظائف التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية في⁷:

- ✓ منح القروض للبنوك التجارية .
- ✓ إعادة خصم الأوراق التجارية و أذونات الخزينة .
- ✓ الاحتفاظ بالودائع و أرصدة البنوك التجارية .
- ✓ الإشراف على المقاصة .

4.: البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان: وهي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث و يدخل ذلك في إطار السياسة النقدية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي⁸، يعتمد البنك المركزي في تطبيقه لهذه هذه الوظيفة على مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة الى تنظيم نشاط الجهاز البنكي، وتوجيهه الوجهة

¹ حدة رايس، مرجع سابق، ص: 124 .

² أكرم حداد ومشهور هذلول، النقد والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص: 140 .

³ نفس المرجع، ص: 142 .

⁴ سمير أيت عكاش، التنظيم والرقابة البنكية، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر تخصص: اقتصاديات المالية و بنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014، ص: 12 .

⁵ أكرم حداد، مرجع سابق، ص: 142 .

⁶ حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقد والمصارف، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 137 .

⁷ حدة رايس، مرجع سابق، ص: 132 .

⁸ نفس المرجع، ص: 133 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

المناسبة والسليمة عن طريق فرض رقابته على عمليتي الإقراض والاستثمار البنكي التي تنعكس بدورها على حجم أو كمية وسائل الدفع المتاحة للجميع وإجمالي السيولة المحلية في البلد بهدف تحقيق الاستقرار النقدي¹.

الفرع الثالث : خصائص البنك المركزي :

للبنك المركزي مجموعة من الخصائص التي يعكس دوره و أهميته هي كالآتي²:

- ✓ يقوم البنك المركزي بإصدار ما يعرف بالنقود القانونية "أي تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية و العكس"، وهكذا يتركز الإصدار في يد بنك واحد تدعمه الدولة فيضفي على هذه الهيئة قدرا كبيرا من الثقة .
- ✓ لا توجد مصادر متعددة و مستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الإصدار، مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه و لكي تكون أكثر دقة و تنظيم .
- ✓ لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد، و يتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع الأفراد في حين أن وظيفة قبول الودائع تعد من أهم وظائف البنوك التجارية .
- ✓ يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فيجب أن يكون هدفه تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني .
- ✓ يمثل البنك المركزي مركز الصدارة و قمة الجهاز البنكي و ذلك لقدرته على إصدار النقود و الرقابة على أحوال الائتمان في البلاد من خلال الرقابة على البنوك التجارية، والتأثير في قدرتها على خلق النقود، و هناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي و الحكومة .
- ✓ استقلالية البنك المركزي وذلك من خلال منحه الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية وعزله عن كل الضغوط السياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه الحرية الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى³ .
- ✓ ملكية البنك المركزي للدولة وبالرغم من هذا الاتجاه لا زالت هناك بعض البلدان التي لم تؤمّم فيها بنوكها المركزية أو على أقل ليس كلياً، أو بمعنى آخر هناك بنوك مركزية قامت بملكه خاصة أو حكومية مشتركة مع القطاع الخاص مثل البنك المركزي الأسترالي⁴ .
- وفي الأخير يمكن القول أن البنك المركزي بخصائصه المميزة ووظائفه المتعددة يهدف في النهاية إلى تحقيق القدرة على التنظيم والتحكم في عرض النقود أو حجم الائتمان⁵ .

¹ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، بدون طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2002، ص: 68 .

² حمد جلاب ، "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2010)، ص: 10 .

³ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 104 .

⁴ نفس المرجع، ص: 105 .

⁵ حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص: 137 .

المطالب الثالث: البنوك التجارية والمتخصصة

تقسم البنوك إلى بنوك تجارية وبنوك غير تجارية، حيث تمنح الأولى ائتماناً قصير الأجل ويكون غالباً لتمويل التجارة ولذلك جاءت تسمية، وأما البنوك الغير تجارية فتشمل البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار .

الفرع الأول: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك نشأة، فهي تمثل عصب النشاط الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات، وبالتالي فهي الركيزة الأساسية للنظام البنكي.

1. تعريف وخصائص البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية من أكثر البنوك التقليدية انتشاراً والتصاقاً بالجمهور وأكثرها تقديم خدمات له وأقدمها تاريخياً، فقد ظهرت أول مرة عندما كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار مقابل حصولهم على إيصال يتضمن مقدار المبلغ المودع، وتطورها نشاطها عندما أبدى الأفراد استعدادهم لقبول إيداع الإيصالات التي كان يحررها المودعون سحباً على رصيدهم للوفاء بما عليهم من ديون للآخرين¹.

هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها على أساس الذكر وليس الحصر:

كهي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع من الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه و تمنح القروض قصيرة الأجل والتي لا تزيد مدتها عن سنة (وتسمى أحياناً بنوك الودائع لأنها تشكل الجزء الأكبر من أموالها)².

كهي البنوك التي تعتمد أساساً على الأعمال التجارية من تلقي الودائع، خصم الكمبيالات، شراء وبيع العملات الأجنبية، إصدار خطابات الضمانات، فتح الاعتمادات وتقديم القروض لفترات قصيرة³.

كهي البنوك التجارية هي التي تقوم بصفة أساسية بقبول وتلقي الودائع تحت الطلب ولأجل قصير وتعامل في الائتمان قصير الأجل، أي هدفها الأساسي منح الائتمان البنكي لتحقيق الربح لمالكها من خلال عمليات مصرفية تؤدي بها⁴.

ومنه يمكن القول أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية وسيطية تتوسط بين الوحدات ذات الفائض المالي والوحدات ذات العجز المالي، حيث تقوم بجمع المدخرات من الفئة الأولى في شكل ودائع لتقدمها للفئة الثانية في شكل قروض .

كما تعرف البنوك التجارية في العالم نظامين هما⁵:

¹ أيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص: 13.

² عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، بدون طبعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 150.

³ سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص: 89.

⁴ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص: 25.

⁵ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 11.

الفصل الأولالخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

☞ نظام ذات بنوك لفروع المنتشرة وهو مستعمل في معظم بلدان العالم، نظرا لما يتمتع به من مرونة في تأدية الخدمات ونفس الوقت خفض التكاليف.

☞ نظام البنوك المفردة أي النظام الذي لا يسمح للبنوك بفتح فروع، أو على الأقل تحدد مناطق معينة ومحددة لفتح الفروع.

كما تتميز البنوك التجارية بجملة من الخصائص التالية ¹:

✓ تقبل الودائع التجارية "تحت الطلب" فتتعامل معها فئات المجتمع كافة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة، المتوسطة وكبيرة الحجم، سواء كانت خاصة أو حكومية، مما يجعلها مستعدة دائما لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت .

✓ إنها الأكثر انتشارا، إذ تشكل الجزء الأكبر من المؤسسات البنكية، من حيث العدد والحجم .

✓ تقبل جميع أنواع الودائع، فتساهم في تلبية رغبات المدخرين في المجتمع من خلال تجميع مدخراتهم الصغيرة والكبيرة.

✓ عملهم باستمرار على تطوير أنواع مختلفة من الودائع .

✓ يمثل رأس مال نسبة بسيطة من إجمالي مواردها .

✓ لا تستطيع استثمار ودائعها بالكامل .

✓ تمنح القروض القصيرة الأجل لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي على النحو الخاص .

✓ تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد النقود، عن طريق قيامها بقبول الودائع و منح الائتمان .

2. وظائف البنوك التجارية : إتجه التطور البنكي الى اتساع نطاق الوظائف التي تزاو لها البنوك التجارية على وجه الخصوص و يمكن حصر أهم الوظائف الاقتصادية للبنوك التجارية في النقاط التالية ²:

✓ **التوسط بين المقرضين و المقترضين "قبول الودائع الإقراض" :** تعني بذلك قبول الودائع من المودعين بصفتهم مقرضين للبنك ووظائفها في تناول الأفراد و المؤسسات الراغبة في الاقتراض ، كما تقوم بوظيفة الوسيط المالي بين المستوردين و المصدريين من خلال فتح الاعتمادات المستندية .

✓ **خلق النقود "إنشاء أو توليد النقود":** هي وظيفة تميز البنوك التجارية عن سائر المؤسسات المالية وتعتبر وظيفة جوهرية لهذه البنوك، التي لم تعد تكتفي بتقديم قروض من ودائع تملكها ، بل من ودائع ليس لها وجود لديها "أي تخلق هذه الودائع" وهذه أهم وظيفة للبنوك التجارية .

✓ **تقديم خدمات مصرفية متنوعة:** زيادة على المهام الرئيسية للبنوك التجارية، نجدها تتكفل أيضا بتقديم خدمات تتعلق بالأسهم والسندات وما يتعلق بالصراف، وبعض الحسابات الخاصة بالأجور و تحصيل الأوراق المالية و التجارية و تسديد الديون وتقديم استشارات لليائن، و خدمة الأمانات .

¹ هشام جبر، إدارة المصارف، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص: 11 .

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 116 .

ومنه يمكن القول أن البنوك التجارية أصبحت حالياً تقدم لعملائها الكثير من الخدمات والعمليات البنكية تطبيقاً لمبدأ الخدمة المتكاملة¹.

الفرع الثاني: البنوك المتخصصة

كان ظهور البنوك المتخصصة حديثاً نسبياً، حيث نشأت لتلبية حاجات التطورات الاقتصادية، الزراعية والصناعية وهي مجالات تحتاج إلى الاستثمار طويل الأجل لأنها لا تستطيع الاعتماد على مصادر الادخار التقليدية بل يجب أن تكون مواردها متصفة بالاستقرار .

1.1: تعريف البنوك المتخصصة و خصائصها

يمكن تعريف البنوك المتخصصة على أنها :

✓ هي وحدات مصرفية أو مالية ، تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد و المشروعات و الحكومة ، و تضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات إذا احتاجت إليها لغرض التوظيف الاستثماري².

✓ مؤسسات مالية و مصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي و المالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين و المقترضين³.

✓ مؤسسات مالية متخصصة في تمويل قطاع اقتصادي معين، ويقتصر نشاطها في تعامل مع ذلك القطاع، وقدم عادة القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية التي تخصص فيها، وبشروط سهلة من اجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية⁴.

ولمساهمتها المباشرة في التنمية يطلق عليها أحياناً مصارف التنمية وأحياناً أخرى مؤسسات إقراض متخصصة تتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي من خلالها يتضح الفرق بينهما وبين غيرها من المؤسسات المالية و المصرفية الأخرى، ورغم تعدد أنواع و أشكال هذه البنوك و تباين مجالات عملها فإنها تشترك بصفة عامة في الخصائص التالية⁵:

✓ لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على رؤوس الأموال وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي و البنوك التجارية .

✓ قد يكون جانب من أهداف هذه البنوك قومياً اجتماعياً لذلك قد تعاوُنها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

¹ سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 39 .

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 137 .

³ أكرم حدادو مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 170 .

⁴ هشام جبر، مرجع سابق، ص: 105 .

⁵ محمد جلاب ، مرجع سابق، ص: 19 .

✓ لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر أما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك

2.: أشكال البنوك المتخصصة

تتعدد وتنوع وظائف البنوك المتخصصة حسب المجال والنشاط الذي تخدمه، كما يتعدد ما تضعه من إمكانيات وأدوات لصالح عملائها بهذه الأنشطة، وفيما يلي استعراض لأهم أشكال هذه البنوك و وظائف كل شكل منها :

1.2.: البنوك الصناعية : هي بنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية، وذلك مقابل تقديم القروض و منحها للتسهيلات المصرفية¹.

2.2.: البنوك الزراعية : وهي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية كافة لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية²، تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي غرضه التوسع في الرقعة الزراعية بالدولة، للتنمية الريفية وذلك لمواجهة الأزمات الزراعية من أجل تحسين الكفاءة التسويقية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق إدخال التقنية الزراعية الحديثة³.

3.2.: البنوك العقارية : وهي بنوك تقدم التسهيلات والخدمات المصرفية كافة للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات⁴.

4.2.: بنوك الأعمال : اشتهرت بها فرنسا والغرض منها يشبه الغرض من بنوك الاستثمار فهي تستثمر الأموال من رأسمال وقروض في شراء أسهم وسندات وتمويل المشروعات، ولكنها تختلف عنها في إنها تشترك من اللحظة الأولى في تأسيس المشروعات الجديدة فهي في الواقع بنوك تهتم بالتنمية الصناعية⁵.

5.2.: البنوك الشعبية : وهي البنوك التي تنشئها الجمعيات التعاونية للائتمان و مجال تسليف النقود على الرهانات⁶، وتسمى أيضا بنوك تعاونية انطلاقا من الطابع الاجتماعي لها كما تقوم بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسط وإقراض العائلات وذلك بقصد التخفيف عن الإنسان في العمل والمجتمع⁷.

6.2.: بنوك الاستثمار : بنوك الاستثمار تتبنى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل في مختلف القطاعات وتدعمها ماليا، ويدخل ضمن اختصاصها القيام بدراسة وتحليل فرص الاستثمار والإمكانيات المالية للمستثمرين، كما تدير

¹ سيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 48.

² نفس المرجع، ص: 48.

³ سليمان أحمد اللوزي، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الفكر، عمان، الأردن، سنة؟، ص: 37.

⁴ سيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 49.

⁵ حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص: 108.

⁶ نفس المرجع ونفس الصفحة.

⁷ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 173.

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

محافظ الأوراق المالية بحيث تسوقها وتديرها لحساب وصالح أصحابها¹، والغرض منها تجميع أموال المساهمين فيها و الدائنين من حملة سنداتهما، و توظيف الأموال في شراء الأوراق المالية المعروضة في السوق ويعيش البنك وينمو من دخل تلك الأسهم و السندات، وموطن هذه البنوك أمريكا وإنجلترا بصفة خاصة².

المطلب الرابع : الحوكمة من المنظور المصرفي

نبحث الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه لم يلقى مفهوم حوكمة الجهاز البنكي القدر الكافي من الاهتمام إلا بعد حدوث الأزمات المالية والبنكية التي شهدتها الاقتصاد العالمي مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة الجهاز المصرفي .

الفرع الأول : مفهوم حوكمة المصارف

قبل التطرق الى مفهوم حوكمة المصارف نتعرف أولاً الى مفهوم مصطلح الحوكمة حيث عرفته مؤسسة التمويل الدولية بأنه: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"³، كما تعرف حوكمة الشركات بأنها: " تلك العمليات والهياكل التنظيمية التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ورقابة أعمال الشركة وشؤونها"⁴. ولا يخرج مفهوم حوكمة المصارف في معناه عن حوكمة الشركات حتى أنه يذهب بعضهم الى اعتماد تسميته حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية ومنه يمكن تعريف حوكمة المصارف على أنها:

كـ حسب اتفاقية بازل² تعني حوكمة المصارف بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين الشركاء والمصرف، ومحاولة تجنب تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق الأهداف والمصالح لجميع الأطراف⁵.

كـ كما عرفها بنك التسوية الدولي على أنها مجموعة الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس إدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع الأهداف وإدارتها وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين⁶.

كما أثبتت الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين الحوكمة والأداء المالي للمنظمات التي يتمتع حاملو الأسهم فيها بحقوق أفضل يمكن أن تصنف ضمن المنظمات المالية ويمكن لديها أداء مالي أفضل⁷.

¹ نفس المرجع، ص: 174 .

² حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص: 109 .

³ محمود ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر الدولي العلمي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة جنان، طرابلس، لبنان، 17/15 ديسمبر 2012، ص: 10 .

⁴ حاكم محسن محمدو حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، بدون طبعة، دار اليازوري للنشر، عمان، 2013، ص: 25 .

⁵ نفس المرجع، ص: 31 .

⁶ محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد9، جامعة فرحات عباس، سطيف،

2009، ص: 97 .

⁷ أكرم محسن الياسري وإيناس ناصر عكله الموسوي، مفاهيم معاصرة في الإدارة الإستراتيجية ونظرية المنظمة، ط1، جزء2، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2015، ص: 97 .

الفصل الأولالخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

1.1: محددات حوكمة المصارف : يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصارف على جودة مجموعتين هما¹:

1.1.1: المحددات الداخلية: وتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي الى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف .

1.1.2: المحددات الخارجية: وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف وهي:

☉ **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:** يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرفي أمر هام

وحيويا، هذا بالإضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي .

☉ **دور العامة:** إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثير أكبر في أحكام الرقابة وفرض انضباط السوق في

أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل: المودعين، وسائل الإعلام، شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع وشركات التصنيف والتقييم الائتماني.

2.2: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز

المصرفي يجب أن يمر عبر طريقتين، الأولى تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي والأخر هو المصارف ذاتها لان غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار.

3.3: دور البنك المركزي في تطبيق مبادئ الحوكمة: تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على

مستوى البنوك وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري².

وللبنك المركزي دور أساسي في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك لأسباب منها³:

✓ إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.

✓ إن المصارف تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل مخاطر أكثر، إضافة الى كونها مسؤولة على المحافظة على أموال الغير "المودعين"، نتيجة لتعرض البنوك لمجموعة من المخاطر بسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فان وجود الحوكمة .مسألة مهمة وضرورية لها⁴.

✓ يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنك، تدار بشكل سليم وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك .

¹ أمال عيادي وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية "دراسة حالة الجزائر"، للملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، منظم من طرف مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 7/6 ماي 2012، ص: 05 .

² دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ط1، سلطة النقد الفلسطينية، 2009، ص: 09 .

³ معراج عبد القادر هوارى و احمد عبد الحفيظ اجمل، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، مؤتمر دولي حول: حوكمة الشركات المالية والمصرفية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 18/17 افريل 2007، ص: 09 .

⁴ أكريم محسن الياسري وإيناس ناصر عكله، مرجع سابق، ص: 99 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

- ✓ يجب الاعتراف انه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس إدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك .
- ✓ هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة يطلق عليهم "شبه مستقلين" وهذا ما يعطي انطباعا خاطئ للحوكمة المؤسسية .

الفرع الثاني: تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل:

وفقا لما جاء في التقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 و 1999، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما في سنة 2005 ثم في شهر فيفري 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة، وعلى أساسها فان مبادئ الحوكمة في البنوك تتمثل¹:

❶ المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم

واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة الى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك

❷ المبدأ الثاني: يتضمن المبدأ الثاني مجموعة من النقاط والتوجيهات وهي كالتالي:

- ✓ ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمة التكاليف.
- ✓ ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمسائلة .
- ✓ على مجلس الإدارة ضمان والإشراف الملائم من قبل الإدارة العليا و يوافق على سياسته .
- ✓ ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف الرقابة الداخلية .
- ✓ على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية، ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل وكذلك محيط الرقابة .
- ✓ ينبغي على إدارة البنك إتباع أسلوب ومبدأ الشفافية والإفصاح المالي .
- ✓ ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى التزام بالعمل وفقا لبيئة قانونية معينة .

وإدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي تبين من خلالها الأسس والشروط اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك².

¹ عبد الرزاق جبار، الالتزام بمطالبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد: 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص: 87-86.

² علال بن ثابت و نعيمة عبدي، الحوكمة في المصارف الإسلامية يوم دراسي حول: التمويل الإسلامي "الواقع والتحديات"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 9 ديسمبر 2009، ص: 05.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، وهذا سنتطرق إليه خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : عموميات حول الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والخطط، ويعبر على أداء المؤسسات حيث يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة.

الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق الى مفهوم الأداء المالي نعطي تعريف على الأداء حيث اختلف المفكرين في إيجاد مفهوم موحد للأداء حيث أن أصل كلمة أداء تنحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، وبعده اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظ PERFORMANC والتي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه¹، ونذكر منها ما يلي:

كما يشير الأداء إلى "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة"².

كما يعرف الاداء على انه "السلوك الذي يسهم فيه الفرد في التعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف المؤسسة على أن يدعم هذا السلوك و يعزز من قبل إدارة المؤسسة، و بما يضمن النوعية و الجودة من خلال التدريب"³.

ولا يختلف مفهوم الأداء على الأداء المالي فيعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء الذي تسعى المؤسسات للوصول اليه وتحقيقه حيث يعرف على أنه:

هو مدى قدره المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من اجل تشكيل ثروة⁴.

هو الأداء المالي هو الكفاءة والفاعلية معا للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة¹.

¹ حمد قايد نور الدين و حمزة بن خليفة، النظام الخاسي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير الخاسية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014، ص: 12 .

² حسن راوية ، إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص: 209.

³ سناء عبد الكريم الخناق ، مظاهر الأداء الاستراتيجي و الميزة التنافسية ، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي : الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 9/8 مارس 2005 ، ص: 10 .

⁴ عبد الغني دادن و محمد الامين كعاسي ، الأداء المالي من منظور اخاكة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8

مارس 2005 ، ص: 10 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

كمدى مساهمة الأنشطة في خلق قيمة أو فعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية².

و أيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية³:

✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية .

✓ اثر السياسات المالية المنشأة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة .

✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية .

و بذلك يمكن القول أن الأداء المالي يعكس مدى نجاح المؤسسة في نشاطها و عن الأطراف الفاعلة في المؤسسة ككل، لذلك فهو يعالج انطلاقا من الوسائل والعمليات و المهارات التي يقتضيها بلوغ الأهداف⁴.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي: تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نجد:

1.: العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل مايلي:

✓ الرقابة على التكاليف .

✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة .

✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

2.: العوامل الخارجية: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

✓ مخاطر الأزمات المالية .

✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات .

✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق .

✓ السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ككل للدولة .

¹ إسماعيل سبي وفائزة محلب ، فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014، ص: 09 .

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريح للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2000، ص: 38 .

³ Lorrino Philipe, Comptes et Recits De La Performance, Edition D'organisation, Paris ,1996,p: 48.

⁴ عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهومها وقياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص: 487 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي: تكمن أهمية الأداء المالي في¹:

- ✓ زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره الى فرص استثمارية اكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العملة الموجودة .
- ✓ انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء .
- ✓ أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة .
- ✓ خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة .
- ✓ بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسّن العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي .
- ✓ تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب².
- ✓ تساعد على توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الإشراف والمراقبة³.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره

إن عملية تقييم الأداء بصفة عامة سواء مالي أو غير مالي تهدف الى إظهار واستخلاص جوانب القوة و الضعف في المؤسسة، وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه أو ما تخطط له المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته بالفعل أو ما تم الوصول إليه فعليا .

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أستأثر موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام واسع لدى الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها والإدارية والمالية والمحاسبية والمصرفية كذلك، ووردت عدة مفاهيم لعملية تقييم الأداء المالي منها:

تقييم الأداء المالي هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة⁴ .

قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة¹ .

¹ آسيا جنوحات وياسمين العلالية ، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح الخاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014، ص: 16 .

² يحي سعيدي ولخضر أوصيف ، اثر تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية في تطوير الأداء المالي للبنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014، ص: 10 .

³ عصام عباسي ، " تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012)، ص: 58.

⁴ عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص: 41 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

بمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك لأسباب التالية²:

- ✓ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية .
 - ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .
- حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام للموارد المتاحة مما يساعد على وصول للأهداف .
- وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة الى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطوة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها³.

الفرع الثاني: الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

عملية التقييم الأداء المالي عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الوظائف التالية⁴:

- ✓ متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحدودة اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح .
- ✓ الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجة ممكنة .
- ✓ تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات التي حصلت .
- ✓ البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل .

الفرع الثالث: ركائز تقييم الأداء المالي

هناك ركائز عدة أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في المصارف أو المؤسسات الاقتصادية منها¹:

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص: 40 .

² نفس المرجع ، ص: 41 .

³ جلييلة بن خروف ، " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات "KANAGHAZ"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009)، ص: 77 .

⁴ نفس المرجع، ص: 80 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

1.: التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات: إذ يتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديد واضحاً ودقيقاً للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف البعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.

2.: وضع الخطط التفصيلية في كل مجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشراً لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديداً للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علمياً وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك.

3.: التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديداً لمراكز المسؤولية، ويقصد بالمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلاً هو معروف إن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعاً لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول الناجحة للتغلب عليها أو لتقليل من أثارها السلبية .

4.: الاختيار السليم لمؤشرات التقييم الأداء المالي: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها

5.: إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه .

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي :

¹ نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:33.

الفصل الأول.....الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمؤشرات الأداء المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها... الخ، وفي دراستنا هذا تم التركيز على المؤشرات التالية:

الفرع الأول: مؤشرات الربحية Profitability Indicators

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتعني ربحية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذلك فإن المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنك أما مؤشر الربحية فيعبر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية¹.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة من المؤشرات منها²:

1.: معدل العائد على حقوق الملكية: يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك التجاري دائماً على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح "العائد" التي حققها المصرف .

صافي الأرباح بعد الضرائب
حقوق الملكية

2.: معدل العائد الى إجمالي الإيرادات: تبين هذه النسبة الصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وزيادتها يعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات

صافي الأرباح بعد الضرائب
إجمالي الإيرادات

الفرع الثاني: مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 327 .

² نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 58 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

تستخدم هذه مؤشرات كأدوات لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة عن مدة قدرة البنك بوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل¹.

ونذكر من مؤشرات السيولة مايلي²:

1.: نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك التجاري مما يقلل من العائد النهائي المتوقع، ونقص نسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وهو يحسب كالتالي:

النقدية
إجمالي الموجودات

2.: المعدل النقدي: يشير هذا المعدل الى قدرة البنك على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصده لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض في هذا المعدل. وهو يحسب كالتالي:

النقدية
إجمالي الودائع

الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس مال Solvency Indicators

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون الى رأس مال³. وهناك عدة مؤشرات منها:

1.: مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات: ويبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلا⁴، وتحسب النسبة كمايلي¹:

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، وائل للنشر، الأردن، 2010، ص: 34.

² نصر حمود مزان فهد، مرجع سابق، ص: 63.

³ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 200.

⁴ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 334.

حقوق الملكية إجمالي الموجودات

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني حاجة البنك الى نوعين من الأموال فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكفي مصادر البنك الذاتية لمواجهةها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن المصادر طويلة الأجل قد أتاحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة².

2.: نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الودائع: تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين³، وتحسب النسبة كمايلي :

حقوق الملكية إجمالي الودائع

الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه مؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة⁴. ومن أهم مؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال هي⁵:

1.: مؤشر إجمالي الإيرادات الى إجمالي الاستثمارات: يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فان هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وان يرفعه دائما لان ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات، وبحسب كالتالي:

¹ محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد4، عدد:1، 1996، ص: 17.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 334.

³³ نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 65.

⁴ صلاح الدين حسن السبيسي، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الميسر للنشر، عمان، 2000، ص: 257.

⁵ نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 67.

إجمالي الإيرادات إجمالي الاستثمارات

2. مؤشر الإيرادات الى إجمالي الموجودات: يوضح هذا المؤشر كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أوجزء كبير منها في العملات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات.

إجمالي الإيرادات إجمالي الموجودات

المطلب الرابع: أهداف ومراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل للوصول الى ما يسعى إليه البنك، ومن البديهي انه عند قيام البنوك بعملية تقييم الأداء المالي فهي تسعى بذلك الى أهداف، ولذلك خصصنا هذا المطلب الى فرعين الاول حول أهداف عملية تقييم الأداء المالي، والفرع الثاني الى مراحل عملية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: أهداف عملية تقييم الأداء المالي

لاشك أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعين مثلا مؤشرات السيولة ومدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم في حين يهتم المساهمين بمؤشرات الربحية بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار. وعموما فان عملية تقييم الأداء المالي للبنك تهدف الى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي:

✓ يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج¹.

✓ تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد².

¹ عبد الرحيم وشبي جازيه بن بوزيان ، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتنقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25/24 افريل 2006، ص: 03 .

² لطيف زودوماهر الأمين، تقوم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27 ، عدد: 4، سوريا، 2005، ص: 10 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

✓ إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في المنشأة أو البنك عن الأوضاع والمستويات الأداء جميعاً
1.

✓ مراجعة دورية ومستمرة للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغيرات التي قد تؤثر في كفاءة وفعالية المعدلات والمعايير الكمية².

✓ إن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسئول الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس الى علاقة ديناميكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة قدم، حيث يقوم المدرب من خلاله بدور الموجه والمعلم في جو يسوده روح الفريق ولأ كلا من الرئيس والمرؤوس يكمل بعضهم البعض³.

✓ يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها⁴.

✓ الدفع بالمسيرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية⁵.

الفرع الثاني: مراحل وإجراءات عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية خمس مراحل مكملية لبعضها البعض غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالآتي:

1. جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم: تعد المعلومات مورد من الموارد الأساسية في عملية تقييم الأداء بمختلف مستوياته وأنواعه، فالمعلومات شيء أساسي في تقييم ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب الحصول عليه بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلاً عن أهميتها في تقييم الأداء فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ المؤسسات إليها لتحسين أدائها الاقتصادي والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق الأهداف المرجوة⁶.

إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها الى ثلاث مصادر:
✓ الملاحظات الشخصية .

¹ حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، عدد 1، سوريا، 2012، ص: 18.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

³ طارق أحمد عواد، "تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية تجارة، جامعة إسلامية، غزة، 2005)،

ص: 48

⁴ نفس المرجع ونفس الصفحة.

⁵ عصام عباسي، مرجع سابق، ص: 65.

⁶ عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003،

ص: 30.

✓ التقارير أو البيان الشفوي.

✓ التقارير المكتوبة.

2.: قياس الأداء الفعلي: يقصد بقياس الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المالية المتاحة، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية و تطوراتها عبر الفترات محددة خلال السنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في البنك ومقارنتها مع المؤشرات والأرقام المخطط لها وذلك يتم من خلال المرحلة التي تليها¹.

وتتم عملية قياس الأداء الفعلي أو عملية التقييم باستخدام النسب والمؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنوك التجارية².

3.: مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المخطط له: وتتم في هذه المرحلة التحقيق من مدى الوصول الى الأهداف المخطط لها، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث الى خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور في الأداء الفعلي للأنشطة³.

4.: دراسة الانحرافات وإصدار الحكم: وتسمى أيضا بمرحلة تحديد الانحرافات والهدف منها هو معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع ومعرفة الأسباب التي أدت الى حدوث الانحرافات وتحليلها، كما يتم في هذه المرحلة معالجة هذه الانحرافات لتجنبها في الفترة القادمة وهي ما تسمى بالتغذية العكسية⁴.

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك الجارية

لتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المنشآت سواء مؤسسات مالية أو مؤسسات اقتصادية أو مؤسسات أخرى يواجه المديرون إشكالية اختيار وانتقاء المعايير أو المؤشرات أو نماذج التقييم، فهي بطبيعة الحال كثيرة ومتعددة تختلف حسب توجه وطبيعة المؤسسات، فنجاح التقييم الأداء المالي يعتمد أساسا على قدرة المديرون على انتقاء أفضل وانسب نموذج للتقييم الأداء المالي للمنشأة .

المطلب الاول: بطاقة التقييم المتوازن

¹ مجيد الكرنج، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، بدون طبعة، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 43 .

² نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 34 .

³ جليلة بن خروف ، مرجع سابق، ص: 70 .

⁴ سوسن احمد سعيد و سنان زهير محمد جميل، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار "2004/2002"، مجلة

تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص: 118 .

الفصل الأول.....الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

تعد بطاقة التقييم المتوازن Balanced Scorecard إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة، ومن أهم خمسة عشر مفهوما إداريا التي تستند الى فلسفة واضحة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة وقياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف، ويرجع بداية الاهتمام بهذا الأسلوب إلى بداية 1990 عندما قررت مؤسسة Nolan Norton أن ترعى دراسة أعدت خصيصا لإيجاد نموذج تقييم شامل ومتوازن .

الفرع الأول: تعريف بطاقة التقييم المتوازن

ظهر مفهوم بطاقة التقييم المتوازن في عام 1992 على يد كل من Robert S.Kaplan و David P.Norton ، وهناك عدة تعاريف لها ومنها:

كما يمثل نظاما لأداء المؤسسة وليس فقط نظاما لقياس حيث يساعد هذا النظام مؤسسات الأعمال على توضيح وعرض الرؤيا الخاصة بالمؤسسة وإستراتيجية وكيفية تحويل كلا منها الى خطة عمل تنفيذية¹.
كما هو نظام لقياس الأداء ويعتبر أداة لترجمة إستراتيجية المؤسسة الى أعمال تنفيذية، ويتضمن تقييم الأداء من أربعة جوانب وهي: جانب التمويل، جانب عمليات المنشآت، جانب العملاء وجانب التعلم والنمو².

كما يتحدد مفهوم بطاقة التقييم المتوازن على أنها نظام لتقييم الأداء يتضمن محاور رئيسية عدة يتم تحديدها وفقا للأهداف والمقاييس والغايات والمبادرات الخاصة بكل محور من محاور البطاقة³.

يمكن القول أن بطاقة التقييم المتوازن أداة تعتمد الإدارة في قياس مستوى التقدم الأداء باتجاه تحقيق

الأهداف الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية .

كما يمكن وصف بطاقة التقييم المتوازن بأنها⁴:

☞ **نظام قياس:** إن بطاقة تقييم المتوازن تتيح إمكانية ترجمة رؤية إستراتيجية المنظمة الى أهداف أكثر تحديدا ومؤشرات أكثر دقة في القياس يتقاسمها الجميع وتجعل من استراتيجيات المنظمة استراتيجيات نشطة وفعالة ليس مجرد أطروحات نظرية لا تجد لها قياسات فعلية على ارض الواقع .

☞ **نظام إدارة استراتيجي:** توصف بذلك لكونها توازن الأداء المالي وتضعه بصورته الصحيحة من خلال توجهات الأداء تأخذ بنظر الاعتبار ربط ومحاذاة الأفعال القصيرة الأمد مع استراتيجيات المنظمة وأهدافها البعيدة .

☞ **أداة اتصال وتواصل:** إن بطاقة التقييم المتوازن ومن خلال قدرتها على ترجمة الاستراتيجيات الى أفعال حقيقية فإنها تساهم في عمليات التواصل بين مختلف المستويات وللجوانب الضرورية من العمل،

¹ عبد الرؤوف جودة ومحمد زغلول، استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص: 15 .

² Kaplan S.Rebert & Norton P.David, The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, Harverd Business Review, 1992, p: 71.

³ نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 49 .

⁴ وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 153 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

فالقياصات في إطار البطاقة تعطي إمكانية لتقاسم مشترك لمعرفة ضمنية كانت أو صريحة كما أن المقاييس تساهم في اغناء الحوار والتعلم وتطوير جوانب التحسين والتغيير اللازمة بكاف الطرق وبسهولة

الفرع الثاني: مكونات بطاقة التقييم المتوازن:

تضم بطاقة التقييم المتوازن أربع محاور أو أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

1.: البعد المالي: يعد البعد المالي أحد الأبعاد الرئيسية للبطاقة التقييم المتوازن، ويمثل نتاج هذا البعد مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لإستراتيجية الوحدة الاقتصادية بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة، ويركز أيضا على مستوى الدخل التشغيلي أو العائد على رأس مال المستثمر الناتج من تخفيض التكاليف ونمو حجم المبيعات لمنتجات الحالية والعائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الموجودات والقيمة المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل¹.

2.: بعد العملاء: تهتم العديد من الوحدات في الوقت الحاضر بالمحافظة على عملائها الحاليين ومحاولة جذب واكتساب المزيد من العملاء الجدد و أصبحت الأولوية الأولى من اهتمامات الوحدات في الوقت الحاضر تتجه صوب إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم وكسب ثقتهم وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الجديدة والمتطورة.²

3.: بعد العمليات الداخلية: يهدف هذا البعد في بطاقة التقييم المتوازن الى إعطاء أهمية لجميع العمليات التشغيلية الداخلية للمؤسسة، وفي نفس الوقت يهدف الى رفع مستوى الأداء داخلها وتحسين مستوى عملياتها الداخلية، ويؤكد كل من كابلان ونورتن انه على المؤسسة بناء "سلسلة قيمة" ذات جودة عالية خصوصا فيما يتعلق بكل من مرحلة الابتكار، الإنتاج، ومرحلة خدمات ما بعد البيع بحيث تعتبر هذه العمليات هي الأهم داخل المؤسسة³

4.: بعد التعلم والنمو: ويحدد هذا البعد البنية التحتية التي يجب على المنظمة بنائها لخلق نماء وتحسين طويل الأجل، ويأتي التعلم والنمو من ثلاث مصادر رئيسية "الناس، الأنظمة والإجراءات" وللوصول الى الأهداف ولتطوير الأداء يجب على الشركات الاستثمار في إعادة تطوير مهارات الموظفين وتحسين تكنولوجيا المعلومات⁴.

جدول رقم (1-1): نموذج لبطاقة التقييم المتوازن

الأبعاد	الأهداف	المقاييس
المالي	النمو في المبيعات. النمو في العائد على الاستثمار النمو في العائد على حقوق الملكية .	الربحية . السيولة . تقييم السياسات المالية للمصرف .

¹ سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، دراسة تطبيقية في شركة زين السعودية للاتصالات، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، سنة؟، ص: 359.

² المهدي مفتاح السريني، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، مجلة جامعة، مجلد3، عدد:5، ليبيا، 2013، ص: 197.

³ حازم حجلة سعيدة وأمال بوسواك، بطاقة قياس الأداء المتوازن كآلية مستحدثة لقياس الأداء، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة حمه خضر، الوادي، 7/8 ديسمبر 2014، ص: 05.

⁴ زياد عبد الحليم، مرجع سابق، ص: 147.

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

العملاء	كسب زبائن جدد . كسب أسواق جديدة . التوسع .	الحفاظة على زبائن . رضا الزبائن . تحليل ربحية الزبون .
العمليات الداخلية	تقديم خدمات جديدة . تطوير الخدمات المقدمة .	زمن الدورة . جودة الخدمات . خدمات ما بعد البيع . مستوى التكاليف .
التعلم والنمو	النمو في إنتاجية العاملين . تطوير المهارات الفنية والمهنية للعاملين .	الحفاظة على العاملين . درجة رضا العاملين .

المصدر: نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:52.

المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم الأداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم الأرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس مال¹.

واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة².

الفرع الأول :المجموعة الأولى

يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديون Dupont System، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول ROA، كما يبين قدرة الرافعة الما

لية EM على رفع العائد على حقوق الملكية ROE الى مستوى أعلى من العائد على الأصول ROA³.

¹ طارق عبد العالي حاد، تقييم أداء بنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص: 78.

² محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، عدد:3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص: 90.

³ ياسمينه خمقاني، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية -دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2012/2007"، (مذكرة ماستر، قسم

العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014)، ص: 10.

1.: مؤشر العائد على الأصول ROA : يقيس معدل العائد على الأصول العلاقة بين الربح وحجم الأصول "استخدامات الموارد" المتاحة للإدارة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأصول ويحسب مؤشر العائد على الأصول كما يلي¹:

$$\frac{\text{صافي الدخل} + \text{الفوائد المعدلة ضريبيا}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كما يقسم هذا المؤشر الى²:

هامش الربح PM: والذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

منفعة الأصول AU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه:

$$\text{منفعة الأصول} \times \text{هامش الربح} = \text{العائد على الأصول}$$

¹ محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص:121.

² محمد جوعي قريشي، مرجع سابق، ص:91.

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

هذه الصيغة تركز الانتباه الى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء الأسوأ، فمثلا إذا حققت المؤسسة ما عائدا على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، بالمقابل فان الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو كلاهما .

2.: معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يقيس هذا المؤشر العائد على الاستثمارات لملاك المؤسسة، ويعتبر أكثر مؤشر يهتم به المستثمرون فهو يقيس العائد على كل دينار مستثمر¹، حيث انه الفرق بين ROA و ROE يظهر من خلال استخدام الرافعة المالية EM، وهو ما توضحه العلاقة التالية²:

$$\text{العائد على الأصول} \times \text{الرافعة المالية} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

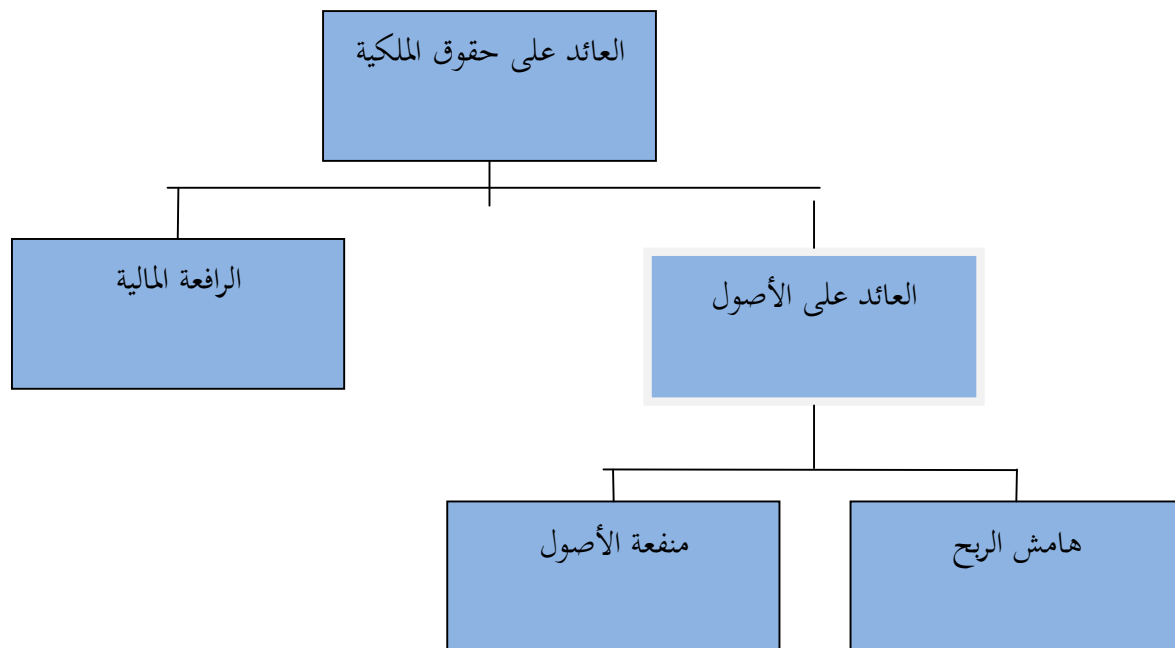
ومنه يمكن القول أن :

$$\text{هامش الربح} \times \text{الرافعة المالية} \times \text{منفعة الأصول} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

ويمكن تلخيص ذلك بالمخطط التالي :

¹ محمد عبد الحليم الخلايلة، مرجع سابق، ص: 133 .

² محمد جوعي قريشي، مرجع سابق، ص: 91 .



المصدر: طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء بنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص: 91.

الفرع الثاني: المجموعة الثانية:

وهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

المخاطر	النسب
مخاطر التشغيل	- إجمالي المصارف/عدد العمال
مخاطر الائتمان	- مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول
مخاطر رأس مال	- حقوق الملكية/الأصول الخطرة - إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول

المصدر: حمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، عدد: 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص: 48 .

المطلب الثالث: مؤشرات الحيلة الكلية

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

يعتبر نموذج camels لتقييم الأداء المالي أو ما يعرف بالمؤشرات الإنذار الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، وهو يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية تقوم بتحليل ودراسة الوضع للمؤسسات المالية حيث عرف هذا النموذج عدة تغييرات ومرة بعدة مراحل قبل أن يصبح بشكله الحالي حيث يهدف الى ترتيب البنوك من حيث الأداء .

الفرع الأول : مفهوم وأسس العامة لنموذج camels :

سنذكر أهم تعاريف لهذا النموذج منها:

✓ يعرف نموذج camels على انه عبارة عن مؤشر سريع لإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني¹.

✓ تمثل طريقة camels في مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريقة تفتيش ميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camles والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات².

✓ يعتبر camles أداة للرقابة المصرفية، ويعتمد على تحليل نواتج الربح السنوية المرسله من البنوك التجارية الى البنوك المركزية ومن ثم عمل تقييم وتصنيف سنوي للبنك استنادا الى أربع من عناصر المكونة من المعيار من أصل ست وهم: كفاية رأس مال، جودة منتجات، الربحية والسيولة³.

يتم تطبيق نموذج camles بناء على مجموعة من الأسس وهي كالتالي⁴:

✓ يتم تطبيق هذا النظام على البنوك كافة وعلى أسس موحدة .

✓ يتم تطبيق هذا النظام بصفة أساسية من قبل جهاز رقابة ميداني بالبنك المركزي بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على البنك إعداد تقييم لأداء البنك وفقا لهذا النظام .

✓ يعد نظام camles أمر سريا من قبل البنك المركزي ويتم الإفصاح عن تصنيف البنك لمجلس إدارة البنك وإدارة العليا للبنك من اجل اتخاذ القرارات اللازمة .

يعتمد تقييم عناصر الأداء في البنوك على مجموعتين من العوامل:

☉ **عوامل كمية:** والتي يمكن قياسها كميا من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للبنك .

¹ على عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطه الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات "دراسة تطبيقية"، العراق، 2009، ص: 06 .

² شوقي بورقبة، **طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة عبد الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، سنة؟ ، ص: 02 .

³ عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية "دراسة تطبيقية"**، 2009، ص: 09 . متاح على الموقع الالكتروني: www.kantakji.com ،

تم الاطلاع عليه يوم: 2015/03/11 على: 22:56، ص: 01.

⁴ صبا عبد الهادي وعبد الشفيق البصري، **مصنوفة camles في تقويم أداء المصارف**، العراق، 2008، ص: 10 .

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

Ⓒ عوامل نوعية: والتي تخضع للتقدير وتقييم الشخصي للمفتشين الذين يقومون بالجولات التفتيشية و يقيمون المخاطر في المصرف .

الفرع الثاني :نظام ترتيب البنوك وفقا ل camles :

يستند نظام ترتيب بنوك وفقا ل camles على تقدير درجة لكل من رأس مال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية الى المخاطر السوق، وتندرج هذه الدرجات تنازليا من 1 إلى 5 وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للبنك بين مجموعة المثيلة من حيث حجم وطبيعة النشاط، ويتم الوصول الى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي للدرجات عناصر التقييم الستة بحيث يتم الترتيب وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): مستويات ترتيب البنوك التجارية وفقا لنظام camles

المستوى	التحليل والتفسير
المستوى الاول	يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقطة ضعف لديه يمكن معالجتها، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضعه الى القلق .
المستوى الثاني	يعد البنك منظمة سليمة أساسا، ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج الى رقابة عادية.
المستوى الثالث	توافر عدة نقاط ضعف قد تعرض البنك للمخاطر وتقل مقدرته على تحمل تقلبات السوق ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية .
المستوى الرابع	يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج الى إجراءات فورية لتصحيح أوضاعه، ويتطلب الى رقابة لصيقة .
المستوى الخامس	حالة البنك من أسوأ من البنوك في مستوى 4 ويحتاج الى معالجة ومساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، كما يتطلب رقابة مستمرة .

المصدر: مصطفى حمد منصور، اثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي "دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، عدد:1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012، ص:29 .

الفرع الثالث: مؤشرات نظام camles :

يتكون نظام camles من ستة مؤشرات وهم كالتالي¹:

1.:ملاءة رأس مال Capital Adequacy : تحدد مؤشرات كفاية رأس مال صلاية المؤسسات المالية في

مواجهة صدمات التي تصيب بنود الميزانية العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس مال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل خطر الائتمان، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس مال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية وخارج ميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: - نسبة رأس مال التجميعية المعدلة بالمخاطر، - التوزيع التكراري لمعدلات رأس مال .

2.:مؤشرات جودة الأصول Asset Quality : بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس مال على

درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في غالب الأحيان من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، ومؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة خارج بنود الميزانية، كما انه في بعض البلدان مثل البحرين يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عمليات البنوك التي تقدم خدماتها لغير المقيمين وذلك لإمكانية انتقال المخاطر منها الى قطاع البنوك المقيم، إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليها من جهتين مختلفتين:

✓ المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها: تركيز الائتمان، الاقتراض بعملة الأجنبية، القروض الغير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، الاقتراض المرتبط، مخاطر الأصول .

✓ المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرض: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها: نسبة الدين الى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات .

3.:مؤشرات سلامة الإدارة Management: سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية إلا إن

معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليس كمية ومعظمها ضمن مخاطر العمليات إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها مثلا: - معدلات الإنفاق، - نسبة الإيرادات لكل موظف، - التوسع في أعداد المؤسسات المالية .

4.:مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings: إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة الى وجود

مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي لهذه النسب قد يعكس السياسة الاستثمارية في المحافظ المالية المحفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية منها: -العائد على الأصول، -العائد على حقوق الملكية، -معدلات الدخل والإنفاق .

¹ احمد طلفاح، مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، بدون بلد، أفريل 2005، ص ص:10:11.

5.: مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity : في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة المؤشرات السيولة، مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر الى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب على مؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في محمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر الى المؤشرات التالية: - التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية، - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك، - نسبة الودائع الى المجاميع النقدية، - نسبة الودائع الى القروض، - هيكل استحقاق الأصول والخصوم، - سيولة السوق النقدية .

6.: درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk : هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل: الخيارات والمستقبلات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فان لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدم في العديد من المجالات .

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن الجهاز المصرفي لأي بلد يعتبر العمود الفقري لها فهو أساس قيام أي اقتصاد لأنه يقوم بتمويل اقتصاده سواء للدول المتقدمة أو النامية، ويختلف تركيبة الجهاز المصرفي من بلد للبلد بعدة خصائص

الفصل الأول الخلفية النظرية للجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي

منها: هيكلته، وحجمه، وكثافته، وتوزيع فروعها، وملكيته...، كما يزاوّل وظائف مختلفة تصب كلها في اتجاه واحد حول خدمة التنمية الاقتصادية للدولة ،

إن الأداء يقصد به الوصول إلى التفوق و التميز، أما عملية تقييم الأداء المالي فهو المزيج بين الكفاءة و الفعالية فهو يعتبر من العمليات التي تمكن الوصول الى معرفة واقع الأداء داخل البنك، وتعتبر عملية تقييم الأداء وظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة حيث تعتبر مقياس ليس فقط لأداء الفرد فحسب بل السياسات الإدارية و جميع الأطراف المتتبعة فيها بشكل عام.

تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية التقييم الأداء المالي للبنوك والمؤسسات الاقتصادية إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، وتستخدم هذه الدراسات للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها.

عرفت السنوات الأخيرة ظهور عدة نماذج ونظم لتقييم الأداء المالي اختلفت باختلاف رؤى وأفكار أصحابها ولكن تبقى حرية اختيار النموذج المناسب لأصحاب متخذي القرار داخا البنك أو المؤسسة .

تمهيد:

لقد إتسم دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب الكلي تارة وبالتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد تارة أخرى، وهذا ما نلمسه من محطات الفكر الاقتصادي، فاستنادا إلى الفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرينيات من القرن الماضي، نجد أن الدولة كانت تلتزم بالحياد وتترك القطاع الخاص ينشط بحرية تامة، معتمدة في ذلك على دعائم رئيسية تتمثل في كل من: قانون ساي للمنافذ، اليد الخفية لآدم سميث، المنافسة التامة، توازن الميزانية...الخ.

و يتحقق التوازن والاستقرار الاقتصاديين برسم وتطبيق سياسة اقتصادية واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى الاقتصادي، ومن هنا يتبين لنا أن موضوع السياسة الاقتصادية الكلية له ارتباط وثيق بالأهداف المراد تحقيقها في كل دولة.

وحتى تستطيع السياسة الاقتصادية من تحقيق الأهداف فهي بحاجة الى سياسات ووسائل تساعد على ذلك ولعل أهم هذه السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وسياسة الصرف والتي تحتل مكانة هامة بين السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق هذه الأهداف، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

كما أن هناك سياسات أخرى تساهم في التنمية الاقتصادية والتي تدخل في إطار السياسات السابقة إلا أن الفرق الأساسي المتمثل في المدة فالأولى قصيرة الأجل والثانية طويلة الأجل.

ومن أجل معرفة مكانة السياسات الاقتصادية الكلية وإبراز أهم أهدافها وأدواتها وأثرها، مع التطرق إلى سياسات اقتصادية كلية أخرى، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

❖ **المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياسات الاقتصادية الكلية.**

❖ **المبحث الثاني : نظرة عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية.**

❖ **المبحث الثالث : أساسيات حول سياسة التجارة الدولية وسياسة الصرف الأجنبي.**

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية

في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة، وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر السياسات الاقتصادية الكلية من أهم الوسائل والأدوات التي تعتمد عليها الدولة بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وسيتم التركيز في هذا المبحث على إبراز جوانب السياسة الاقتصادية هذه في أربعة مطالب.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية و مقوماتها

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية* والنيوكينزية ومابعدهما، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك إقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية :

ويمكن إعطاء مفاهيم عامة لسياسة الاقتصادية الكلية من خلال الاقتصاد الوهمي والاقتصاد الإسلامي كتالي:

1.:في الاقتصاد الوهمي : مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة ، وتحكم قراراتها و تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، كما أنها مجموعة من الأهداف و الأدوات الاقتصادية و العلاقات المتبادلة ¹.

2.:الاقتصاد الإسلامي : مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الرامية الى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي ، و من مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة و تنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد و الحل و ذوي الخبرة في الاختصاص ².

الفرع الثاني:مقومات السياسة الاقتصادية الكلية:

إن رسم السياسة الاقتصادية الكلية يتطلب جهداً غير عادي إذ على مهندس هذه السياسة تحديد الأهداف العامة لمواجهة الاختلالات و العوائق و تحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسة على أكمل وجه إلا أن مقومات نجاح أية سياسة اقتصادية مهما كان هدفها تندرج تحت بنود عامة و خاصة يجب الأخذ بها .

1.:المقومات العامة : ومن أهم هذه المقومات العامة سنوردها في التالي:

1.1.:استقرار النظام السياسي : إن الشرط الأول لنجاح السياسة الاقتصادية هو استقرار النظام السياسي و هذا الأمر يتطلب توافق بين السلطات العامة على حد أدنى من العمل المشترك فتغير الحكومة بسرعة، و تأجج الخلافات بين السلطات الثلاثة (القضائية ، التشريعية و التنفيذية).

* نقصد بالفكر الكينزي إسهام " جون برينارد كينز"(1883-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936، ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاءوا من بعده واعتمدوا في تحاليلهم وتفسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كينز".

¹عمر الشريف، السياسات الاقتصادية وأدوات نجاح التنمية والاستقرار في الإطار الإسلامي ، جامعة باتنة ، الجزائر، سنة ؟، ص:03.

² عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية في الإسلام ، ط1، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1978، ص:27.

الفصل الثاني الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

2.1: تثبيت سياسة القانون: هذا الشرط هو الضامن للمستثمرين والمنتجين والعمال، للقيام بنشاطاتهم دون خوف ولالإقدام على تنفيذ مشاريع جديدة، فالقانون يردع والقانون يحفز وهاتان سمتان ضرورتان لنجاح السياسة العامة للدولة.

3.1: إصلاح المنظومة الحكومية: فحتى ولو كانت السياسة الاقتصادية الموضوعة مثالية من حيث الأهداف والخطط والإجراءات، إلا أن تنفيذها مرتبط ارتباطاً عضوياً بالجهة المنفذة أي بالإدارة الحكومية، فالصعوبة لا تكمن في تحديد الحلول ورسم السياسات بقدر ما تكمن في إمكانية التطبيق، فغاية الإصلاح الإداري هي تقليل البيروقراطية المتفشية وتسهيل معاملات المواطنين وخدمتهم وتحسين أجور عمال وموظفي الإدارة الحكومية¹.

2: المقومات الخاصة: لكي تكون السياسة الاقتصادية الكلية مقبولة وفعالة يجب أن تتوفر على عدة مقومات خاصة وهي²:

1.2: الشمولية الكلية: أي يجب أن تنتشر الى عموم فروع الاقتصاد ومفاصل الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة حسب جدية وفاعلية تلك السياسات وأدواتها من ناحية ودرجة مقاومة القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى.

2.2: الدقة: تتصف السياسات الكلية بالدقة وعلى القائمين بالاختبار توخي الدقة والحذر الشديد والشعور بعظم المسؤولية الاجتماعية* والاقتصادية وجسامة المهمة والدقة وهذا يقتضي أن يكون القائمين على الاختبار من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة الميدانية والوعي الشمولي بالقوانين الاقتصادية.

3.2: الواقعية: إن من أهم شروط نجاح السياسات الاقتصادية الكلية هو أن تكون متلائمة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومتلائمة مع شروط المحيط الوطني والدولي.

4.2: القاعدة المادية: السياسات الاقتصادية تستدعي تحشيد موارد اقتصادية حقيقية كبيرة تستلزم جهوداً إستثنائية وتحتاج إلى إمكانات قسم منها منظور وآخر كامن ستفجره تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللاحق مما يتطلب أن نحسب الموارد والمستلزمات بدقة وواقعية.

5.2: التناسب والاتساق: يجب أن تتصف السياسات الكلية بالتناسب والاتساق فيما بينها بحيث يعضد عمل أحدهما عمل الآخر ولا يتعارض أو يتقاطع معها³.

6.2: حسن التوقيت: إن حسن التوقيت في زج بعض أدوات السياسات الاقتصادية أو تحييد و عزل بعضها الآخر وإدخال أدوات جديدة وتاجيل أخرى بنسب وتوقيتات مدروسة تعتبر قضية مهمة في إدارة الأزمات الاقتصادية ومحاولة تكيف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل .

¹ Nicole Notat, La responsabilité sociale des entreprises, Revu Futuribles, n288, juillet-août 2003, p:11.

² علي نبع صايل الصبيحي وأحمد وهيب حسين، السياسات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة 1990-2010 والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد4، عدد:7، العراق، 2011، ص:72.

* وهي مجموع التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومنشأً للالتزامات العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع وكيفية تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه، ولهذا فإن مفهوم دقيق للمسؤولية الاجتماعية يعد أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد فالبرغم من ذلك البعد الاجتماعي والمرادفات والتي تكون مجملها دالة للتغير والتعديل المستمر، ناهيك عن اختلاف في المجتمعات والدول والحكومات والفتات السياسية من أحزاب ومنظمات وغيرها، أنظر المرجع:

Nicole Notat, La responsabilité sociale des entreprises, Revu

³ نفس المرجع، ص:73.

الفصل الثاني الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

7.2: الابتعاد عن التجريبية: ان واحد من أهم ماتستلزمه السياسات الاقتصادية الكلية هو الابتعاد عن التجريبية والصبر عن النتائج وعدم التسرع مثل السياسات الآنية، تحتاج إلى وقت طويل وكذلك سياسات إعادة توزيع الدخل مما يستدعي الأخذ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والهدف منها معرفة الأداء الداخلي والأداء الخارجي من خلال مؤشرات ومعاييرها التي تحكم على الوضعية الاقتصادية لدولة، والتي تأخذها لصناعة القرارات المستقبلية.

المطلب الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

الأهداف بصفة عامة هي المبتغى والمرجو الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية وحتى السياسية للدولة ويمكن اعتبار حصر هذه الأهداف في النقاط التالية¹:

الفرع الأول: المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي "GDP":*

من المؤكد أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي يكمن في تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها جمهور المستهلكين، فلا يوجد أهم من توفير المأكل والمسكن والتعليم وكذا الصحة والخدمات العامة، وبناء على ذلك فان أفضل قياس واشمله لحمل إنتاج أي اقتصاد، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي له، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين، وترمي السياسة الاقتصادية الى تحقيق مستوى عال من الأداء وزيادة سريعة في الإنتاج، والجدول التالي يوضح تطور نمو إجمالي الناتج المحلي للمجموعة من البلدان وهو كالتالي:

الجدول رقم (1-2): تطور GDP لبعض الدول لسنوات 2011 2014 (US dollars Billons)

الدولة	2011	2012	2013	2014
الولايات المتحدة	17.416	16.768	16.163	15.518
الصين	10.355	9.469	8.387	7.314
اليابان	4.770	4.899	5.938	5.906
ألمانيا	3.820	3.636	3.428	3.631
فرنسا	2.902	2.807	2.688	2.865
المملكة المتحدة	2.848	2.523	2.471	2.465
إيطاليا	2.129	2.072	2.014	2.198

Source: FMI World Economic Outlook October 2014

¹ فوزي محريق، "دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014)، ص: 123.

* بحسب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن طريق حساب مدى ثبات الأسعار أو تغيرها من سنة لأخرى.

الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

من الجدول أعلاه يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي يلاحظ تذبذب ملحوظ على جميع الدول دون استثناء، كما يلاحظ أن الولايات الأمريكية تأتي في مرتبة الأولى من حيث إجمالي الناتج المحلي حيث قدر بـ 15.518 بليون دولار تليها الصين بـ 7.314 بليون دولار، أما الجزائر فبلغ سنة 2014 بـ 12880.39 مليار دولار. وهو في تطور ملحوظ مقارنة بالسنوات الأخرى كسنة 2013 قدر فيها بـ 12778.50 مليار دولار.

الفرع الثاني: تحقيق نسبة توظيف مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة:

تعتبر معدلات التوظيف والبطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقاً بمشاعر الأفراد فالتناس يتوقعون إلى وظيفة مرتفعة الأجر دون الحاجة إلى الانتظار طويلاً في طابور الباحثين عن العمل، تلك هي أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي تحقق مستوى التوظيف العالي، يقابلها مستوى منخفض من البطالة، وتمثل معدلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن العمل، وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة¹. والجدول التالي يمثل تطور معدلات البطالة بالولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية لسنوات الأخيرة:

الجدول رقم (2-2): تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو لسنوات 2011 و2012 (%)

الدولة	2011	2012	2013 ^(*)	2014 ^(*)
الولايات المتحدة	9	8.1	7.8	7.5
منطقة الأورو	10.2	11.4	11.9	12
فرنسا	09.6	10.2	10.7	10.9
إيطاليا	8.4	10.6	11.1	11.4
ألمانيا	5.9	5.5	5.5	5.6
إسبانيا	21.7	25.1	26.9	26.8
المملكة المتحدة	8	7.8	8.3	8

Source: Jacques Sapir, *Les racines sociales de la crise financière, Implications pour l'Europe*, p:06.

^(*): تشير بأن معدلات البطالة هي توقعات أولية لسنتي 2013 و2014، حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2012. باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا اللتين شهدتا تراجعاً لنسبة البطالة من 9% إلى 8.1% ومن 5.9% إلى 5.5% على التوالي، اتسمت أسواق الشغل على المستوى الدولي على العموم بارتفاع نسبة البطالة ما بين سنتي 2011 و2012 وهكذا انتقلت نسبة البطالة من 09.6% إلى 10.2% في فرنسا، ومن 8.4% إلى 10.6% في إيطاليا، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدول الأوروبية نسبة البطالة فيها في تزايد منذ نشوء الأزمة، ومن الواضح أن إسبانيا أكثر الدول الأوروبية تضرراً¹ من البطالة إذ وصلت إلى حدود 25.1% في سنة 2012، وهي نسبة مرتفعة وخطيرة على اقتصادها، أما بخصوص الأفاق فيرتقب أن يستمر الشكوك المحيطة بالنمو على سوق الشغل سنة 2013 وبالفعل كما هو الشأن لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في إطار توقعاتها الخاصة بمنطقة الأورو في

¹ رشيد بلخريصات ومحمد بن سعيد، "فعاليات المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل"، المؤتمر الدولي العالمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص: 05.

الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

ارتفاع مستمر خلال سنتي 2013 و2014، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يرتقب أن تتراجع هذه النسبة إلى 7.5% ، والعكس يتوقع أن يرتفع معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 12% خلال سنة 2014 مع مستويات تبلغ 5.6%، 10.9%، 11.4% و 26.8% على التوالي.

الفرع الثالث: استقرار المستوى العام للأسعار:

إن الارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي الى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي، وهذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر أيضا وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخل الضعيفة، ولتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الرابع: أهداف اقتصادية أخرى:

إلى جانب الأهداف الاقتصادية المذكورة سابقا، يمكن أن نجد عدداً من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى، ومن أهمها مايلي¹:

- ❖ محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
 - ❖ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل.
 - ❖ أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نمواً مضطرباً .
 - ❖ رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الماضي والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة.
 - ❖ حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثاً وخاصة الدول النامية.
- وقد لخص العالم الاقتصادي كينيث بولدينج (*KENNETH BULDING*)، كل هذه الأهداف في أربع أهداف وهي: التقدم و الاستقرار و العدالة والحرية².

المطلب الثالث: أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية وطرق تقييمها

الفرع الأول: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

تتكون السياسة الاقتصادية الكلية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والإجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة، ولا يوجد اتفاقاً واضحاً في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية، إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على السياسات الثلاثة ممثلة في³ :

- ✓ السياسة المالية .
- ✓ السياسة النقدية .
- ✓ السياسة التجارية .

وعن ما أضيف للسياسات الثلاث، على سبيل التلخيص وليس الحصر، مايلي⁴ :

¹ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، بدون طبعة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص: 23.

² رشيد بوعافية، "السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر - دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000-2010"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم

التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011)، ص: 18.

³ فوزي محيريق، مرجع سابق، ص: 125.

⁴ أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، بدون طبعة، دار اللواء، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص: 93.

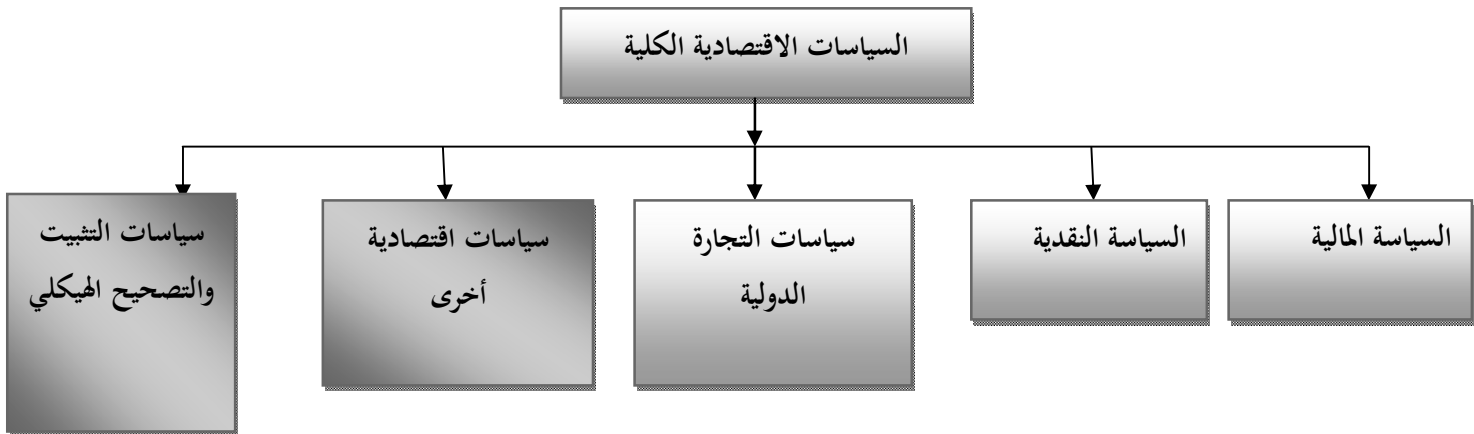
الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

تشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات أهمها: السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويضيف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق .

أدوات السياسة الاقتصادية هي: "السياسة النقدية والسياسة المالية ونشاط الأعمال العام والتدخل المباشر من الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص، وكذا السياسة التجارية التي تهتم بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي " .

ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): هيكل السياسة الاقتصادية



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، بدون طبعة، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 76.

مع ملاحظة أن فهم كل سياسة اقتصادية كلية يتطلب التعرف على أهدافها وأدواتها أو وسائلها، إلا أن هذا الفهم لن يكون كاملاً حتى تدرس معها السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى المرتبطة بها ومدى تعارضها ونشير إلى ذلك للدلالة على أننا سنقوم بتحليل كل سياسة اقتصادية كلية في المبحثين الباقيين من الفصل لإدراك مدى الترابط الذي يجب أن يكون بين هيكل السياسات الاقتصادية الكلية.

في ظل التطورات والتغيرات الراهنة التي طرأت على السياسات الاقتصادية الكلية بحيث لا تقتصر على السياسة المالية والنقدية، بل أضيف إليها تصنيفاً وأنواع أخرى كسياسة التجارة الدولية وسياسة التثبيت الهيكلي... إلخ.

الفرع الثاني: تصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية:

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسات الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول (2-3): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

البيان	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكيف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

Source: Jaque Muller, *économie manuel d application*, Duond, paris, 2002, p:188.

1.1: السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها¹:

1.1.1: سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).

2.1: سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الانتعاش عن طريق الاستهلاك والانتعاش عن طريق الاستثمار.

3.1: سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه إلى التقليص من النشاط الاقتصادي².

4.1: سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتعتبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تقليص التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل، وتسعى الدول النامية عادة إلى إحداث تنمية مستدامة من خلال تنفيذ سياسات صناعية تنطوي في أساسيتها على حماية الصناعات الناشئة وتحقيق التحول الهيكلي من اقتصاد أولي بدائي إلى اقتصاد صناعي متطور يسمح باستدامة الرفاهية للسكان³.

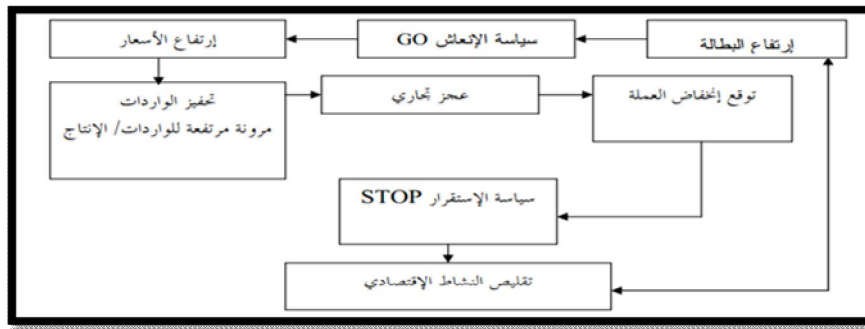
5.1: سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، والشكل التالي يمثل مخطط لهذه السياسة وهو كالتالي:

¹ عبد الله بلوناس، "الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005)، ص:204.

² رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:25.

³ مريم بدر الدين، ضرورة تطوير السياسات الصناعية في الدول العربية، تقرير المعهد العربي لتخطيط، الكويت، مارس 2012، ص:02.

الشكل رقم (2-2): مخطط سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، بدون طبعة، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

2.: السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، كتنغير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل¹، والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجياً بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي، وتهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغييرات المحيط الدولي، يكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية * وإعادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه أهم محاور السياسات الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برنامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

الفرع الثالث: تقييم السياسة الاقتصادية الكلية:

لعل من الضروري الإشارة إلى أنه لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية التي قد تتخذها الدولة أو صانعوا السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين على هؤلاء (وغيرهم) عند رسم السياسة الاقتصادية الكلية ومراجعتها للتوصل إلى اقتناع تام بالنقاط التالية²:

- ❖ أن الأهداف متوافقة مع بعضها البعض.
- ❖ أن الأدوات المتوفرة تكفي للعمل على تحقيق الأهداف.
- ❖ أن كل الأهداف وكل الأدوات محددة بوضوح لا يدع مجالاً للخلط بينهما.
- ❖ أن السياسة الاقتصادية الكلية المزمع إتباعها متناسقة .

¹ نفس المرجع، ص: 235.

* إن مصطلح الخصخصة (Privitization) ظهر لأول مرة في كتابات عالم الإدارة المعروف (peter drucker) في سنة 1968، وهو واحد من عدة مصطلحات حفلت بها أدبيات الاقتصاد السياسي خلال السنوات الأخيرة في خضم الدعاوي والممارسات المتعلقة بتحويل القطاع العام إلى خاص.

² رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص: 26.

الفرع الرابع: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية الكلية:

إذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واع وهادف، فإن هذا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة، ولهذا نميز بين عدد من السلطات الاقتصادية وهي¹:

1.:الحكومة المركزية: تعبر الحكومة عن أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، والوظائف الرئيسية للحكومة إذا نظر إليها كوحدات مؤسسية هي أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع وتمويل توفيرها من الضرائب والإيرادات الأخرى، وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل، والاشتغال بالإنتاج غير السوقي .

2.: البنك المركزي: وهو سلطة نقدية تتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف قوتها ودرجة إنفراده باتخاذ القرار تبعاً لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها، ولأهمية ذلك يتحتم على مدير البنك المركزي في بعض البلدان الخضوع لمسائلة السلطة التشريعية لتوضيح سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة نمو النقود².

3.:المجموعات الجهوية والمحلية: ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة، ففي ألمانيا مثلاً: تتضمن البلديات وlander 45% من النفقات العمومية.

4.:الجهات المهنية المنظمة: وتتكون في العادة من نقابات أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية، تكون دائماً قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة.

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:51.

² Michel Jura, technique financieres internationale, DUNOD, Paris, France, 2003, pp:192,193.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول السياسة المالية و السياسة النقدية

تعتمد الدولة الى تحقيق أهداف اقتصادية جاء استخدامها لأدوات السياستين النقدية والمالية، ومن هذه الأهداف زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض سعر الفائدة وزيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وغيرها .
لكن الأمر الأكثر أهمية هو مدى القدرة على ضبط السياستين، حيث انه وفي بعض الأحيان قد يتولد تعارض أو تناقص جراء تطبيق أدواتهما في نفس الوقت، لذا تبرز هنا مدى أهمية التنسيق بينهما وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: نظرة عامة حول السياسة المالية

تشير السياسة المالية إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة والأدوات المعتمدة .

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية:

لقد أشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "fisc" والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفاً لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في العصر الحديث أصبح مصطلح السياسة المالية يختلف عن المالية العامة وهذا ناتج عن تجارب الدولة في محاربة كساد الثلاثينيات ، إضافة إلى كتابات وتأثير الاقتصادي الكبير " جون بيرنارد كينز" والاقتصادي " ألفن هانسن" ¹ .

وهناك عدة تعريفات تتشابه فيما بينها، كون إن السياسة المالية تتعلق أساسا بإدارة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة وكيف يقوم بإنفاقها، وهذا هو محور عمل السياسة المالية وتعتمد السلطة المالية على التحكم في الموازنة بين نفقات الدولة وإيراداتها بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد .

ويمكن حصر التعريفات الآتية للسياسة المالية كما سيأتي بيانه :

تعرف السياسة المالية بالغرض منها وهي أنها تسعى لـ: "تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية العامة" ²

تعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة" ³ .

تعرف سياسة " استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة" ⁴ .

ونخلص من هذه التعريفات الى أن السياسة المالية هي :

¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة خاصة لمصر، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص: 02.

² إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر، سنة؟، ص: 214 .

³ سعد الله داود، الأزمتان النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هوم، الجزائر، 2013، ص: 163 .

⁴ محمود حسين الوادي وكريرا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2000، ص: 182.

الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

تلك "الإجراءات التي تبحث في شقي الإيرادات والنفقات المالية للدولة، لتسييرها بأكثر كفاءة، فتتحكم الحكومة في تغيير إيراداتها وحجم إنفاقها، بما يتماشى وتحقيق أهداف السياسة المالية تحت الخطة الاقتصادية العامة، ليتحقق الاستقرار الاقتصادي".

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية:

قبل حصر أدوات السياسة المالية وشرحها، سأعرج على شيء من التفصيل على عناصر المالية العامة التي تعد رافدا لتطبيق أدوات السياسة المالية، فأجزاء المالية العامة الممثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة، تعمل من خلال السلطة المالية على زيادة الإيرادات وتنويع مصادرها، والتحكم في النفقات لتحقيق التوازن في الميزانية العامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترسم السلطة المالية أهدافا اقتصادية كلية: كزيادة الاستهلاك والاستثمار، والتحكم في التضخم بواسطة الحد من الطلب عن طريق تحجيم الإنفاق وهكذا، وهذه الأهداف الأخيرة تعتمد الدولة لتحقيقها من خلال جملة من الأدوات المالية ضمن السياسة المالية التوسعية والانكماشية بما يخدم خطة السياسة الاقتصادية العامة.

تقسم أدوات السياسة المالية الى قسمين أساسيين هما¹:

✓ الأدوات التلقائية وتسمى أيضا الأوتوماتيكية .

✓ الأدوات المقصودة وهناك من يسميها بالمستقلة .

1.1: الأدوات التلقائية للسياسة المالية : ويمكن حصر الأدوات التلقائية للسياسة المالية في:

1.1.1: نظام الضرائب التصاعدية: وهي الضرائب التي تزيد مع الدخل وتنخفض معه، وبالتالي فهي تتراجع في حالات الركود، وتزيد في حالة الازدهار، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

2.1: المدفوعات التحويلية: وهي تحويلات من الحكومة الى القطاع العائلي في شكل إعانات أو مساعدات، وخاصة للفئات الأكثر احتياجا مما يساعد في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

3.1: سياسات الدعم: وخاصة في مجال الزراعة وهذه تشمل دعم قطاع الفلاحين عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بأية عوامل خارجية².

وكذا الدعم المالي الموجه لضمان استهلاك السلع الأساسية بأسعار في متناول المستهلك مع تسقيف أسعار هذه المواد الأساسية .

4.1: توزيع الأرباح الرأسمالية: حيث لا تعتمد الشركات وإدارات الأعمال " وخاصة الشركات الكبرى والمؤسسات العمومية المختلطة"، الى تغيير سياسات التوزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير، فإذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترات الانكماش فان الشركات لا تحفض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين .

¹ فوزي محيريق، مرجع سابق، ص: 156.

² خالد واصف الموزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 324.

الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

5.1:تعويضات البطالة: يصحب فترات الانكماش معدلات مرتفعة من البطالة، فتعمل الدولة على زيادة توسعة حجم التعويضات المالية للبطالين، الأمر الذي يؤدي الى الحد من تدني الدخل، وفي حالات التضخم والازدهار المصحوب بمعدلات استخدام مرتفعة، ستصبح الحاجة اقل لدفع التعويضات.

ونشير الى أن الأدوات التلقائية تعتبر نوعا من العازل يخفف من حدة وسرعة التقلبات الاقتصادية، فتساعد هذه الأدوات في تباطؤ أو زيادة الإنفاق العام، لتعطي متسعا أكثر من الوقت لراسمي السياسات الاقتصادية للوصول لقرارات ناجعة.

2: الأدوات المقصودة للسياسة المالية : تهدف السياسة المالية الى الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعندما يعاني الاقتصاد من الكساد أو الانكماش وتنتشر البطالة تقوم السلطة المالية - بعد دراسة الواقع الاقتصادي بكل متغيراته - بتطبيق أداتين مدروستين تتعلق أساسا بالإنفاق ومعدلات الضرائب . هاتين الأداتين هما:

1.2:أداة التحكم في الإنفاق: إذ تعتمد الدولة في حالات الانكماش أو الكساد الى زيادة حجم الإنفاق العمومي على المشروعات والأشغال العامة، لتشغل الأيدي العاملة في بناء السدود وشق الطرق والمطارات والتعليم...وغيرها . فيكون هذا الإنفاق التوسعي سببا مباشرا في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم زيادة الاستهلاك فالطلب الكلي، فيزداد وينمو الدخل الوطني وينتعش الاقتصاد شيئا فشيئا، ليخرج من حالة الكساد. وفي الحالة العكسية، أي التضخم تقوم السلطة المالية بالحد من حجم الإنفاق الحكومي وفق سياسة مالية انكماشية .

2.2:أداة تغيير معدلات الضرائب: إن تخفيض الضرائب يتيح للأفراد زيادة إنفاقهم، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الإنفاق العام بحيث يؤدي الى زيادة الاستخدام، ومن ثم الدخل الوطني. كما يمكن أن تقوم برفع المعدلات الضرائب لتقلل دخول الأفراد والمؤسسات والشركات المختلفة وهذا في حالات التضخم .

وقد يبدو من السهل نظريا تطبيق أدوات السياسة المالية للحد من التضخم وزيادة الاستخدام للقضاء على البطالة، إلا أن الواقع العملي غير ذلك، فيصعب زيادة الاستخدام دون الوقوع في التضخم، كما يصعب الحد من التضخم دون تحجيم الاستخدام "الحد من خلق فرص العمل" .

الفرع الثالث:فعالية وأهداف السياسة المالية

1:فعالية السياسة المالية:يقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية بالتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وذلك باستخدام أدواتها ووسائلها، كما تهدف السياسة المالية الى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الناتج الوطني وتحقيق التشغيل الكامل باستخدام أدواتها " الأدوات التلقائية والمقصودة "، فإذا رغبت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحسين الوضعية التي تقوم بزيادة الإيرادات العامة سواء المتأتية من الضرائب أو من خلال الاكتتاب العام الذي يصدرها الدولة وتعديل هيكل النفقات العامة من خلال تقليص نسبة الإنفاق الموجهة للتسيير وزيادة الإنفاق الموجه للاستثمار والتجهيز .

نجد أن الطلب الكلي يتأثر بالنفقات الحكومية والضرائب، حيث الأولى تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل، أما الثانية فتؤثر بطريقة غير مباشرة على الطلب الكلي فمثلا: إذا خفضنا في معدل الضريبة على الدخل الفردي فيؤدي الى زيادة الدخول الفردية التي تنعكس على زيادة الاستهلاك والادخار .

الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

يمكن القول أن السياسة المالية لها دورا فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وباتت حاجة الدول النامية للسياسة المالية حققت إيجابيات على المستوى المحلي، وفي نفس الوقت يجب أن تواجه المشاكل التي تعاني منها: كضعف مرونة الجهاز الإنتاجي والتفاوت بين الدخل والثروة .

2. أهداف السياسة المالية: تهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر الى تحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد وتنحسم معهم، وتوحد الأهداف والجهود، واهم هذه الأهداف هي:¹

✓ التوازن المالي ونعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعى فيه ثلاث جوانب أولها أن النظام الضريبي يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والوفرة، وثانيها عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية وملائمتها من حيث نسب محددة، وثالثها يخص باستخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية ، ويؤدي التوازن المالي الى تحقيق استقرار اقتصادي.

✓ التوازن الاقتصادي أي الوصول الى حجم إنتاج أمثل، بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام قصد الوصول الى تنمية اقتصادية .

✓ التوازن الاجتماعي بمعنى تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع في حدود الإمكانيات.

المطلب الثاني : ماهية السياسة النقدية

من خلال هذا سنحاول التطرق إلى إبراز مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية:

لقد تشابعت التعاريف حول السياسة النقدية مع تسجيل بعض الفروقات في أهميتها بين أصحاب الفكر النقدي الكلاسيكي والحديث وبين الفكر الكينزي، الذي ركز على السياسة المالية دون النقدية. ومن هذه التعريفات نجد:

✓ السياسة النقدية هي " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد"².

✓ السياسة النقدية هي " مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية "البنك المركزي" بخصوص الجوانب النقدية وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية"³.

✓ ويعرفها "kent" بأنها: "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة"⁴.

✓ تلك السياسات التي لها " التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود والدخل"⁵.

ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من اجل إدارة النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد، وهي تسعى لتحقيق عدة أهداف .

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية :

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 189 .

² محمد عبد المنعم غفر، مرجع سابق، ص: 343 .

³ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، بدون طبعة، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، اربد، عمان ، 2006، ص: 308.

⁴ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 86.

⁵ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط 1، دار البداية للطبع، عمان ،الأردن، 2009، ص: 131 .

الفصل الثاني الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

يوظف البنك المركزي بإدارة وتنظيم الائتمان في الاقتصاد، مستخدما في ذلك أدوات عدة تشكل منها قوة أداء السياسة النقدية، ويستعمل البنك المركزي نوعين من أدوات السياسة النقدية وهما:

1.: الأدوات الكمية "غير مباشرة" : وتسمى أيضا بالأدوات العامة وتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية وحجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي راد توجيهه إليها ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي للقروض البنوك والاستثمارات¹.
وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية ومنها²:

- سياسة سعر البنك.
- سياسة السوق المفتوحة.
- معدل الاحتياطي القانوني .

2.: الأدوات النوعية "المباشرة" : وتسمى أيضا بالأدوات المختارة لقد برز هذا النوع من السياسة النقدية على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه³، والأدوات المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، وفي الحقيقة إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات⁴.

وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لفرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب فيه في أنواع وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة، وهكذا نجد إن الأدوات المباشرة لها تأثير مباشر على المقرض والمقترض في إن واحد فهي تمارس تأثيرا نوعيا وكما على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض⁵.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط02، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص:254.

² Edwin Mansfield, economics, Norton Company, New York, 1989, p:299.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص:71.

⁴ عبد القادر لحول، مقال بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990/2006"، على الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com، تاريخ

الإطلاع: 2015/03/02، على الساعة: 18:45، ص:05.

⁵ أحمد نصير، "أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990/2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص:112.

الفصل الثاني.....الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة منها¹: الإقناع الأدبي، سياسة التأطير، سياسة هامش الضمان المطلوب، والسياسة الانتقائية للقرض .

الفرع الثالث:فعالية وأهداف السياسة النقدية

1.1:فعالية السياسة النقدية: يقصد بفعالية السياسة النقدية بمدى قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتمثل في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مقبولة وكذا تسريع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها الدول، وكذلك تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي² . وتستعين السياسة النقدية بمجموعة من الوسائل والأدوات لبلوغ أهدافها المذكورة إلا أنه تختلف أهمية السياسة النقدية ودورها في الحياة الاقتصادية في النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وتختلف أيضا حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات أجهزة ونظام اقتصادي³ .

فالسياسة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية الحرة تختلف أهميتها وفعاليتها عن السياسة النقدية في الأنظمة الاشتراكية وكذا في البلدان المختلفة، بالإضافة الى ذلك فان السياسة النقدية تستند عادة الى نظريات والأفكار الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة، وخاصة في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية كالتضخم والكساد أو معا .

إن دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية يظهر من خلال مساهمة السياسة النقدية في جذب الاستثمارات وتشجيع الادخار والعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية وعلى مدى كفاءة السياسة النقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول.

2.: أهداف السياسة النقدية

وللسياسة النقدية أهداف متعددة ومختلفة تختلف درجة أهميتها من دولة الى أخرى، ويمكن التركيز على مجموعة من الأهداف في البلاد النامية منها⁴:

1.2:تحقيق الاستقلال النقدي: تعيش البلدان النامية وضعية اقتصادية فقدت فيها معالم سيادتها النقدية وأصبحت تعاني من ازدواجية السوق النقدية، ولاسترجاع السيادة النقدية لابد من القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية تقوم على إزالة الاختلالات الهيكلية بصورة تساعد على رفع المقدرة الاقتصادية للدولة فترتفع بذلك قيمة العملة المحلية، ولم يعد الاستقلال النقدي هدف للسياسة النقدية القطرية الوطنية فقط بل أصبح هدفا للتكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي.

¹ نفس المرجع ونفس الصفحة.

² رشيد بوعافية ، مرجع سابق، ص:39.

³ صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة

فرحات عباس، سطيف، 20/19/18 افريل 2010، ص: 11 .

⁴ نفس المرجع ونفس الصفحة.

الفصل الثالث : انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الوطني الجزائري

تمهيد:

إن المهمة الأساسية لهذا الفصل تتمثل في قياس أثر السياسات الاقتصادية والتي تنحصر على السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية الخارجية على تقييم الأداء المالي للبنوك وفي هذا الفصل سيكون بنك الوطني الجزائري هو عينة الدراسة، من خلال تحديد أفضل الصيغ القياسية التي تعطي أفضل تفسير لأثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنك.

ولكن قبل التطرق الى قياس الأثر قمنا بتقييم الأداء المالي على البنك الوطني الجزائري باستخدام أربع مؤشرات مالية ولكل مؤشر اختارنا منه نسبتيين وتم استخراج الأرقام والمعطيات من الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك للفترة الزمنية المدروسة، كما قمنا بإعطاء نظرة حول واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر خاصة السياسة النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية التي مرت بعدة مراحل وتطورات سوف يتم التطرق إليها بتفاصيل لاحقا حيث خصصنا لها مبحث بالكامل .

وتم الاستعانة بأسلوب EVIEWS لتحديد أفضل النتائج الممكنة لقياس وتحديد أثر السياسات الاقتصادية في تقييم الأداء المالي للبنك. ونعتقد هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة على اعتبار أن هذه الدراسة تقوم بالأساس في تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة وتستبعد المتغيرات التي ليس لها تأثير ملموس .

ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

- ❖ المبحث الأول : تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري..
- ❖ المبحث الثاني : اتجاهات السياسات الاقتصادية في الجزائر
- ❖ المبحث الثالث : تقدير أثر السياسة الاقتصادية على أهم مؤشرات الأداء المالي .

المبحث الاول: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

ينصرف هذا المبحث الى تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري بصفتها احد أهداف هذه المذكرة، ويتم ذلك من خلال دراسة أو تقييم مجموعة من المؤشرات المالية التي لها علاقة بدراستي وسوف نتطرق في هذا المبحث أولا الى التعرف على العينة المدروسة إلا وهي البنك الوطني الجزائري ثم تطرقنا لتقييم الأداء المالي للمؤشرات ثم تحليلها ومناقشتها .

المطلب الاول: بطاقة تعريفية وهيكل البنك الوطني الجزائري

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، لكن بصفة عامة يمكن القول انه من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج .

الفرع الاول: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم SOCIETE PAR ACTIONS تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري و بالضبط في 1966/06/13 حيث انه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر بناء على المرسوم 66-178

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك جزائري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال .

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 119-88 ل 21 جوان 1988 و قانون 177-88 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري .

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و باختصار ب و ج وبقى المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري . و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم الى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- ✓ حصة من 1 الى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج"
- ✓ من 351 الى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم ، المحروقات"
- ✓ من 701 الى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية"
- ✓ من 901 الى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة"

ويقدر رأس مال البنك حاليا بـ 14 مليار و 600 مليون دينار حاليا و هو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط (CONSEIL NATIONAL DE PLANIFICATION).

الفرع الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

من المعروف أن لكل بنك مهام وأهداف معينة تختلف باختلاف الوجهة أو الغاية من إنشاء هذا البنك، وللبنك الوطني الجزائري مهام وأهداف معينة يمكن حصرها وذكرها فيما يلي:

1- مهام البنك الوطني الجزائري : يوم البنك الوطني الجزائري بعدة مهام ونشاطات أهمها:

✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق و كذلك يصدر وصولات استحقاق و سندات (ويتم عمليات الاقتراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين) .

✓ استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation و التحصيل le virement و رسالة القرض و جميع عمليات البنك.

✓ يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات و ذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة

✓ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض و ذلك لحساب مؤسسات مالية او لحساب الدولة .

✓ توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها .

✓ اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين .

✓ يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم/شراء أوراق تجارية/وصولات (BON)

الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين LES

COLLECTIVITES PUBLIQUES الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق

و الذي يحول الى أمر ناتج عن العمليات الصناعية .

2- أهداف البنك الوطني الجزائري : للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها مايلي :

✓ محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية .

✓ إدخال تقنيات وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية .

✓ ترقية العمليات المصرفية المختلفة ، كمنح القروض و جذب الودائع الخ

✓ احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي .

✓ لعب دور فعال في أحداث التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

تتمثل هذه الهيئات العليا و العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و تمثل بالشكل التالي :

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: من إحصائي الشخصي بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/04/16

الفصل الثالث انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام المؤشرات المالية والبرنامج المستعمل في معالجة البيانات، التي تم جمعها من خلال القوائم المالية للبنك محل الدراسة .

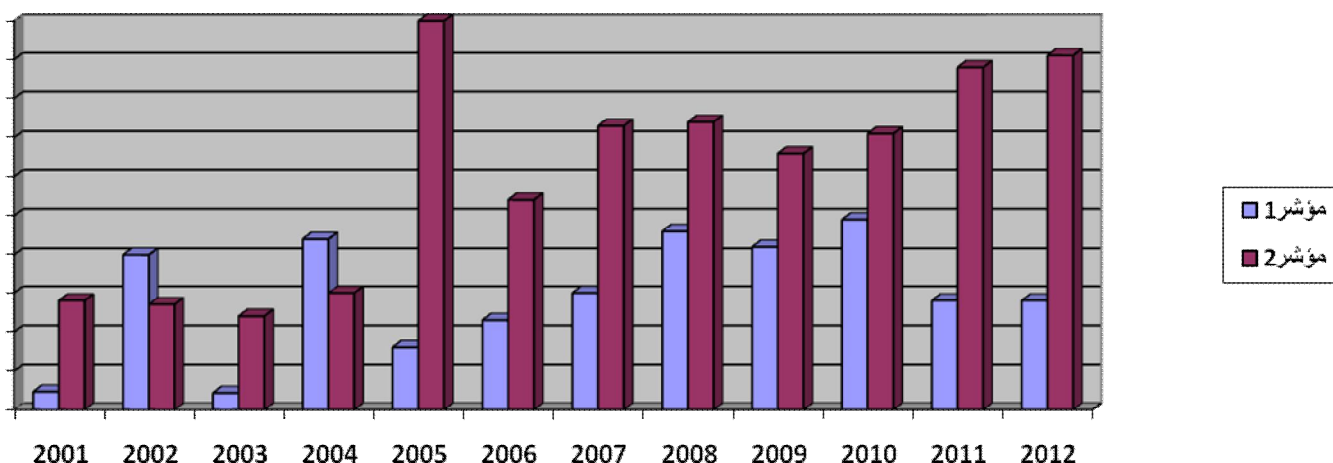
الفرع الاول: مؤشرات الربحية : اعتمدت في المؤشرين على نسبتين ما المؤشر الأول يمثل نسبة العائد الى حقوق الملكية والمؤشر الثاني نسبة العائد الى الإيرادات

جدول رقم (3-1): مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري 2012/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر 1	0.046	0.40	0.043	0.44	0.16	0.23	0.30	0.46	0.42	0.49	0.28	0.28
المؤشر 2	0.28	0.27	0.24	0.3	1	0.54	0.73	0.74	0.66	0.71	0.88	0.91

المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/04/16

شكل رقم (3-2): مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001



المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات من جدول رقم (3-1)

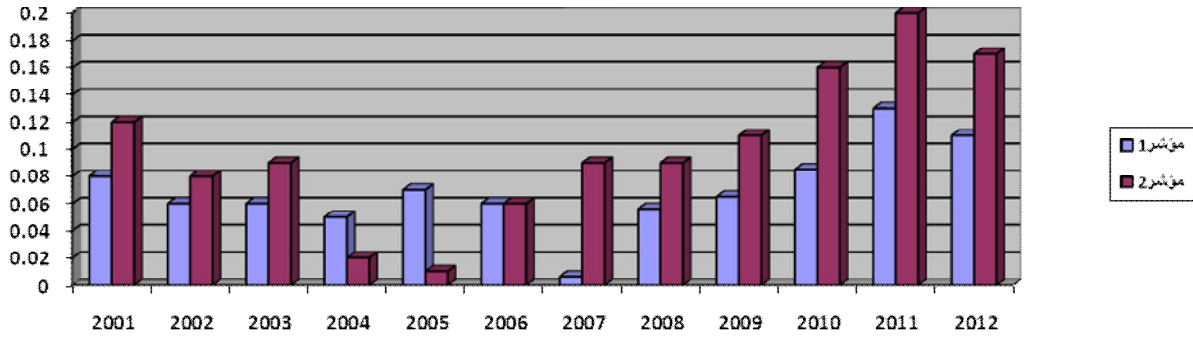
الفرع الثاني: مؤشرات السيولة : اعتمدت على مؤشرين هما المؤشر الاول نسبة النقديات الى إجمالي الموجودات أما المؤشر الثاني نسبة النقديات الى إجمالي الودائع

جدول رقم (3-2): مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر 01	0.08	0.06	0.06	0.05	0.07	0.06	0.006	0.056	0.065	0.085	0.13	0.11
مؤشر 02	0.12	0.08	0.09	0.02	0.01	0.09	0.09	0.09	0.11	0.16	0.2	0.17

المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz

الشكل رقم (3-3): مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001



المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات السابقة

الفرع الثالث: مؤشرات ملء رأس مال : اعتمدت على مؤشرين هما المؤشر الاول نسبة حقوق الملكية

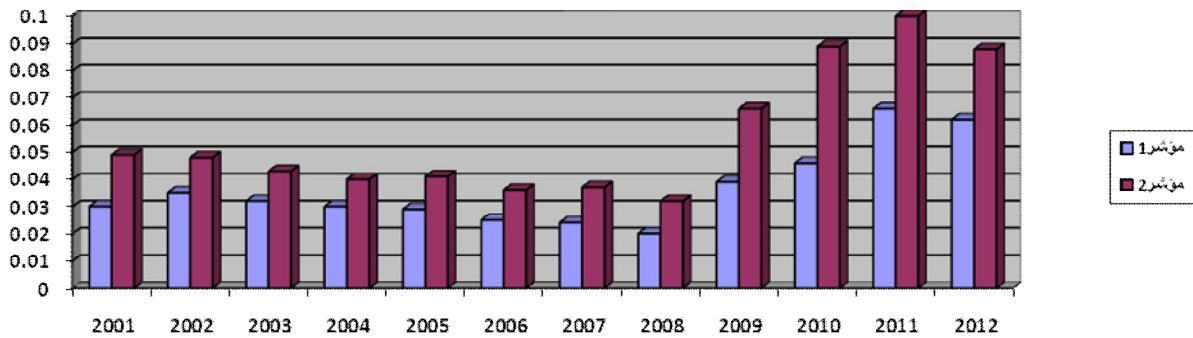
الى إجمالي الموجودات والمؤشر الثاني نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الودائع

جدول رقم (3-3): مؤشرات ملء رأس مال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر 1	0.03	0.035	0.032	0.03	0.029	0.025	0.024	0.020	0.039	0.046	0.066	0.062
مؤشر 2	0.49	0.048	0.043	0.040	0.041	0.036	0.037	0.032	0.066	0.089	0.10	0.088

المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz

الشكل الرقم (4-3): مؤشرات ملء رأس مال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001



المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات السابقة

الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال: اعتمدت على مؤشرين هما المؤشر الاول نسبة إجمالي الإيرادات

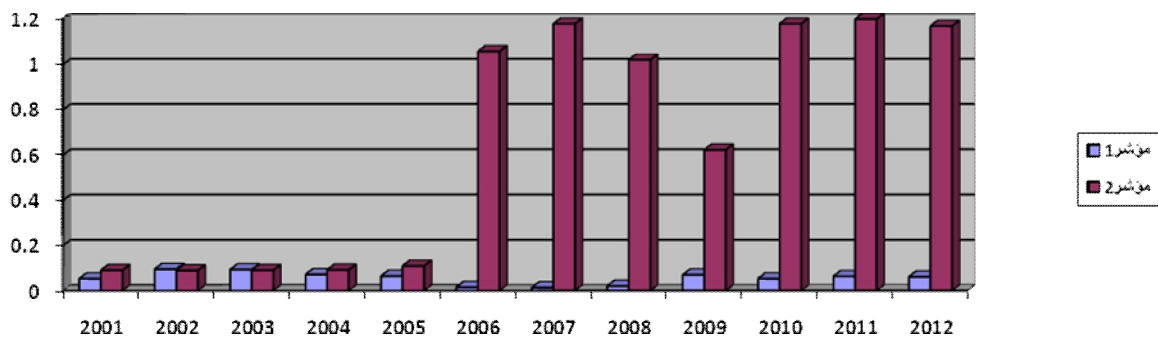
الى إجمالي الاستثمارات أما المؤشر الثاني فهو إجمالي الاستثمارات الى إجمالي الودائع

الجدول رقم (3-4): مؤشرات توظيف الاموال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر 1	0.052	0.093	0.091	0.070	0.063	0.015	0.013	0.020	0.068	0.052	0.062	0.060
مؤشر 2	0.088	0.087	0.088	0.090	0.107	1.06	1.18	1.02	0.622	1.18	1.20	1.17

المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz

الشكل رقم (3-5) مؤشرات توظيف الاموال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2012/2001



المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات سابقة

المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

ستقوم في هذا المطلب بمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في المطلب السابق وتحليلها

الفرع الاول: مؤشرات الربحية:

هناك عدة مؤشرات للربحية تم التطرق الى مؤشرين فقط وهما كالتالي:

❖ **مؤشر نسبة العائد الى حقوق الملكية:** اظهر هذا المؤشر تذبذبا ملحوظا خاصة في بداية

الألفية حيث نجده بلغ سنة 2001 بـ 0.046 وهي تعتبر اقل نسبة وصل إليها المؤشر في

فترة الدراسة لنجده ارتفع سنة 2002 بـ 0.40 وهي جيدة مقارنة بالسنة التي قبله ليرجعه

ينخفض سنة 2003 بـ 0.043 ليرتفع مرة أخرى بـ 0.44 سنة 2004 وهكذا الى غاية

سنة 2012 حيث لم يعرف هذا المؤشر استقرار وهذا راجع الى تغيير أو زيادة وانخفاض في

صافي الأرباح أو العائد الذي حققه البنك هذا من جهة ومن جهة تغير في قيمة حقوق الملكية

وهذا ما ترجمه العلاقة بين البسط والمقام حيث كل ما ارتفع أو زاد المقام مقابل ثبات في

البسط أو العكس .

❖ **مؤشر مؤشر العائد الى الإيرادات:** تماثل سلوك هذا المؤشر مع سلوك المؤشر السابق ، حيث شهد تذبذبات وتغيرات كثيرة فبعد أن سجل نسبة 0.28 سنة 2001 انخفض سنة 2003 ب0.24 كما لوحظ أن سنة 2005 كان هنالك تساوي بين العائد والإيراد حيث لم يتم في ذلك السنة نسبة من الضرائب، والملاحظ من خلال هذا المؤشر أيضا هنا زيادة أو تطور ملحوظ حيث لم يعرف تراجع أو انخفاض إلا في السنوات الأولى فقط من الألفية وهذا ما يفسر أن هناك تحسن أو تطور في السياسة المنتهجة من طرف البنك في زيادة أرباحه حيث سجل الأرباح في سنة 2012 ب 36839355480 مليون دينار وشهد أيضا تسجيل أعلى ارتفاع للمؤشر ب0.91 .

الفرع الثاني: مؤشرات السيولة :

تعتبر السيولة من أهم الأهداف التي يسعى البنك الى تحقيقها للوفاء بالتزاماته اتجاه الأطراف الخارجية وقد تم التطرق الى مؤشرين هما كالتالي:

❖ **مؤشر النقدية الى إجمالي الموجودات:** اظهر هذا المؤشر تراجعا وانخفاضا متأرجحا، فبعد أن سجل نسبة 0.08 سنة 2001 اخفض وسجل نسبة 0.006 سنة 2007 ونتجت تلك الانخفاضات بسبب الارتفاع المستمر في حجم الموجودات خلال تلك سنة لتصل 922922630719.57 مليون دينار ثم اخذ في الارتفاع مرة أخرى ليصل الى 0.11 سنة 2012 وذا راجع الى زيادة النقدييات في تلك سنة لتصل الى 213006730000 مليون دينار .

❖ **مؤشر النقدية الى إجمالي الودائع:** اظهر هذا المؤشر سلوكا مشابها لسلوك المؤشر السابق، فسجل انخفاضا متذبذبا خلال الفترة المدروسة، فبعد أن سجل نسبة 0.12 سنة 2001 اخذ بالتراجع ليسجل سنة 2006 و2007 و2008 نسبة 0.09 على التوالي ونتجت تلك الانخفاضات الى زيادة حجم الودائع التي بلغت سنة 2008 ب 697546990400.69 مليون دينار بينما النقدييات كان ترتفع بصورة بطيئة حيث سجلت خلال سنوات 2006 و2007 و2008 على التوالي 47223257565.52 و55395161672.04 و63076457283.92 مليون دينار . ليرجع الى الارتفاع منذ بداية 2009 حيث سجل في تلك سنة 0.11 الى أن وصل سنة 2012 ب 0.17

الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس مال :

❖ مؤشر نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات: اظهر هذا المؤشر تراجع كبير خلال الفترة المدروسة في النسب التي سجلها حتى سجل أدنى مستوياته في سنة 2008 ب 0.020 بعد أن سجل سنة 2012 نسبة 0.062 وهو يعتبر أعلى نسب مسجلة مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك بسبب التحسن الملحوظ في قيمة حقوق الملكية حيث بلغت قيمة 128404864000 مليون دينار .

❖ مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الودائع : اخذ هذا المؤشر في منحاه نفس سلوك المؤشر السابق، فبعد أن بلغ نسبة 0.49 سنة 2001 أخذ في الانخفاض الى أن وصل نسبة 0.066 سنة 2009 ويرجع هذا التراجع نتيجة لزيادة حجم الودائع التي بلغت 742856266481.57 مليون دينار ثم ارتفعت نسبة بشكل طفيف لتصل سنة 2001 الى 0.1 ثم رجع بالانخفاض سنة 2012 لتصل 0.088 . نتيجة انخفاض حقوق ملكية ب 1452306590000 مليون دينار وزيادة في حجم الودائع ب 1284044864000 مليون دينار .

الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال :

❖ مؤشر نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الاستثمارات : اتجه هذا المؤشر نحو الانخفاض المتذبذب خلال الفترة المدروسة فبعد أن سجل أعلى مستوياته سنة 2002 عندما بلغ 0.093، تراجع وسجل نسبة بلغت 0.015 سنة 2006 وهذا راجع الى زيادة الإيرادات لتلك السنة التي وصلت الى 7348995311.02 مليون دينار، ليرجع المؤشر للارتفاع من جديد منذ سنة 2008 حيث سجل من منذ تلك السنة الى غاية 2012 على التوالي 0.020 و 0.068 و 0.052 و 0.060 و 0.062 وهذا راجع الى زيادة حجم الاستثمارات التي بلغت أقصى حد لها سنة 2008 ب 10573020970.48 مليون دينار.

❖ مؤشر نسبة إجمالي الاستثمارات الى إجمالي الودائع: اظهر هذا المؤشر تحسنا واضحا خلال الفترة المدروسة خصوصا في السنوات الأخيرة حيث الملاحظ من خلال الجدول رقم 3-4 انه هناك ارتفاع ملحوظ في هذا المؤشر حيث سجل سنة 2001 أدنى مستوى له ب 0.088 ليأخذ في الارتفاع بعد ذلك ليصل سنة 2005 الى 0.107 ونتج ذلك التحسن بسبب الزيادة التي حدثت في الاستثمارات التي بلغت في ذلك الوقت ما يقارب

462220884077 مليون دينار، وبعد ذلك اخذ هذا المؤشر في الارتفاع باستثناء سنة 2009 التي سجل فيه أدنى مستوى له خلال تلك الفترة حيث بلغ 0.622 نتيجة لارتفاع حجم الودائع التي بلغت 742856266481.57 مليون دينار مقارنة بالسنوات السابقة من جهة ومن جهة أخرى وانخفاض حجم الاستثمارات من جهة أخرى التي بلغت 462220884077 مليون دينار مقارنة بالسنة التي تليها حيث بلغت في سنة 2010 ب 863100248000 مليون دينار .

المبحث الثاني : واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 2014/2000

منذ أن فرض الاستعمار الفرنسي سيطرته على الجزائر واعتبارها جزءا من فرنسا أصبحت الجزائر تسير من طرف الإدارة الفرنسية من باريس أما الإطارات التي تشرف على التسيير الإداري فكلهم من المعمرين المقيمين في الجزائر أو من الفرنسيين، وخلال سنوات الاستعمار الطويل دمر الاستعمار الفرنسي الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فتعرضت ثروات البلاد للنهب كما تعرض المجتمع الجزائري للفقر والامية وبعد استقلال الجزائر ورث الجزائريون عن الاستعمار كل مظاهر التخلف في شتى المجالات، الإدارة مشلولة بسبب غياب الإطارات، الاقتصاد مخرب، نسبة الأمية كل هذه الظروف الصعبة أوجبت على الحكومة الجزائرية وضع مخططات و استراتيجيات خاصة اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الاول: تطور السياسة الاقتصادية 2014/2000

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه فإنه يمكن رد عوامل ويمكن تقسيم مراحل تطورها الى مرحلتين¹ :

- مرحلة 1989/1962: وتميزت هذه المرحلة بتطبيق الأسلوب الاشتراكي .
- مرحلة 1989 الى يومنا هذا: وتميزت هذه المرحلة بالتحول التدريجي من الأسلوب الاقتصادي الاشتراكي الموجه الى الأسلوب الاقتصادي الرأسمالي الحر.

لكن سيقصر موضوع دراستي من سنة 2014/2000 ويمكن تقسيمها الى مايلي:

الفرع الاول: مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي (2001 - 2004) *

لقد اقترح صندوق النقد الدولي عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عقد اتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن السلطات الحكومية رفضت ذلك وفضلت استئناف الإصلاحات بمفردها²، وبذلك دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة بداية من سنة 2001 وصياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة 2001-2004، وخصص لها غلاف قدره 525 مليار دينار³، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر بالسلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة

¹ جمال بن مسعود، تطور الجزائر اقتصاديا، مقال متاح على الموقع الإلكتروني www.ingdz.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/03/25 .

* سميت هذه المرحلة أيضا سياسة أو برامج الإنعاش التي اتبعتها السلطات الجزائرية، ومع بداية تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، حدث ما لم يكن متوقعا في الحسبان، إذ كلنا يتذكر فيضان يوم 10 و9 من شهر نوفمبر لسنة 2001، وما ترتب عنه من خسائر فادحة، بشرية كانت أو مادية، مما دفع برئيس الجمهورية إلى تخصيص ربع الموارد المعينة لتلك السنة، والتي تم تعبئتها في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ما قيمته 86 مليار دج، للإطلاع أكثر أنظر للمرجع: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 218.

² موسى بوحاري لحو، مرجع سابق، ص: 233.

³ Hocine Ben Issad, lajustement structurel, l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, p:60.

ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن زيادة الإنفاق الاستثماري زادت بمعدل 20% في سنة 2000، ولقد عرفت سنة 2001 تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي بـ 525 مليار دينار¹ التي تم تخصيصها لهذا المخطط²، وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي :

الجدول رقم (3-5): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	08.95
الزراعة والصيد البحري	65	12.38
التنمية المحلية	113	21.52
الأشغال الكبرى	210	40.0
الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2001-2004، الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار، كما تم تخصيص ما نسبته 95.8% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728.500 منصب شغل، منها 477.500 منصب دائم و 271.000 منصب مؤقت³.

الفرع الثاني: مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009):*

انطلاقاً من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي (للفترة 2005-2009 و يتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية⁴، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 60 مليار دولار، للمحاور الخمس الأساسية وهي:

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر أثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد: 10، 2012، الجزائر، ص: 147.

² Fodil hassam, chronique de l'économie algérienne (vingt ans de reformes libérales), l'économiste d'Algérie, 2000, p:61

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2001-2004، الجزائر.

* في حقيقة الأمر الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية.

⁴ عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 243.

الفصل الثالثانعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال، وهذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): يبين محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

محاو البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1.908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1.703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	50.0	1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4.202.7	100

المصدر: بناء شخصي استنادا على:

تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2005، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الجزائر، أفريل 2005، ص: 06.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص مانسبته 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي مايعادل تقريبا 52 مليار دولار أمريكي، وسبب إهتمام السلطات الحكومية راجع إلى الضرر الذي لحق بالجبهة الإجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الإجتماعي¹، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8.03% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، والصيد البحري والسياحة، وهي قطاعات تعكس الإقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي*.

الفرع الثالث: مرحلة سياسة التحول من الربيع إلى القيمة المضافة (2010-2014):

يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية كماورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كتالي²:

- التنمية البشرية.
- المنشآت الأساسية.
- تحسين الخدمة العمومية.
- محور التنمية الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.

¹ نفس المرجع، ص: 244، 243.

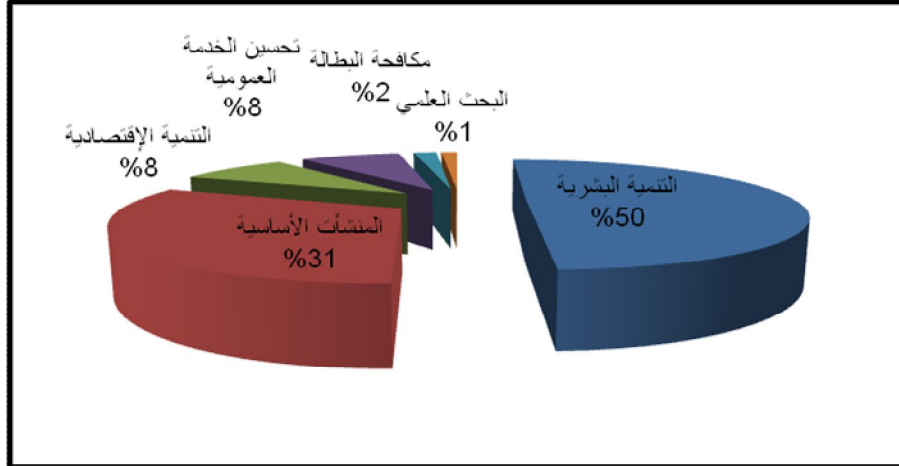
* نضيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج صندوق المضارب العليا، لكل منهما غلاف مالي قدره 50 مليار دولار، لنفس الفترة: 2005-2009، وعليه ما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار أمريكي.

² للإطلاع أكثر أنظر للمرجع: عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، 2011، ص: 309.

محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحزل من الربح إلى القيمة المضافة :

الشكل رقم(3-6): التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة (2010 - 2014)



المصدر: بناء شخصي استنادا على:

عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص: 309-320.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهو ما يمثل تقريبا 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنبؤ بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31%، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ 1666 و 1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8% من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و 250 مليار دج أي بنسبة 2% و 1%¹.

المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

لقد تبنت الجزائر برنامجاً إصلاحياً كثيفاً من أجل إعادة النظر وتعديل سياستها الاقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بداية من سنة 1990، وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية ومن بين هذه السياسات الاقتصادية الكلية السياسة المالية والسياسة النقدية التي تمثل أحد المحاور الأساسية ضمن هذه البرامج نظراً لدورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الاختلالات مستخدمة في ذلك أدواتها المختلفة

¹ عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، 2011، ص: 309-320.

الفرع الاول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2014

ورثت الجزائر نظاما مصرفيا قائما على أساس ليبرالي كون فرنسا المستعمرة من دعاة الرأسمالية ولكن بعد الاستقلال انتهجت السلطات الحاكمة عدة توجهات ومرت بعدة مراحل كانت أهمها قانون النقد والقرض الذي يعتبر المنعرج الأساسي للمنظومة المصرفية في الجزائر ، و يمكن تقسيم التطورات النقدية منذ سنة 1991 إلى فترتين متضادتين تعكس كل واحدة منهما التغير الجذري الذي حصل في الوضع الاقتصادي الكلي، فخلال الفترة 1992 – 1993 كانت السياسة النقدية توسعية أساسا، إذ كانت تهدف إلى تمويل العجزات الكبيرة في موازنة الدولة و احتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الإقراض المصرفي خلال تلك الفترة يمكن نسبتها إلى احتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بينما على العكس من ذلك تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة إبتداءا من 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم و دعم استقرار سعر الصرف¹. مروراً باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 إذ تعززت مؤشرا الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة. وهذا ما يوضحه الجداول التالية

¹ نفس المرجع ونفس الصفحة عبدالله منصوري .

الفصل الثالث انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

1- تحليل تطور الكتلة النقدية 2000-2012: والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية للفترة:

الجدول رقم (3-7) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2013 (الوحدة: مليار دج)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت عرض النقود	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M 2	ودائع (CNEP)	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB
2000	484.52	563.65	1048.18	974.35	2022.53	2378.23	57.67
2001	577.15	661.36	1238.51	1235	2473.51	2849.5	66.88
2002	664.68	751.65	1416.34	1485.19	2901.53	3253.73	71.70
2003	781.33	849.04	1630.37	1724.04	3354.41	3732.91	70.91
2004	874.34	1286.23	2160.57	1577.45	3738.02	3896.62	63.75
2005	921.01	1501.72	2422.73	1724.17	4160.90	4436.9	59.16
2006	1081.04	2017.54	3098.59	1759.28	4857.87	5183.67	61.77
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.60	6372.87	66.98
2008	1561.7	2946.9	4508.6	1991	6499.60	6959.4	62.82
2009	1849.9	2575.3	4425.2	2234.9	6660.10	7233	72.28
2010	2132.2	2651.1	4783.3	2443.6	7226.9	7961.9	79.56
2011	2610.5	3495.8	6106.3	2787.5	8893.8	9927.8	82.64
2012	2997.2	3388.2	6385.4	3005.2	9390.6	10764.2	74.33
2013	/	3564.5	/	/	11941.15	/	/

المصدر: بناء على معلومات من :

- la banque d Algerie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algerie, **Statistiques Monétaires 1964-2005**, hors serie-juin 2006, Alger, P:48-57.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 12، ديسمبر 2010، ص: 07-11.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 13، ماي 2011، ص: 08-11.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 17، مارس 2012، ص: 07-11.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 21، مارس 2013، ص: 07-11.

- الجريدة الرسمية لسنة 2013 قانون المالية .

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية و التحكم في النمو والتوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك تطور للكتلة النقدية في الجزائر ازداد بشكل متسارع ومتزايد خلال فترة المدروسة ويرجع ذلك الى عاملين أساسيين هما: زيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية التي بلغت

سنة 2005 ب 24,4179 مليار دج، بالإضافة الى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية في افريل 2001 حيث خصص له حوالي 520 مليار دج¹

قدر المجمع النقدي M2 في سنة 2013 ب 11941.51 مليار دج مقابل 2022.53 مليار دج سنة 2000 وهو ما يوضح التطور الملحوظ والتصاعدي للكتلة النقدية في الجزائر، كما شهدت سنة 2012 تباطؤ في توسع النقدي مقارنة ب 2013 حيث سجلت سنة 2012 ب 3990.6 مليار دج.

أما العرض النقدي M3 فهو في تزايد مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 حيث انتقلت قيمته من 2378.23 مليار دج إلى 10764.2 مليار دج، وعلى العموم يبقى المجمع النقدي M 2 هو الذي يعبر عن السيولة الحقيقية للاقتصاد الوطني

¹ مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في جزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

www.loredz.com تم الاطلاع عليه يوم 2015/04/03

(*) عرض النقود M 1 = النقود الائتمانية + الودائع تحت الطلب.

(**) العرض النقدي M 2 = عرض النقود M 1 + الودائع لأجل (شبه النقد).

(***) العرض النقدي M3 = العرض النقدي M 2 + ودائع (CNEP).

الفصل الثالثانعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

2- تحليل تطور مقابلات العرض النقدي 2000-2012: والجدول التالي يبين تطور مقابلات

العرض :

الجدول رقم (4-8) : تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر 2000-2014 (الوحدة: مليار دج)

البيان	الأصول الخارجية	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للاقتصاد	معدل النمو %	نسبة التغط
2000	776	344.69	31.71	677.47	(20.09)	27.68	993.73	(13.46)	40.61
2001	1310.74	68.90	44.3	569.72	(15.90)	39.72	1078.44	8.52	36.45
2002	1755.6	33.93	48.75	578.69	1.61	16.07	1266.8	17.46	35.18
2003	2342.66	33.43	56.60	423.40	(26.83)	10.21	1380.16	8.49	33.29
2004	3119.17	33.14	67.32	(20.59)	(104.86)	(0.44)	1434.38	11.17	33.13
2005	4179.39	33.98	83.28	(939.24)	(4463.3)	(18.72)	1778.28	15.89	35.35
2006	5522.06	31.96	89.11	(1267.71)	(34.97)	(20.46)	1905.4	7.14	31.35
2007	7415.56	34.46	99.07	(2193)	(73.08)	(29.48)	2214.45	15.22	29.77
2008	10247	38.18	110.91	(3627.3)	(65.40)	(39.27)	2615.5	18.12	28.34
2009	10886	06.23	103.83	(3488.9)	(38.15)	(33.28)	3086.5	18.01	29.45
2010	11997	10.20	102.06	(3510.9)	(0.63)	(29.87)	3268.1	05.89	27.81
2011	13922.4	16.04	97.76	(3406.6)	(2.98)	(23.92)	3726.5	10.41	26.17
2012	14940.4	06.81	93.69	(3289.8)	(3.42)	(20.63)	4297.5	15.32	26.95
2013	15225.16	/	/	3235.4	/	/	5156.3	/	/

المصدر: بناء شخصي استنادا على:

-la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algérie, **Statistiques Monétaires 1964-2005**, hors serie-juin 2006, Alger,P:48-57.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:10.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:13، ماي 2011، ص:10.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:17، مارس 2012، ص:10.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:21، مارس 2013، ص:10.

تشير البيانات أو الإحصائيات المذكورة في الجدول أعلاه الى التطورات الحاصلة في عرض النقد للجزائر للفترة من 2000 الى 2013 ، ومن تلك البيانات نلاحظ أن عرض النقد ارتفع بشكل متدرج عاكسا الاستقرار النسبي للسياسة النقدية للبلد.

فخلال الفترة 2000-2013 الملاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر ففي سنة 2000 كانت قيمتها 776 مليار دج لتنتقل إلى 14940.4 مليار دج سنة 2012 بزيادة قدرها 14164.4 مليار دج ونسب نمو متذبذبة ففي سنة 2000 كان معدل مرتفع جداً ليحقق 344.69%، ثم

ينخفض في سنة 2001 ليصل إلى 68.90%، إلى سنة 2012 بحيث حقق معدل النمو 06.81%، ونسبة تغطية مرتفعة قدرت بـ 93.69% بعد كانت سنة 2011 نسبتها 97.76%. أما فيما يخص قروض للدولة فخلال الفترة 2000-2003 فهي متذبذبة ففي سنة 2000 كانت قيمتها قد حققت 677.47 مليار دج إلا أنها انخفضت ففي سنة الموالية 2001 لتحقق 569.72 مليار دج بمعدل نمو سلبي نتيجة هذا الانخفاض قدر بـ 15.90%، لترتفع في سنة 2002 والتي حققت 578.69 مليار دج أي بنمو إيجابي بنسبة تغطية 16.07% من مجموع القروض، وابتداء من الفترة 2004-2012 حققت قروض لدولة قيم سالبة ومعدلات نمو سالبة وتغطية سالبة بحيث انتقلت من القيمة السالبة 20.59 مليار دج إلى 3289.8 مليار دج خلال سنتي 2004 و2012 ومعدلات نمو سالبة 104.86% و 03.42% على التوالي.

أما قروض للاقتصاد فهي الأخرى وخلال الفترة 2000-2012 فهي زيادة مستمرة وبشكل كبير، وسبب هو دخول الجزائر إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وسياسة التحول من ريع إلى القيمة المضافة للفترة 2010-2014، وانتقلت قيمة القروض من 993.73 مليار دج سنة 2000 إلى 4297.5 مليار دج سنة 2012، ومعدل نمو سلبي سنة 2000 قدر بـ 13.46% إلى معدل نمو إيجابي 15.32% سنة 2012.

الفرع الثاني: توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013).

عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة تغييرات على مستوى السياسة المالية منها انكماشية ومنها توسعية حسب الهدف أو الغاية من وضع السياسة وسيتم التطرق من خلال هذه النقطة للفترة 2000/2013

2-1- اتجاهات سياسة النفقات العامة 2000-2013:

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية. والجدول الموالي يمثل تطور النفقات العامة للفترة 2000-2013:

الجدول رقم (3-8): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 (مليار دج)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2000	1178.12	856.19	321.93
2001	1321.03	963.63	357.40
2002	1550.65	1097.72	452.93
2003	1690.18	1122.76	576.41
2004	1891.77	1251.06	640.71
2005	2052.04	1245.13	806.91
2006	2453.01	1437.87	1015.14
2007	3108.6	1874.60	1407.26
2008	4191.10	2217.8	1973.3
2009	4214.5	2300.0	1946.3
2010	4466.90	2659.1	1807.9
2011	5853.60	3879.2	1974.4
2012	4608.3	2820.4	1787.9
2013	6092.1	4204.3	1887.8

المصدر: بناء شخصي استنادا على:

- التقرير السنوي: 2008 - 2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.zd
 - التقرير السنوي: 2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
 - التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- فالفترة 2000-2013 وما يميز هذه الفترة هو الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004، برنامج التنمية الفلاحية، وبرنامج إعادة إنجاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس 2003 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009، وحقت النفقات الكلية سنة 2005 بمبلغ يقدر 2052.04 مليار دج أي بزيادة قدرها 873.92 مليار دج، كما تمثل نسبة 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتحقيق نسبة 16.50% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، أي بانخفاض قدره 4.26%.

ولقد قررت السلطات الجزائرية منذ بداية سنة 2005 عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، إن الجزائر ترصد الآن إمكانيات ضخمة لإنعاش تنميتها الاقتصادية، فإلى غاية سنة 2009 تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا¹، وتأتي هذه البرامج لتعزيز

¹ نفس المرجع، ص: 08.

الفصل الثالثانعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

المكاسب المحققة خلال الفترة 1999-2003 حيث استثمرت الدولة قرابة 30 مليار دولار من الأموال العمومية .

وتميزت سنة 2012 بارتفاع الإنفاق الكلي وبمعدلات مرتفعة نسبياً حيث انتقلت من 4322.25 مليار دج في سنة 2009 إلى 4952.01 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة بمقدار 629.72 مليار دج. بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6092.1 مليار دج مقابل 4608.3 مليار دج سنة 2012

2-2- اتجاهات سياسة الإيرادات العامة 2000-2014:

مايميز هذه الفترة هو الارتفاع المستمر للإيرادات الكلية واعتمدها على الجباية البترولية. والجدول الموالي يمثل تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2014.

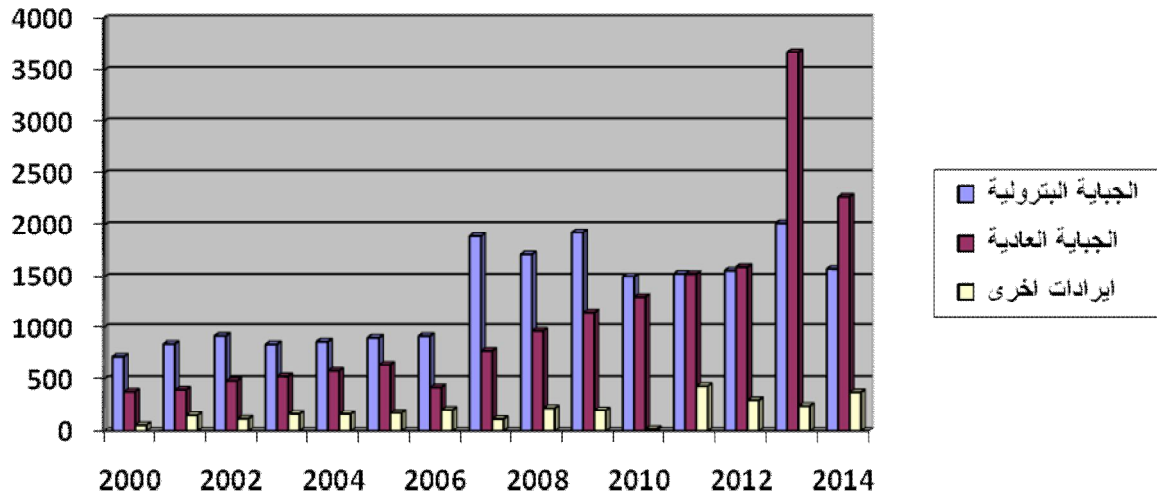
الجدول رقم (3-10): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 (مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى
2000	1124.93	720	349.50	55.43
2001	1389.74	840.60	398.24	150.90
2002	1576.74	916.40	482.90	177.39
2003	1525.55	836.06	524.93	164.57
2004	1606.40	862.20	580.41	163.79
2005	1713.99	899	640.47	174.52
2006	1841.93	916	720.88	205.04
2007	1949.10	1890.61	775.15	114.56
2008	2902.4	1715.4	965.3	221.7
2009	3275.3	1927.0	1146.6	201.7
2010	3074.6	1501.7	1297.7	18.10
2011	3489.8	1529.4	1527.1	433.33
2012	3455.6	1561.6	1595.7	298.3
2013	5940.9	2018.5	3678.1	
2014	4218.1	1577.7	2267.4	373

المصدر: بناء شخصي استناداً على:

- التقرير السنوي: 2008 - 2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.zd
- التقرير السنوي: 2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- الجريدة الرسمية لسنتي 2013 و 2014، قانون المالية، ص 45.

الشكل رقم (3-7): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات سابقة

عرفت أسعار النفط ارتفاعاً مستمراً وبشكل كبير منذ سنة 1999، وهذا ما أدى إلى تدفق موارد هائلة إلى داخل الاقتصاد الوطني انعكست على الجوانب المختلفة للاقتصاد، بحيث نمت الصادرات النفطية بنسبة 40% خلال الفترة 1999-2007¹، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع الإيرادات العامة والتي تضاعفت خلال الفترة بـ 3.88 مرة فقد بلغت سنة 2012 3455.6 بينما كانت لا تتجاوز 1124.93 مليار دج سنة 2000 كما ارتفعت نسبة الإيرادات العامة خلال الفترة بـ 86.8% بين 2003 و 2007 ولقد ساهمت الإيرادات النفطية (البترولية) في هذا الارتفاع بنسبة 84.4%²، كما أنها مثلت نسبة 27.3% من الناتج الداخلي الخام

ثم انتقلت سنة 2003 إلى 29.1% ثم إلى 21.8% سنة 2006 من الناتج الداخلي الخام، وترتبط هذه النسبة بارتفاع حصة القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام. وخلال الفترة 2008-2012 ارتفعت الإيرادات العامة لتحقيق سنة 2012 إلى 3455.6 مليار دج بعد أن كانت سنة 2008 بقيمة 2902.4 مليار دج، والتي مثلت نسبة 26.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008³، والتي انتقلت إلى 30.7% سنة 2012.

انخفضت إيرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12.1% حيث حققت مداخيل بقيمة 836 مليار دولار وهو قيمة منخفضة مقارنة بالسنوات الأخيرة. وهذا راجع إلى تراجع أو انخفاض أسعار النفط

¹Daniel Solano, l'Algérie construire l'avenir, revue le moci, N1706, Alger, juin . 2005, p:07.

²موسى بوخاري لخلو، مرجع سابق، ص: 236.

³بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2009، التقرير السنوي لسنة 2010، الروية، الجزائر، ص: 99.

العالمي بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسة السائدة آنذاك خاصة حرب العراق 2003 وأحداث 11 سبتمبر، لكن بعد ذلك اخذ في الارتفاع وتحسن الى أن وصل سنة 2013 الى 2018.5 مليار دولار وهو يعتبر أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة، لكن في السنة التي تليها رجع للانخفاض من جديد ليصل سنة 2014 بـ 1577.5 مليار دولار ويمكن يدهور الى ما اقل في السنوات التالية حسب التكهّنات و التوقعات من خبراء الاقتصاد .وهذا ما جعل الجزائر في التفكير في بدائل جديدة أو موارد اقتصادية أخرى.

لقد استمرت الجباية العادية بالارتفاع خلال الفترة حيث بلغت 349.50 مليار دج سنة 2000 لتحقق سنة 2002 قيمة تقدر بـ 482.90 مليار دج، أي زيادة بنسبة 38.16%، وتساهم في الناتج المحلي الخام 10.67% سنة 2002، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع الضريبة على الدخل الإجمالي ومعدل الرسم على القيمة المضافة المفروض على الواردات والحقوق الجمركية.

وخلال الفترة 2003-2014 استمر ارتفاع الجباية العادية حيث انتقلت من 524.63 مليار دج في سنة 2003 إلى 2267.5 مليار دج سنة 2014، وقد ترافقت هذه النتائج، مع آخر الجهود المبذولة في مجال تحصيل الضريبة على المحروقات من أجل الحد من هشاشة المالية أمام الصدمات الخارجية وتم تدعيم هذه الجهود بتدابير هيكلية هامة¹.

وخلال الفترة 2000-2014 نلاحظ أن الزيادة في جانب الإيرادات الكلية بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية وأدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها²، وهذا دفع إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000*

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2006، التقرير السنوي لسنة 2006، مرجع سابق، ص: 90.

² شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحمية الزوال في الاقتصاد الجزائري تم تصفح الموقع: www.door.net

بتاريخ: 2015/05/12، على الساعة: 11:00، تم نشر المقال في: منتديات المعرفة العراقية، بتاريخ: 2012/12/17، ص: 18.

^{3*} يعرف هذا الصندوق في الكويت بصندوق الأجيال المستقبلية وهو أقدم هذه الصناديق أنشئ سنة 1967، وفي سلطنة عمان يعرف بصندوق الاحتياطي العام أنشئ سنة 1980، وإقتداءً بالدول النفطية الأخرى والاستفادة من تجارب الماضي خصوصاً (انخيار أسعار النفط سنة 1986)، أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر لعزل الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة.

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2014

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الجزائري لما له دور بارز في تأمين متطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، وقد أدى الاهتمام الكبير بالقطاع التجاري إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي وهذا يعني ارتفاع درجة تبعية الاقتصاد الجزائري على الخارج فهو معرض بصورة كبيرة للتأثر بما يحدث في العام الخارجي.

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000/2014

ولنلمس واقع السياسة التجارية في الاقتصاد الجزائري خلال مدة الدراسة نستعين بالجدول التالي الذي يبين قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال المدة المدروسة.

الجدول رقم (3-11): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000/2014

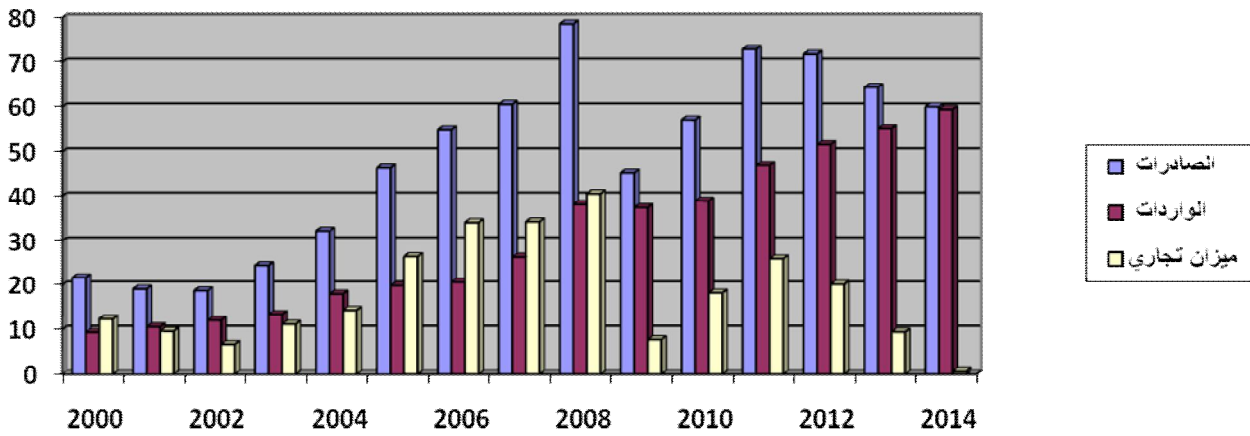
الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات في مجال المخروقات	الصادرات خارج مجال المخروقات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2000	21.06	0.59	21.65	9.35	12.30
2001	18.53	0.56	19.09	10.56	9.61
2002	18.11	0.60	18.70	12.01	6.70
2003	23.99	0.47	24.46	13.32	11.14
2004	31.55	0.67	32.22	17.95	14.27
2005	45.59	0.74	46.33	19.89	26.47
2006	53.61	1.13	54.74	20.68	34.06
2007	59.61	0.98	60.59	26.35	34.24
2008	77.19	1.40	78.59	38.07	40.52
2009	44.41	0.77	45.18	37.40	7.78
2010	56.12	0.97	57.09	38.89	18.20
2011	71.66	1.23	72.89	46.93	25.96
2012	70.58	1.15	71.74	51.57	20.17
2013	63.33	1.10	64.43	55.02	9.41
2014	/	/	60.04	59.44	0.60

المصدر: من اعداد الشخصي بناء على :

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص 15، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/1، على الساعة 17:00.
- إحصائيات منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الخارجية : www.mincommerce.gov.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/1 على الساعة 15:30.

الشكل رقم (3-8): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014/2000



المصدر: من إعدادي الشخصي بناء على معلومات السابقة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات عرفت فائضا وارتفاعا طوال فترة الدراسة، حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيذا ايجابيا خلال سنة 2000، أين كانت أسعار البترول تقدر بـ 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الايجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات 21.06 مليار دولار بنسبة 97.27%، بينما صادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر بـ 2.73% بقيمة 0.59 مليار دولار .

إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل الى 19.09 مليار دولار لـ 2001 و 18.7 مليار دولار لـ 2002 وهذا راجع الى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية .

إلا انه وانطلاقا من سنة 2003 الى غاية 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل الى 78.59 مليار دولار سنة 2008، حيث وصلت صادرات المحروقات الى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70% أين وصل سعر البرميل الى 98.96 دولار للبرميل حيث انه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر .

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل الى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات الجزائرية حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل من البترول 62.35 دولار، لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد حيث وصلت الصادرات الى 57.09 مليار دولار سنة 2010 و 72.89 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت تقدر بـ 80.35 دولار للبرميل و 112.92 دولار للبرميل على الترتيب .

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2012 و2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية الى غاية 64.43 مليار دولار سنة 2013 وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات المحروقات التي تقدر ب63.33 مليار دولار .

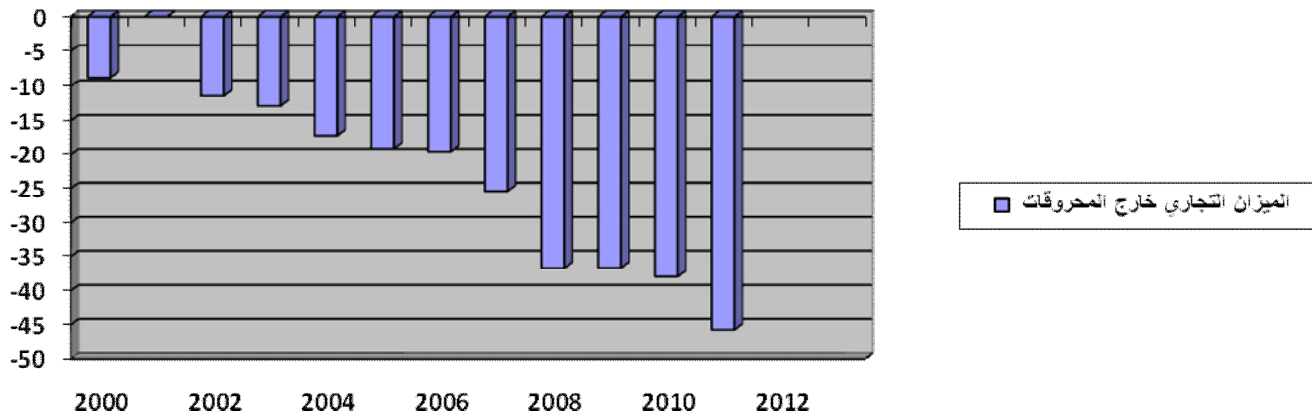
وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2% خلال الفترة المدروسة وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو 1.4 مليار دولار ، بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 97% و98% من قيمة الصادرات الإجمالية .

وما يمكن ملاحظته أيضا من خلال هذا الجدول هو التزايد المستمر والصعودي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث ارتفعت هذه الواردات خلال فترة الدراسة الى 8 أضعاف حيث كانت سنة 2000 تقدر ب6.35 مليار دولار لتصبح سنة 2014 ب59.44 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية منها التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تشجيع الإنتاج المحلي والدعم للقطاع الفلاحي.

كما نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين قيمة الصادرات وبين قيمة الواردات أي كلما زادت الصادرات زادت معها قيمة الواردات والعكس صحيح .

ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات المحروقات لأنه لو أخذنا صادرات خارج المحروقات فقط في تغطية الواردات الجزائرية لعرف الميزان التجاري الجزائري عجز أو رصيد سالب ومتصاعد طوال فترة الدراسة حيث كانت له سنة 2000 قيمة -8.76 مليار دولار وعجز برصيد -53.92 مليار دولار سنة 2013 . وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): الميزان التجاري خارج إيرادات المحروقات للفترة 2014/2000



المصدر: من إعداد الشخصي اعتماد على المعلومات السابقة

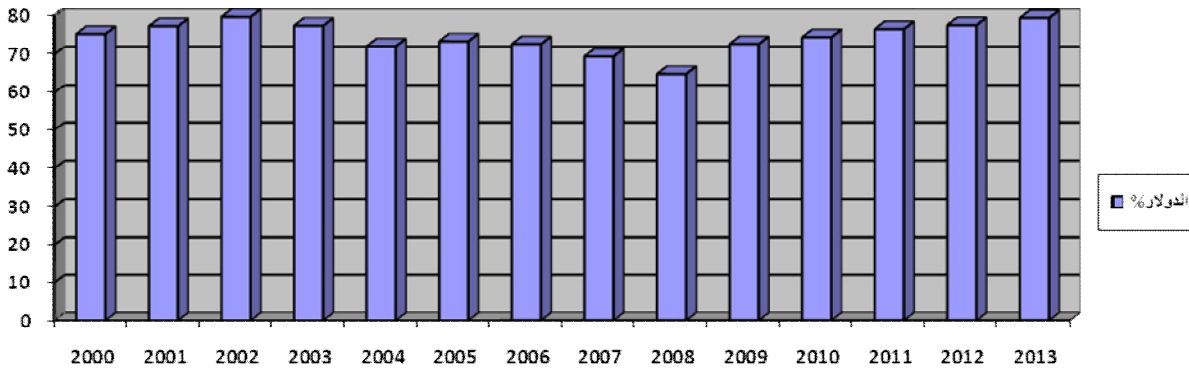
وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ومن بينها إن كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى .

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات وهذه الأخيرة التي تعطي طبيعة الرصيد سالبا أو موجبا .

الفرع الثاني: تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر للفترة 2013/2000:

عرف سعر الصرف في الجزائر عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم الموجه، ليصبح هذا الأخير في جانفي 1996 نظام حقيقيا لسعر الصرف مابين البنوك (فهو يحدد بناء على قوى الطلب والعرض عليه أي يتصف بالمرونة) فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك حيث أصبح لهم الحق في التعامل فيما بينهم بالعملات الأجنبية وفقا لقرار 95/08 المؤرخ في 1995/12/23، والمخطط التالي يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار الأمريكي:

الشكل رقم (3-10): تطور معدلات أسعار الصرف في الجزائر للفترة 2013/2000



المصدر:

- الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الإلكتروني www.ons.dz، تم الاطلاع عليه 2015/03/17، على الساعة 17:55.
- التقارير السنوية للبنك الجزائر للسنوات 2013/2011/2010/2009/2008 .
- طارق قندوز، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفتوح الطرق متاح على الموقع الإلكتروني: www.giem.info/article/details/ID، تم الاطلاع عليه 2015/03/15، على الساعة 22:55 .

شهد سعر الصرف العملة الوطنية للجزائر استقرار مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز المناخ الاستثماري وهذا ما صرح به حسب بنك الجزائر من خلال التقارير السنوية المصدرة من جهته، ومن جهة أخرى فقد عرف السنوات العشرة الأخيرة منذ 2000 الى 2010 نزولا وهبوطا في قيمة الدولار الأمريكي وخاصة في فترة 2003 التي يمكن ربطها سياسيا بالحرب على العراق وأحداث 11 سبتمبر تليها بعد ذلك أزمة العالمية التي شهدها فيها الدولار الأمريكي نزولا في قيمته وهذا ما أثر على سعر الصرف في الجزائر حيث لم يعرف استقرار وهذا ما يوضحه المخطط السابق، ولكن منذ عام 2010 شهد سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من خلال اكتساب الدينار لقيمة 2.64% مقارنة بالسنة التي تسبقه حيث عرفت سنة 2009 ب 72.64%، والذي ساعد على ذلك ان سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات، وحسب بنك الجزائر فان هذه النسبة كافية لضمان استقرار عملة الدينار المحلي في سوق الصرف من منظور أنها فعالة من ناحية التنقيط في معادلة التبادل وتداول العملة مقارنة بالعملات الأجنبية رغم تأكيد الخبراء أن الدينار الجزائري يخسر 30% من قيمته، وهي نسبة مخيبة خصوصا إذا تم احتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا بفعل تزايد قيمة العملات الآخرة خاصة الدولار عملة الاستيراد بالنسبة للجزائر وبالموازاة مع ذلك فان حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و 800 مليون دولار سنويا يتم تسديد ثلثي الواردات (60%) بالعملة الأوروبية بينما الصادرات مسعرة بالدولار تغذيها المحروقات (97%) فتراجعت قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظرا لتفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل الى مستوى غير قابل للاستمرار إذ بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي 580 مليار دولار عام 2011.

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدلات النمو ومعدل البطالة، فإنها لا تزال تتأثر بضربات المالية موجعة جراء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من عملة الصعبة موزع بين نسبة 55% بالايورو، وحوالي 45% بالدولار.

والملاحظ من التقارير السنوية للبنك الجزائر أن معدلات أسعار الصرف شهدت ارتفاع ملموس بعد ما كان سنة 2010 ب 74.4% قفز في سنة 2011 الى 76.5% . وسنة 2012 ب 77.55% الى أن وصل سنة 2013 ب 79.38%.

المبحث الثالث :تقدير اثر السياسة الاقتصادية على أهم مؤشرات الأداء المالي .

عند هذا المستوى من البحث، سوف نحاول استعمال الأدوات المتحصل عليها في الجانب النظري للمطلب الأخير والمتمثلة في أدوات الاقتصاد القياسي المذكورة سابقاً لحل مشكلة هذه الدراسة، والمتمثلة في محاولة معرفة وجود آثار بين السياسة الاقتصادية وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال حالة البنك الوطني الجزائري؟.

المطلب الأول : جمع المعطيات و التعريف المتغيرات

للقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري ، ومن خلال دراستنا لمؤشرات السياسة الاقتصادية ومؤشرات تقييم الأداء المالي المأخوذة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري قمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة له وهذا بالنسبة للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، وهذا بمعطيات سنوية ، وتعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها ، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات في دراستنا وهي كالتالي:

الفرع الاول: المتغيرات التابعة : ويتمثل في مؤشرات الأداء المالي حولنا اختيار ثلاث مؤشرات للأداء المالي بحيث أننا تطرقنا في الفصل الثاني إلى مؤشرات الربحية ، مؤشرات السيولة، مؤشرات ملاءة رأس المال ، و مؤشرات توظيف الأموال، هذه الأخيرة استثنينا نظراً لأنها تهتم بالاستثمار في الآجال الطويلة ، ولهذا السبب اعتمدنا على المؤشرات الثلاث المذكورة أولاً.

ففي ما يخص مؤشرات الربحية اخترنا معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات، أما مؤشرات السيولة فقد اخترنا مؤشر آخر والمتمثل في معدل العائد النقدي، أماخيراً مؤشر ملاءة رأس المال فمؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات.

⊗ **معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات:** تبين هذه النسبة الصافي الأرباح التي حققها المصرف

التجاري بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وزيادتها يعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات .

⊗ **المعدل النقدي:** يشير هذا المعدل الى قدرة المصرف على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه

في الصندوق وأرصده لدى المصارف الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

⊖ مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات: ويبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق

المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، وهذا تعتبر المؤشر دليل على نوع التمويل الذي تحتاجه المصرف مستقبلاً.

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة : وتمثل المتغيرات المستقلة في أهم متغيرات السياسة الاقتصادية ، ولقد اخترنا المتغيرات:

⊖ عجز أو فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يلخص فائض (عجز)

الموازنة إجماليات المالية العامة و من أهم محاور السياسة المالية في الاقتصاد غير النفطي و في الأخير لا يخلو من دلالات مهمة يكشف عنها التحليل الإضافي الذي يتناول خصوصيات الاقتصاد النفطي. يمثل العجز مقدار من الطلب الحكومي يمول بالاقتراض أو إنقاص الأرصدة الحكومية التي تبادل بالسيولة لتمويل العجز. و هناك فروقات جوهرية بين مصادر الاقتراض المختلفة في الأثر النهائي على الاقتصاد الكلي.

⊖ معدل التضخم. تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال

عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فإن انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال.

⊖ معدل الفائدة الحقيقي: الوظيفة الأساسية للأسواق المالية هي تجميع المدخرات من

الوحدات المدخرة و تحويلها الى الوحدات المستثمرة ويعتبر سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط المقرضين بالمقترضين فهو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة فهو سعر الائتمان .

و يمكن تعريفه بأنه ثمن التمويل الذي يدفعه المقترض للحصول على الأموال المخصصة للإقراض و التي تتسم بالندرة .

⊖ سعر الصرف: يستخدم كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن انخفاض أسعار الصرف

يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضماناً باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من

احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

● **الكتلة النقدية:** تلعب الكتلة النقدية في معظم الاقتصاديات دوراً هاماً في تحديد مستوى الأسعار و مستوى الإنتاج و ميزان المدفوعات ، و الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية و حدها ، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية ، فالسلطة النقدية و حدها ، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية ، فالسلطة النقدية تقرر حجم الفوائد أي العملة و الاحتياطات المصرفية بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض و الأصول الأخرى التي ستحصل عليها و حجم الاحتياطات التي يجري الاحتياط بتأكا احتياطات فائضة.

● **عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هي واحدة من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على أسعار الصرف، كما يعكس المؤشر تدفق الأموال بين البلدان من أجل توفير السلع والخدمات. ومع ذلك، تكمن المفارقة في أن رد فعل صرف العملة هو الأقل بحكم الأسباب الفنية والهيكلية، وهما: يتأخر التقرير كثيراً عن الوقت الذي تحدث فيه تحركات حقيقية. وفضلاً عن ذلك، تدفق رأس المال - نتيجة العلاقات التجارية - في العديد من المرات يكون أصغر من تدفق رؤوس الأموال في أسواق الإقراض والأوراق المالية، والفترات الزمنية لهذه التدفقات عادة ليست واحدة. كلما ينمو العجز التجاري، يزداد الطلب على العملات الأجنبية وينخفض معدل الصرف للعملة المحلية. يؤثر الطلب المحلي في الميزان التجاري حيث أنه يحدد ديناميكيات الاستيراد¹.

الفرع الثالث: ترميز متغيرات الدراسة:

وخلال هذا المبحث سوف نستعمل الرموز التالية للمتغيرات السابقة في برنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية Eviews:

✓ سنرمز لمعدلات العائد إلى إجمالي الإيرادات بالرمز: **RRTR**

✓ سنرمز لمعدلات العائد النقدي بالرمز: **TCR**

✓ سنرمز مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بالرمز: **EITA**

¹ حمزة حسن كرم، العملة المالية والنمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011، ص: 37.

✓ عجز أو فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي والمتمثل في مؤشر السياسة المالية والذي نرمز له بالرمز **MPF**.

✓ معدل التضخم أي مؤشر السياسة النقدية والذي نرمز له بالرمز: **TINF**

✓ معدل الفائدة الحقيقي والذي نرمز له بالرمز **TINT**.

✓ الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي نرمز له بالرمز **M2**.

✓ سعر الصرف الحقيقي والذي نرمز له بالرمز **TCR**.

✓ عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أي مؤشر التوازن الخارجي **BP**.

يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصده له لدى المصارف الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

ونستطيع هنا أن نشير إلى مدى صعوبة هذه التي تواجه كل باحث وتواجهه باحثي القياس الاقتصادي ألا وهي مرحلة جمع المعطيات .

وبعد القيام بتقدير القيم لمعلومات النموذج وهذا من خلال بيانات واقعية ، نشرع بعد ذلك في تقييم المعلومات المقدرة **Estimates**، والمقصود من وراء ذلك هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلومات لها معنوية أو معنى وهذا من الناحية الاقتصادية ، وما إذا كانت هذه القيم مقبولة من الناحية الإحصائية¹.

وهناك عدد من المعايير التي نستخدمها خلال عملية التقييم والتي من أهمها مايلي²:

- المعايير الاقتصادية .
- المعايير الإحصائية.
- المعايير القياسية.

وتحدد المعايير الاقتصادية التي نستخدمها في تقييم معلومات النموذج وذلك من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية ، وتهتم هذه المعايير بحجم وإشارة المعلومات المقدرة ، فإذا جاءت هذه المعلومات المقدرة على عكس ماتقره النظرية مسبقاً فإن هذا يكون مبرراً لرفض هذه المعلومات المقدرة وهذه في حالة ما لم تكن هناك من المبررات القوية ومنطقية كذلك ما يؤدي بنا إلى التسليم بصحة التقديرات وبهذا رفض ما جاءت به النظرية ، وبالإضافة إلى هذا فإنه في بعض الحالات يأتي اختلاف المعلومات

¹ نفس المرجع، ص: 39.

² مراد جنيدي ، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي **VAR** للفترة 1970-2004، (مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ، 2005/2006)، ص ص: 120، 121.

المقدرة عما تقره النظرية وذلك لقصور في البيانات في تقدير النموذج، أو نتيجة لأخطاء في بعض فرضيات الطريقة القياسية المستخدمة.

أما فيما يخص المعايير الإحصائية فهي بدورها تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلومات النموذج، والتي من أهمها معامل التحديد واختبار المعنوية.

كما تهدف المعايير القياسية إلى إمكانية التأكد من أن الفرضيات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية بالنسبة للواقع، وبالتالي إذا كانت هذه الفرضيات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلومات المقدرة صفات أهمها عدم التحيز والاتساق، والعكس إذا لم تتحقق تلك الافتراضات فإنه يؤدي إلى فقدان تلك المعلومات المقدرة بعض من صفاته السابقة، وهذا بدوره يؤدي غلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار تلك المعايير الإحصائية، ومن بينها نجد¹: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد أو التعدد الخطي المتعددة، معايير التعرف، معايير ثبات التباين وغيرها، وفي حالة نموذج الانحدار الذاتي var نجد أحيانا أنه من الصعب نقد المعلومات المقدرة، وهنا الطريقة المتبعة من طرف العالم الإحصائي سيمس $sims$ هي استعمال دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباينات لنظام شعاع الانحدار الذاتي.

المطلب الثاني : الدراسة التطبيقية

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياض للنموذج، إذا يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي.

الفرع الأول: أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي:

سنحاول في هذا دراسة الآثار على حدى مع أدوات الأداء المالي المختارة وهي معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات، المعدل النقدي، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، وهي ثلاث نماذج وهي كتالي:

$$RRTR_t = f(MPF_t).....(1)$$

حيث أن : t مثل الزمن.

$$TCR_t = f(MPF_t).....(2)$$

$$EITA_t = f(MPF_t).....(3)$$

ويمكن صياغة النموذج المقدر وفق العلاقة التالية:

¹ نفس المرجع ونفس الصفحة.

$$RRTR_t = \alpha_0 + \alpha_1 MPF_t + \varepsilon_t \dots (4)$$

$$TCR_t = \beta_0 + \beta_1 MPF_t + \varepsilon_t \dots (5)$$

$$EITA_t = \lambda_0 + \lambda_1 MPF_t + \varepsilon_t \dots (6)$$

حيث أن:

t: تمثل الزمن ε : تمثل عنصر الاضطراب أو المتغير العشوائي

1.: أثر السياسة المالية على معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات: باستعمال برنامج Eviews في

تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، من أجل الحصول على المعلمتين

α_0 و α_1 ، ونتائج تقدير المعادلة رقم (04) يكون وفق الشكل التالي:

الجدول رقم (3-12): يبين تقدير المعادلة رقم (04)

Dependent Variable: RRTR Method: Least Squares Date: 05/12/15 Time: 23:40 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.168379	0.316631	13.16478	0.0000
MPF	0.097918	0.036391	2.690701	0.0196
R-squared	0.376295	Mean dependent var		3.685714
Adjusted R-squared	0.324320	S.D. dependent var		1.187666
S.E. of regression	0.976258	Akaike info criterion		2.921384
Sum squared resid	11.43696	Schwarz criterion		3.012678
Log likelihood	-18.44969	F-statistic		7.239873
Durbin-Watson stat	1.396629	Prob(F-statistic)		0.019644

المصدر: بناء المشرف بالاعتماد على برنامج EViews.

من نتائج الجدول رقم (3-12) يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقاً من إحصائيات الفترة (2001-

2014) على الشكل التالي:

$$RRTR_t = 4.16 + 0.09 MPF_t \dots (07)$$

S.E (0.31) (0.09)

$R^2 = 0.37$ $F = 7.23$ $SSR = -18.44$ $DW = 1.39$

نقبل اقتصاديا الإشارة الموجبة لمعلمة مؤشر السياسة المالية¹ لأن انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات بمقدار 0.09 .

1.1.: التقييم الإحصائي للنموذج: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار معنوية معاملات نموذج أثر مؤشر السياسة المالية على معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات ، ومن أهم اختبارات الرتبة الأولى First Order Tests معامل التحديد واختبار التوزيع t واختبار التوزيع F بمستوى معنوية ودرجات حرية محددة والانحراف المعياري للمعاملات، مع تحديد مجال الثقة للمعالم المقدرة ودراسة مشكلة وجود الارتباط الذاتي.

❖ **تفسير النموذج:** يتبين من خلال معامل التحديد الذي بلغ $R^2 = 0.37$ ، والذي يعتبر مقياساً لجودة توفيق النموذج، وهذا يعني أن نسبة التغيرات المشروحة (المفسرة) بواسطة هذا النموذج المقدر هي ليست أكثر من 50% وهي نسبة غير جيدة في الحالات العملية، وبصورة أخرى أن 37% من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات تفسر داخل النموذج، وأن 63% من التباينات تعود إلى متغيرات ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج أو يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي.

❖ **تشخيص النموذج:** ولتشخيص النموذج المقدر في المعادلة رقم (07)، وهذا من خلال التالي:

➤ **دراسة معنوية المعالم المقدرة (β_0, β_1) :**

- اختبار معنوية $\hat{\beta}_0$: كون الإحصائية المحسوبة $t_{col} = 13.16$ أكبر من $t_{12}^{0.025} = t_{14-2}^{0.025} = 2.65$ ، فإننا نرفض الفرضية القائلة $(H_0 = \hat{\beta}_0 = 0)$ ، ومنه فإن المعلمة المقدرة $\hat{\beta}_0$ لا تختلف معنوياً على الصفر.

- اختبار معنوية $\hat{\beta}_1$: وبأن الإحصائية المحسوبة $|t_{col}| = 2.69$ أكبر من $t_{12}^{0.025} = 2.65$ ، فإننا نرفض الفرضية $(H_0 = \hat{\beta}_1 = 0)$ ، وعليه تكون المعلمة المقدرة $\hat{\beta}_1$ تختلف معنوياً على الصفر.
- **دراسة المعنوية الكلية للنموذج الأول:** نهدف هنا إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

كل معاملات النموذج معدومة H_0 :

يوجد على الأقل معامل يختلف معنوياً على الصفر: H_1

¹ أنظر الملحق رقم (2)

الفصل الثالثانعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

لدينا الإحصائية المحسوبة لفشر $F_{cal} = 7.23$ أكبر من الإحصائية الجدولة $F_{n-k;k-1}^{1-\alpha} = F_{14,1}^{0.95} = 4.75$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ، ومنه معالم النموذج تخلف معنوياً على الصفر، أو بصورة أخرى يعني أن معنوية المعلومات بصورة مجمعة.

بالإضافة إلى هذا ذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) أن قيمة $D-W = 1.39$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي $(D-W) > R^2$ وهذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً.

وبما أن قيمة $D-W = 2.15$ والتي تقترب من 02 وهو ما يدل تماماً على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

والملاحظ من خلال النموذج أعلاه أن معامل التحديد R^2 يفسر النموذج بصورة غير جيدة خلال فترة الدراسة، وكذلك لا يوجد علاقة حسنة عموماً بين المتغيرين التابع والمستقل وهذا من خلال معامل الارتباط، وبالرغم من معنوية المعالم للنموذج إلا أنه يجب تحسين النموذج، ولهذا سنحاول إعطاء حلول لتقدير النموذج بتقنية أخرى الغاية منها تحسين النموذج، وليكون هذا النموذج أفضل من النموذج السابق، وذلك بإدخال $AR(1)$ على النموذج لنحصل على النتائج التالية¹:

الجدول رقم (3-13): يبين تقدير المعادلة رقم (04) بإدخال $AR(1)$

Dependent Variable: RRTR Method: Least Squares Date: 05/13/15 Time: 17:18 Sample(adjusted): 2002 2014 Included observations: 13 after adjusting endpoints Convergence achieved after 5 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.377087	0.421605	10.38195	0.0000
MPF	0.111807	0.042339	2.640768	0.0247
AR(1)	0.180475	0.329135	0.548333	0.0025
R-squared	0.768252	Mean dependent var		3.723077
Adjusted R-squared	0.772589	S.D. dependent var		1.227568
S.E. of regression	0.984222	Akaike info criterion		3.005243
Sum squared resid	9.686927	Schwarz criterion		3.135616
Log likelihood	-16.53408	F-statistic		7.325876
Durbin-Watson stat	2.020162	Prob(F-statistic)		0.044113
Inverted AR Roots	.18			

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج EViews.

¹ أنظر الملحق 02.

من نتائج الجدول رقم (3-13) يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقاً من إحصائيات الفترة (2001-2014) على الشكل التالي:

$$RRTR_t = 4.37 + 0.11 MPF_t \dots\dots\dots (08)$$

$$S.E \quad (0.42) \quad (0.04)$$

$$R^2=0.76 \quad F=7.325 \quad SSR=9.686 \quad DW=2.02$$

بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد (R^2) أي أن المتغيرات المشروحة تفسر معدلات التضخم بما نسبته 76% وهي نسبة معتبرة وجيدة .

- وفيما يخص اختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعالم مقبولة أي أن قبول الفرضية H_1 .
- أما فيما يخص اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 7.325$ وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 4.75$ ، وهذا يعني أن المعلومات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة إلى هذا فإن قيمة $DW=2.02$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي أن $DW > R^2$ ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً .

أما اقتصادياً نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات تقدر بـ 0.11 وهو عدد موجب ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

2.1: أثر السياسة المالية على المعدل النقدي : باستعمال برنامج Eviews في تقدير

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، من أجل الحصول على المعلمتين β_0 و β_1 ، ونتائج تقدير المعادلة رقم (05) يكون وفق الشكل التالي¹:

$$TCR = 2.89 + 0.02 MPF_t \dots\dots\dots (09)$$

$$S.E \quad (10.16) \quad (0.75)$$

$$R^2=0.04 \quad F=0.56 \quad SSR=9.28 \quad DW=1.63$$

. والملاحظ من خلال هذا النموذج أنه يتوافق مع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين المتغيرين²، إلا أنه من الناحية الإحصائية فإن معلمة المعامل مقبولة، أما فيما يخص إستقرارية النموذج

¹ أنظر الملحق 03.

² أنظر الملحق 04.

فهو غير مستقر لضعف القيمة المحسوبة لفشر وقيمة معامل التحديد ضعيفة جداً ولا تشرح النموذج بصورة جيدة.

ولهذا سنحاول تحسين هذا النموذج من خلال إدخال $MA(1)$ ¹، ولهذا يصبح النموذج كالتالي:

$$TCR = 2.09 + 1.02 MPF_t \dots \dots \dots (10)$$

$$S.E \quad (0.36) \quad (0.03)$$

$$R^2 = 0.68 \quad F = 7.5 \quad SSR = 88.91 \quad DW = 2.16$$

- لدينا معامل التحديد ($R^2 = 0.68$) وهي قيمة مقبولة عموماً. حيث أن متغيرات النموذج تفسر وتشرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج بنسبة 68% وهي نسبة مقبولة.
 - وفيما يخص اختبار ستودنت t فالنتائج كانت كالتالي:
 - $prob(C) = 0.02$: وهي أقل من الدلالة عند 10%، وهذا يستلزم قبول الفرضية H_1 (المعلمة لديها معنوية).
 - $prob(MPF) = 0.00$: وهي أقل من الدلالة عند 10% و 5% وهذا يستلزم قبول الفرضية H_1 .
 - من خلال المقارنة بين قيمة F_{cal} والتي تساوي (4.756) مع قيمة F_{tab} حيث: $(F_{cal} > F_{tab})$ ، وهذا معنوية المعلمات بصفة مجمعة، كما أن قيمة $R^2 > DW$ ، أي معنى هذا نرفض أن يكون الانحدار زائفاً.
 - والملاحظ أيضاً غياب مشكل الارتباط الذاتي بحيث أن قيمة $DW = 2.16$.
- 3.1: أثر السياسة المالية على مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات:** باستعمال برنامج *Eviews* في تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، من أجل الحصول على المعلمتين λ_0 و λ_1 ، ونتائج

تقدير المعادلة رقم (06) يكون وفق الشكل التالي¹:

¹ أنظر الملحق 05.

$$EITA = 1.72 + 0.01 MPF_t \dots \dots \dots (11)$$

$$S.E \quad (0.16) \quad (0.01)$$

$$R^2 = 0.03 \quad F = 0.47 \quad SSR = 3.13 \quad DW = 0.68$$

الملاحظ من خلال النموذج أعلاه أن المعنوية للمعلمة الأول أي قبول الفرضية H_1 ، مع رفض الفرضية H_0 والملاحظ من خلال النموذج أعلاه أن معامل التحديد R^2 لا يفسر النموذج بصورة جيدة خلال فترة الدراسة، وكذلك بوجود علاقة ضعيفة عموماً بين المتغيرين التابع والمستقل وهذا من خلال معامل الارتباط، وبالرغم من معنوية المعامل للنموذج إلا أنه يجب تحسين النموذج، ولهذا سنحاول إعطاء حلول لتقدير النموذج من خلال إدخال (1) MA، ولهذا يصبح النموذج كالتالي:

الجدول رقم (3-14): يبين تقدير المعادلة رقم (06) بإدخال (1) MA

Dependent Variable: EITA Method: Least Squares Date: 05/13/15 Time: 23:54 Sample: 2001 2014 Included observations: 14 Convergence achieved after 9 iterations Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.563020	0.140851	11.09696	0.0000
MPF	0.002136	0.014445	0.147853	0.0825
MA(1)	0.955148	0.021362	44.71350	0.0000
R-squared	0.812013	Mean dependent var		1.657143
Adjusted R-squared	0.777834	S.D. dependent var		0.500330
S.E. of regression	0.235828	Akaike info criterion		0.135981
Sum squared resid	0.611763	Schwarz criterion		0.272922
Log likelihood	2.048134	F-statistic		23.75736
Durbin-Watson stat	1.934946	Prob(F-statistic)		0.000102
Inverted MA Roots	-.96			

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج EViews.

أما التفسير الإحصائي وهذا من خلال النقاط التالية:

✓ معامل التحديد: $R^2 = 0.81$ وهو يعبر على أن مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

مشروحة بمتغيرات النموذج مقبولة وهذا بنسبة 81% وهي نسبة مقبولة وجيدة.

✓ اختبار ستودنت (T): والناتج موضحة كما يلي:

- $Pr ob(C_1) = 0.00$: وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أننا نقبل الفرضية التي تقرر بمعنوية المعلمة.

- $Pr ob(C_2) = 0.00$: وهي كذلك أقل من مستوى الدلالة عند القيمة 5%، أي معنى هذا قبول الفرضية H_1 (وهذا يقود إلى معنوية المعلمة).

✓ اختبار فيشر F :

نلاحظ النموذج السابق ونتائج أن قيمة فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من الجدولة (F_{tab}) وبالتالي فإن المعلمات هي معنوية وهي بصورة مجمعة.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة دارين وتسون هي أكبر من قيمة معامل التحديد (R^2)، وهذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً .

الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية على تقييم الأداء المالي:

سنحاول أيضاً في هذا العنصر تبيان في هذا دراسة الآثار التي تخلفها السياسة النقدية مع أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي ، وهي ثلاث نماذج وهي كالتالي :

$$RRTR_t = f(TINF.TINT.TCR.M2_t).....(12)$$

حيث أن : t تمثل الزمن.

$$TCR_t = f(TINF.TINT.TCR.M2).....(13)$$

$$EITA_t = f(TINF.TINT.TCR.M2_t).....(14)$$

ويمكن صياغة النموذج المقدر وفق العلاقة التالية:

$$RRTR_t = \alpha_0 + \alpha_1 TINF_t + \alpha_2 TINT + \alpha_3 TCR + \alpha_4 M2 + \varepsilon_t.....(15)$$

$$TCR_t = \beta_0 + \beta_1 TINF + \beta_2 TINT + \beta_3 TCR + \beta_4 M2 + \varepsilon_t.....(16)$$

$$EITA_t = \lambda_0 + \lambda_1 TINF + \lambda_2 TINT + \lambda_3 TCR + \lambda_4 M2 + \varepsilon_t.....(17)$$

حيث أن:

1. أثر السياسة النقدية على معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات: والجدول التالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (3-15): يبين تقدير المعادلة رقم (15)

Dependent Variable: RRTR Method: Least Squares Date: 05/14/15 Time: 00:14 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.033817	6.831832	1.322312	0.2187
INF	0.153568	0.130494	1.176818	0.2695
INT	0.109178	0.089060	1.225901	0.2513
TDRT	-0.003440	0.795304	-0.004326	0.9966
M2	-0.106069	0.111007	-0.955516	0.3643
R-squared	0.370954	Mean dependent var	3.685714	
Adjusted R-squared	0.091377	S.D. dependent var	1.187666	
S.E. of regression	1.132103	Akaike info criterion	3.358484	
Sum squared resid	11.53491	Schwarz criterion	3.586719	
Log likelihood	-18.50939	F-statistic	1.326842	
Durbin-Watson stat	1.699815	Prob(F-statistic)	0.331488	

المصدر: بناء المشرف بالاعتماد على برنامج EViews.

من نتائج الجدول رقم (3-13) يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقاً من إحصائيات الفترة (2001-2014) على الشكل

التالي:

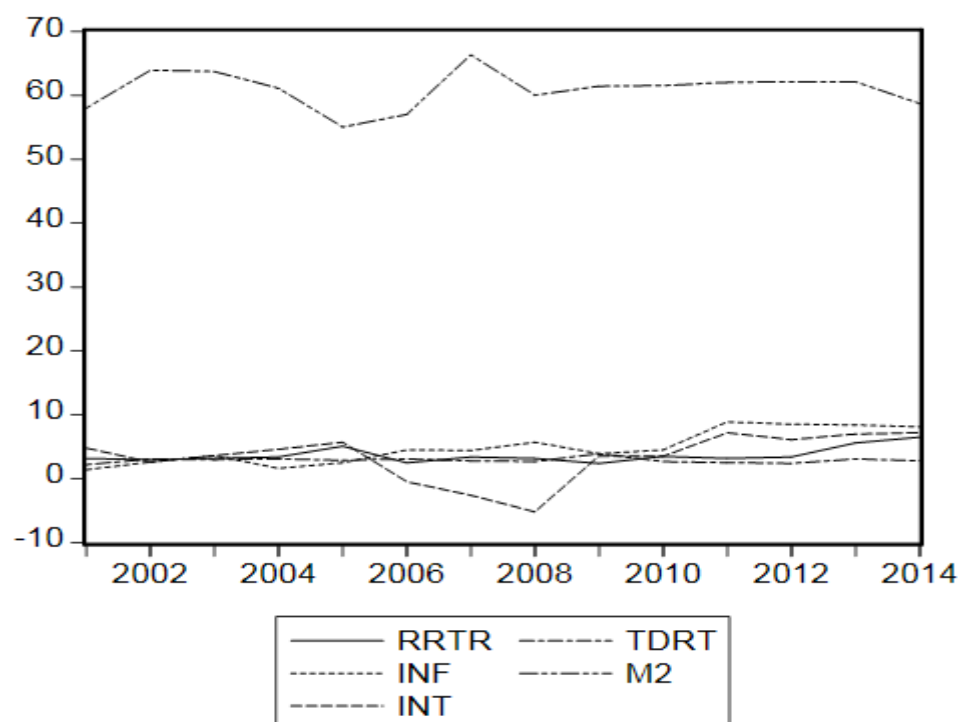
$$RRTR_t = 9.03 + 0.19TINF + 0.10TINT - 0.003TDRT - 0.106M2 \dots\dots\dots (18)$$

$$SE \quad (6.83) \quad (0.13) \quad (0.08) \quad (0.79) \quad (0.11)$$

ومن النموذج لا نقبل إحصائياً معلمة كل من المتغيرات: معدل التضخم و الكتلة النقدية ϕ_2 ونسبة الفائدة إلى الناتج ϕ_3 ومعدلات الفائدة الحقيقية ϕ_4 لأن إحصائية t المحسوبة لستيودنت لكل من أقل من إحصائية $t_{11}^{0.025} = t_{14-5}^{0.025} = 2.365$ إذا المعلامات معرفة ولا تختلف عن الصفر عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، أما فهي غير معنوية لأن إحصائية t المحسوبة لستيودنت للحد الثابت أصغر من t الجدولة، وفيما يخص معاملات التحديد المضاعفة لا نقبل اختبار فيشر F للنموذج ($prob < 0.05$)،

وبصورة أخرى أن النموذج ليس له دلالة إحصائية مقبولة وهذا ما تبينه قيمة فيشر التي كانت أقل من القيمة المجدولة أي $F_{cal} > F_{tab}$ ، كما أن إحصائية تدل عن وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء. يشير هذا النمو إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة، بين معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات كمتغير تابع ومعدل التضخم ونسبة الكتلة النقدية وسعر الفائدة وأسعار الصرف الحقيقية كمتغيرات مستقلة وهذا ما يبينه معامل الارتباط الذي قدر بـ 0.37 أي 37%، كما أن معامل التحديد أو معامل الجودة يشير إلى 9% من التغيرات الناتجة معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات يفسر من خلال تغيرات في المتغيرات المستقلة، ويبيئه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): العلاقة بين معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات ومؤشرات السياسة النقدية



المصدر: بناء شخصي بالإعتماد على برنامج EViews.

والملاحظ من خلال النموذج أن المعلمة الثانية غير معنوية وقيمة معامل التحديد لا تفسر النموذج بصورة جيدة سنحاول معايرة النموذج، بإدخال $AR(1)$ ¹، والملاحظ أن النموذج غير جيد في هذه

$$RRTR_t = 8.46 - 0.02 TINF + 0.28TINT - 1.55TDRT - 0.01M2 \dots (19)$$

$$SE \quad (0.66) \quad (0.02) \quad (0.09) \quad (0.07) \quad (0.10)$$

الحالة قمنا بإدخال $AR(2)$ كمرحلة ثانية ¹؛ كذلك نفس الشيء المعالم غير معنوية ولا يوجد علاقة من العلاقة ترابطية بين المؤشرات، في المرحلة الأخيرة سنحاول إدخال $MA(1)$ تحصلنا على النتائج التالية ²:

من الناحية الاقتصادية إن ارتفاع العرض النقدي نتيجة تدفق العملة الصعبة بشكل كبير إلى الاقتصاد الوطني، والتي يمكن تسميتها بالصدمة النقدية، يطرح مشكل عدم التوافق بين الأهداف والأدوات المختلفة للسياسة النقدية أو ما يعرف بثلاثية مندل المستحيلة* (سعر الصرف، تدفق رؤوس الأموال، مراقبة العرض النقدي)، إذ يجب على مسؤولي السياسة النقدية أن يضعوا في حساباتهم ذلك، لأنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة مع بعضها.

أما التفسير الإحصائي وهذا من خلال النقاط التالية:

✓ معامل التحديد: $R^2 = 0.55$ وهو يعبر على أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

النتائج

مشروحة بمتغيرات النموذج مقبولة وهذا بنسبة 55% وهي نسبة مقبولة.

✓ اختبار ستودنت (T): والنتائج موضحة كما يلي:

- $Pr ob(C_1) = 0.00$: وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أننا نقبل الفرضية التي تقر بمعنوية المعلمة.

- $Pr ob(C_2) = 0.00$: وهي كذلك أقل من مستوى الدلالة عند القيمة 5%، أي معنى هذا قبول الفرضية H_1 (وهذا يقود إلى معنوية المعلمة)، وأيضاً معنوية المعالم المتبقية

✓ اختبار فيشر F:

نلاحظ النموذج السابق ونتائج أن قيمة فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من الجدولة (F_{tab}) وبالتالي فإن المعلومات هي معنوية وهي بصورة مجمعة.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة داربن وتسون هي أكبر من قيمة معامل التحديد (R^2)، وهذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً.

¹ أنظر الملحق 08

² أنظر الملحق 09

* أو ما يعرف بمثلث الاتوافق أو الثلاث المستحيل، والتي تنص على عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي المتمثلة في حرية حركة رأس المال وأسعار الصرف الثابتة وسياسة نقدية مستقلة، إذ يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القطب، ومن دون نظام وسيط بما يعني إتهاج أسعار صرف معومة أو الانتقال إلى الربط الجامد، ولا يمكن أن يكون هناك رأسمال حر تماماً في الحركة وإستقلال نقدي وعملة مستقرة، ويزداد الاقرار اليوم بأن الثلاثية المستحيلة هي السبب في إفتيهار وسقوط كل من قاعدة الذهب ونظام بريتون وودز.

2.: أثر السياسة النقدية على المعدل النقدي:

باستعمال برنامج Eviews في تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، من أجل الحصول على المعلمتين λ_0 و λ_1 ، ونتائج تقدير المعادلة رقم (15) يكون وفق الشكل التالي¹:

$$TCR_t = -5.33 + 1.04TINF + 1.01TINT + 0.08TDRT + 1.12M^2 \dots (20)$$

$$SE \quad (0.51) \quad (0.10) \quad (0.07) \quad (0.64) \quad (0.08)$$

$$R^2 = 0.82 \quad F = 11.96 \quad SSR = 75235 \quad DW = 2.06 \quad \bar{R}^2 = 0.80$$

من خلال الميول الجزئية لكل من معدل التضخم والعرض النقدي (الكتلة النقدية) والقروض الداخلية، ويمكن القول أن الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل معدل التضخم ρ_1 يعني هذا أنه في الاقتصاد الجزائري وخلال فترة الدراسة، على أن العلاقة بين المعدل النقدي ومعدلات التضخم (INF) علاقة طردية، والتي تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية حيث أنه إذا زاد معدل التضخم (INF) بوحدة واحدة ستزيد المعدل النقدي بـ 1.04 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية، وتدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة ρ_2 على أن العلاقة بين المعدل النقدي ومعدلات الفائدة الحقيقية INT علاقة طردية، والتي تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الأثر الحدي يساوي إلى 1.01 أي أن تغيير نسبة معدلات الفائدة بوحدة واحدة فإن معدل النقدي سوف يتغير بـ 1.01، أما فيما يخص معامل سعر الصرف الحقيقي فهو موجب وهذا يعني يوجد علاقة طردية بين نسبة المعدل النقدي وسعر الصرف الحقيقي أي بصورة كلما زاد سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة ستزيد نسبة المعدل النقدي بـ 0.08، بينما العلاقة طردية بين نسبة المعدل النقدي والكتلة النقدية إلى الناتج أي بصورة أخرى إذا زادت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن المعدل النقدي سوف تزيد بـ 1.12.

أما من الناحية الإحصائية يشير هذا النمو إلى وجود علاقة ارتباطية قوية² بين نسبة المعدل النقدي كمتغير تابع ومعدل التضخم ونسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية كمتغيرات مستقلة وهذا ما يبينه معامل الارتباط الذي قدر بـ 0.82 أي 82

¹ أنظر الملحق 10.

² أنظر الملحق 11.

%، كما أن معامل التحديد أو معامل الجودة يشير إلى 79% من التغيرات الناتجة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر من خلال تغيرات في المتغيرات المستقلة.

ومن النموذج نقبل إحصائياً معلمة كل من المتغيرات: معدل التضخم φ_1 ونسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي φ_2 وأسعار الصرف الحقيقية φ_3 ومعدلات الفائدة الحقيقية φ_4 لأن إحصائية t المحسوبة لستيوذنت لكل من $\varphi_1 \varphi_2 \varphi_3 \varphi_4$ أكبر من إحصائية $t_{11}^{0.025} = t_{14-5}^{0.025} = t_{n-k}^{0.05/2} = 2.365$ ، إذا المعلمات معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، أما معلمة الحد الثابت فهي غير معنوية لأن إحصائية t المحسوبة لستيوذنت للحد الثابت أصغر من t الجدولة، وفيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر F للنموذج ($prob < 0.05$)، وبصورة أخرى أن النموذج ذو دلالة إحصائية مقبولة وهذا ما تبينه قيمة فيشر التي كانت أكبر من القيمة الجدولة أي $F_{cal} > F_{tab}$ ، كما أن إحصائية t تلت تماماً عن غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

3.: أثر السياسة النقدية على مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات: باستعمال برنامج Eviews في تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، من أجل الحصول على المعلمتين λ_0 و λ_1 ، ونتائج تقدير المعادلة رقم (17) يكون وفق الجدول التالي¹:

الجدول رقم (3-16): يبين تقدير المعادلة رقم (17)

Dependent Variable: EITA Method: Least Squares Date: 05/14/15 Time: 19:46 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.264282	2.591609	1.645419	0.0325
INF	-1.122588	0.049502	-22.67762	0.0369
INT	1.023588	0.033784	30.29801	0.0235
TDRT	-1.259722	0.301693	-4.175509	0.0994
M2	-0.007399	0.042110	-0.175709	0.8644
R-squared	0.782598	Mean dependent var		1.657143
Adjusted R-squared	0.762589	S.D. dependent var		0.500330
S.E. of regression	0.429455	Akaike info criterion		1.419856
Sum squared resid	1.659888	Schwarz criterion		1.648090
Log likelihood	-4.938989	F-statistic		21.56985
Durbin-Watson stat	1.982358	Prob(F-statistic)		0.154915

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج EViews.

¹ أنظر الملحق 12.

من نتائج الجدول رقم(3-16) يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقاً من إحصائيات الفترة(2001-2014) على الشكل

التالي:

$$RRTR_t = 4.26 - 1.12 TINF + 0.10TINT - 1.02TDRT - 1.25M^2 \dots (21)$$

$$SE \quad (1.64) \quad (22.67) \quad (30.29) \quad (4.71) \quad (0.17)$$

إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ:

- فإن معامل التحديد (R^2) أي أن المتغيرات المشروحة تفسر مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات بما نسبته 78% وهي نسبة معتبرة وجيدة.
 - وفيما يخص اختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعالم كلها مقبولة أي قبول الفرضية H_1 باستثناء معلمة الكتلة النقدية فهي مرفوضة بحيث أن $t_{cal} > t_{tab}$ وهي يعني قبول الفرضية H_0 .
 - أما فيما يخص اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 6.86$ وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 2.90$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.
 - أما فيما يخص اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 21.56$ وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 3.48$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.
 - بالإضافة إلى هذا فإن قيمة $DW = 1.98$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي أن $DW > R^2$ ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً.
- من الناحية الاقتصادية فإن معاملات الانحدار الخاصة بنسبة مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات، فنجد أن العلاقة عكسية بين كل من مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات و معدلات التضخم وأسعار الصرف الحقيقية، وعلاقة طردية مع المعاملات المتبقية الناتج والتي تتوافق مع الفكر الاقتصادي.

الفرع الثالث: أثر سياسة التجارة الدولية على تقييم الأداء المالي:

سنحاول في هذا الحالة أيضاً الآثار على حدي مع أدوات الأداء المالي المختارة وهي معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات، المعدل النقدي ، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، وهي ثلاث نماذج وهي كتابي :

$$RRTR_t = f(BP_t).....(22)$$

حيث أن : t تمثل الزمن.

$$TCR_t = f(BP_t).....(23)$$

$$EITA_t = f(BP_t).....(24)$$

ويمكن صياغة النموذج المقدر وفق العلاقة التالية:

$$RRTR_t = \alpha_0 + \alpha_1 BP_t + \varepsilon_t.....(25)$$

$$TCR_t = \beta_0 + \beta_1 BP_t + \varepsilon_t.....(26)$$

$$EITA_t = \lambda_0 + \lambda_1 BP_t + \varepsilon_t.....(27)$$

حيث أن : t : تمثل الزمن ε : تمثل عنصر الاضطراب أو المتغير العشوائي

BP: عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أي مؤشر التوازن الخارجي .

1.1: أثر مؤشر التوازن الخارجي على معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات: يبين نتائج التقدير¹:

$$RRTR_t = 3.81 - 0.03 BP (28)$$

$$SE \quad (0.36) \quad (0.04)$$

$$R^2=0.04 \quad F=0.51 \quad SSR=17.57 \quad DW=0.92$$

الملاحظ من خلال النموذج أعلاه أن المعنوية للمعلمة الأولى أي قبول الفرضية H_1 ، مع رفض الفرضية H_0 والملاحظ من خلال النموذج أعلاه أن معامل التحديد R^2 لا يفسر النموذج بصورة جيدة خلال فترة الدراسة، وكذلك بوجود علاقة ضعيفة عموماً بين المتغيرين التابع والمستقل وهذا من خلال

¹ أنظر الملحق 12.

معامل الارتباط¹، وبالرغم من معنوية المعامل للنموذج إلا أنه يجب تحسين النموذج ، ولهذا سنحاول إعطاء حلول لتقدير النموذج من خلال إدخال $MA(1)$ ، ولهذا يصبح النموذج كالتالي:

الجدول رقم (3-17): يبين تقدير المعادلة رقم (25)

Dependent Variable: RRTR Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 00:08 Sample: 2001 2014 Included observations: 14 Convergence achieved after 11 iterations Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.885467	0.472322	8.226316	0.0000
BP	-0.038741	0.048775	-0.794279	0.4438
MA(1)	0.412894	0.296619	1.392002	0.1914
R-squared	0.183462	Mean dependent var		3.685714
Adjusted R-squared	0.035001	S.D. dependent var		1.187666
S.E. of regression	1.166696	Akaike info criterion		3.333637
Sum squared resid	14.97297	Schwarz criterion		3.470578
Log likelihood	-20.33546	F-statistic		1.235759
Durbin-Watson stat	1.590507	Prob(F-statistic)		0.327996
Inverted MA Roots	-.41			

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج EViews.

- إن معامل التحديد (R^2) أي أن المتغيرات المشروحة تفسر معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات بما نسبته 18% وهي نسبة غير معتبرة.
 - وفيما يخص اختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعامل كلها مقبولة أي قبول الفرضية H_1 بإستثناء المعلمة α_1 فهي مرفوضة بحيث أن $t_{cal} > t_{tab}$ وهي يعني قبول الفرضية H_0 .
 - أما فيما يخص اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 1.23$ وهي أقل من قيمة $F_{tab} = 4.75$ ، وهذا يعني أن المعلومات غير معنوية وهذا بصفة مجمعة.
 - بالإضافة إلى هذا فإن قيمة $DW = 1.59$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي أن $DW > R^2$ ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الإنحدار زائفاً.
- 2.: أثر مؤشر التوازن الخارجي على المعدل النقدي : وكانت النتائج وفق التالي²:

$$TCR_t = 2.9 - 0.05 BP \dots\dots\dots (29)$$

$$SE \quad (0.2 \ 6) \quad (0.03)$$

$$R^2 = 0.07 \quad F = 0.51 \quad SSR = 17.57 \quad DW = 0.92 \quad \overline{R^2} = 0.76$$

¹ أنظر الملحق 13.

² أنظر الملحق 14.

الملاحظ أن النموذج أعلاه وفيما يخص المعالم غير معنوية وإن معامل التحديد (R^2) ضعيف جداً و لا يشرح ويفسر المعدل النقدي، وسنحاول أيضاً تحسين هذا النموذج بإدخال AR(1):

الجدول رقم (3-18): يبين تقدير المعادلة رقم (26)

Dependent Variable: TCR Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 00:32 Sample: 2001 2014 Included observations: 14 Convergence achieved after 10 iterations Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.936458	0.342526	8.572962	0.0000
BP	-0.043310	0.037473	-1.155760	0.2723
MA(1)	0.361331	0.297289	1.215421	0.2496
R-squared	0.158941	Mean dependent var	2.778571	
Adjusted R-squared	0.006021	S.D. dependent var	0.864851	
S.E. of regression	0.862243	Akaike info criterion	2.728851	
Sum squared resid	8.178096	Schwarz criterion	2.865791	
Log likelihood	-16.10195	F-statistic	1.039375	
Durbin-Watson stat	2.059880	Prob(F-statistic)	0.385963	
Inverted MA Roots	-0.36			

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج EViews.

- فإن معامل التحديد (R^2) أي أن المتغيرات المشروحة تفسر المعدل النقدي بما نسبته 15% وهي نسبة غير معتبرة.
- وفيما يخص إختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعالم كلها مقبولة أي قبول الفرضية H_1 بإستثناء المعلمة α_1 فهي مرفوضة بحيث أن $t_{cal} > t_{tab}$ وهي يعني قبول الفرضية H_0 .
- أما فيما يخص إختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 1.23$ وهي أقل من قيمة $F_{tab} = 4.75$ ، وهذا يعني أن المعلمات غير معنوية وهذا بصفة مجمعة.

3.: أثر مؤشر التوازن الخارجي على مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات: والنتائج المتحصل عليها كانت كالتالي¹:

$$ETIA_t = 1.63 - 0.001 BP \dots\dots\dots (30)$$

$$SE \quad (0.15) \quad (0.02)$$

الملاحظ أن النموذج أعلاه وفيما يخص المعالم غير معنوية وان معامل التحديد (R^2) ضعيف جداً و لا يشرح ويفسر مؤشر التوازن الخارجي على مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات ، وسنحاول أيضاً تحسين هذا النموذج بإدخال $AR(1)$ ¹ ثم إدخال $MA(1)$.

الجدول رقم (3-19): يبين تقدير المعادلة رقم (27) بإدخال $MA(1)$

Dependent Variable: EITA Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 10:45 Sample: 2001 2014 Included observations: 14 Convergence achieved after 7 iterations Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.568812	0.126109	12.44013	0.0000
BP	-0.005836	0.011726	-0.497671	0.6285
MA(1)	0.959104	0.021034	45.59780	0.0000
R-squared	0.815867	Mean dependent var		1.657143
Adjusted R-squared	0.782388	S.D. dependent var		0.500330
S.E. of regression	0.233398	Akaike info criterion		0.115269
Sum squared resid	0.599223	Schwarz criterion		0.252210
Log likelihood	2.193114	F-statistic		24.36964
Durbin-Watson stat	2.100864	Prob(F-statistic)		0.000091
Inverted MA Roots	- .96			

المصدر: بناء المشرف بالاعتماد على برنامج EViews.

إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ:

- فإن معامل التحديد (R^2) أي أن المتغيرات المشروحة تفسر مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات بما نسبته 81% وهي نسبة معتبرة وجيدة.
- وفيما يخص اختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعالم كلها مقبولة أي قبول الفرضية H_1 بإستثناء معلمة الكتلة النقدية فهي مرفوضة بحيث أن $t_{cal} > t_{tab}$ وهي يعني قبول الفرضية H_0 .

¹ أنظر الملحق 16.

- أما فيما يخص إختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 24.36$ وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 4.75$ ، وهذا يعني أن الملاحظات معنوية وهذا بصفة مجمعة.
- بالإضافة إلى هذا فإن قيمة $DW = 1.92.10$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي أن $DW > R^2$ ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الإنحدار زائفاً .

المطلب الثالث: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة وفق إختبار غرانجر **GRANGER**

يعد نموذج غرانجر من أكثر النماذج شيوعاً في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، وفقاً لسببية غرانجر فإن المتغير X سبباً في حدوث التغير في Y إذا كانت القيم المتنبأ بها Y القيم تتحدد وفق القيم المبطل للمتغيرين $X.Y$ سوية والتي تكون من الأفضل حالاً من الاعتماد على القيم المبطل على متغير واحد، ويستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين الآتيتين:

$$Y_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \beta_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots \dots (6)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \vartheta Y_{t-1} + \varepsilon_{2t} \dots \dots (7)$$

إذا أن X_{t-1}, Y_{t-1} المتغير التابع والمتغير المستقل المتباطان زمنياً .

α_i, β_j المعاملات التي توضح الآثار التي تخلفها m, n من القيم الجارية والسابقة للمتغيرين $X.Y$ على المتغير Y

i, j عدد التباطؤات .

وعلى ضوء تقدير المعادلتين 6 و 7 هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية هي:

$X \rightarrow Y$	✓ الاتجاه الاعتيادي (الأحادي) للسببية
$Y \rightarrow X$	✓ الاتجاه المعاكس للسببي
$X \leftrightarrow Y$	✓ التغذية العكسية
$X - Y$	✓ إنعدام السببية (الاستقلالية)

غرانجر (Granger) الذي إقترح هذا الاختبار سنة 1969، فمفهوم السببية عند هذا العالم: المتغيرة y_{2t} هي سبب y_{1t} ، إذا كان التكهن (Predictibillite) بـ y_{1t} يتحسن لأننا أدخلنا المعلومة

المتعلقة بـ y_{2t} في التحليل، ولنفتراض أنه لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(p)$ بحيث أن y_{1t} و y_{2t} سلسلتين مستقرتين (Stationnaires):

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p})$ تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية (exogenes) بالنسبة للمتغيرات

$(y_{1t-1}, y_{1t-2}, \dots, y_{1t-p})$ ، تحديد درجة التأخير p يكون بإستعمال معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SC)،

حيث أن:

$$AIC = (P) = Ln\left(\sum e\right) + \frac{2k^2 p}{n} \dots \dots \dots (1)$$

$$SC(P) = Ln\left(\sum e\right) + \frac{k^2 p Ln(n)}{n} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن: $\sum e$: تمثل مصفوفة التباين لبواقي الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالأتي:

⊖ y_{2t} لا يسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : b_2^1 = b_2^2 = \dots b_p^1 = 0$$

⊖ y_{1t} لا يسبب y_{2t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots a_p^2 = 0$$

في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في آن واحد، أي أن المتغيرة y_{1t} تسبب المتغيرة y_{2t} وفي نفس الوقت y_{2t} تسبب المتغيرة y_{1t} ، فإنه بإمكاننا القول انه توجد علاقة تغذية مرتدة أو عكسية (علاقة تبادلية).

ومن أجل إختبار الفرضيات السابقة، فغنه بإمكاننا اللجوء إلى إحصائية فيشر F ، أو من خلال نسبة أعظم إحتمال، وتشكل إحصائية فيشر وفق العلاقة التالية:

$$F_{cal} = \frac{SSR_1 - SSR_2 / - P}{SSR_2 / T - Np - 1}$$

الفرع الاول: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر السياسة المالية و معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات

فهل السببية بين (MPF) و RRTR تجري في كلتا الاتجاهين؟ أي أن المتغيرتين متبادلتين الإعتماد ولهما حلقة رجعية؛ لذا نستخدم إختبار غراجر من أجل معرفة السببية الموجودة بين المتغيرتين (العلاقة التبادلية).

الجدول رقم (3-20): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين MPF و RRTR

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/15/15 Time: 11:44			
Sample: 2001 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
MPF does not Granger Cause RRTR	12	5.56525	0.01253
RRTR does not Granger Cause MPF		0.01664	0.98353

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج EViews.

من الشكل أعلاه نلاحظ إحصاء فيشر المحسوبة 5.565 وهي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة مؤشر السياسة المالية نحو متغيرة معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات ، لكنه لا يوجد سببية في الاتجاه العكسي بين نسبة نحو معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات مؤشر السياسة المالية مما يعكس طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد وهذا يعني أي لا يوجد علاقة سببية ذات حلقة رجعية بين المتغيرين.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر السياسة المالية و المعدل النقدي:

الفصل الثالث انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

وإليك الجدول التالي الذي يبين الذي يبين إختبار السببية بين المتغيرين والمتمثلة في:

الجدول رقم (3-21): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين **MPF** و **TCR**

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/15/15 Time: 11:49 Sample: 2001 2014 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
MPF does not Granger Cause TCR	12	4.96256	0.02535
TCR does not Granger Cause MPF		0.17971	0.83925

المصدر: بناء شخصي بالإعتماد على برنامج *EViews*.

نلاحظ إحصاء فيشر المحسوبة 4.962 هي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة مؤشر السياسة المالية نحو متغيرة المعدل النقدي ، لكنه لا يوجد سببية في الإتجاه العكسي.

الفرع الثالث: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر السياسة المالية و مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات:

وإليك الجدول التالي الذي يبين إختبار السببية بين المتغيرين والمتمثلة في:

الجدول رقم (3-22): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين **MPF** و **EITA**

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/15/15 Time: 11:58 Sample: 2001 2014 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
MPF does not Granger Cause EITA	12	5.12568	0.10727
EITA does not Granger Cause MPF		0.12261	0.88647

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على برنامج *EViews*.

كما يلاحظ إحصاء فيشر المحسوبة 4.962 هي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة مؤشر السياسة المالية نحو متغيرة مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات ، لكنه لا يوجد سببية في الإتجاه العكسي.

الفرع الرابع: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية و مؤشر معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات:

وإليك الجدول التالي الذي يبين الذي يبين إختبار السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في:

الجدول رقم (3-23): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين مؤشرات السياسة النقدية وRRTR

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/15/15 Time: 12:08			
Sample: 2001 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause RRTR	12	6.04335	0.02987
RRTR does not Granger Cause INF		0.67733	0.53838
INT does not Granger Cause RRTR	12	1.09464	0.38580
RRTR does not Granger Cause INT		0.33011	0.72946
TDRT does not Granger Cause RRTR	12	6.65235	0.54904
RRTR does not Granger Cause TDRT		0.00749	0.99255
M2 does not Granger Cause RRTR	12	1.69831	0.25045
RRTR does not Granger Cause M2		5.23568	0.02586
INT does not Granger Cause INF	12	0.32495	0.73291
INF does not Granger Cause INT		5.56256	0.62643
TDRT does not Granger Cause INF	12	1.30099	0.33081
INF does not Granger Cause TDRT		0.74997	0.50686
M2 does not Granger Cause INF	12	0.48445	0.63526
INF does not Granger Cause M2		1.55773	0.27567
TDRT does not Granger Cause INT	12	7.36258	0.00125
INT does not Granger Cause TDRT		1.73781	0.24390
M2 does not Granger Cause INT	12	4.54371	0.05434
INT does not Granger Cause M2		0.36320	0.70782
M2 does not Granger Cause TDRT	12	4.98265	0.02152
TDRT does not Granger Cause M2		0.24168	0.79160

المصدر: بناء شخصي بالإعتماد على برنامج EViews.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن INF تسبب في RRTR، والعكس غير صحيح، والملاحظ أيضاً أن TDRT تسبب في RRTR والعكس غير صحيح ، أما فيما يخص TDRT تسبب في INT والعكس غير صحيح، وأيضاً هناك سببية بين TDRT و M2، أما المؤشرات النقدية بينها وبين RRTR لا توجد سببية.

الفرع الخامس: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية و مؤشر المعدل النقدي:

الفصل الثالث انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

والجدول الموالي يبين إختبار نتائج السببية بين متغيرات سياسة السياسة النقدية و مؤشر المعدل النقدي¹:

الجدول رقم (3-24): نتائج إختبار غرانجر للسببية للمتغير التابع *TCR* مع متغيرات السياسة النقدية

الفرضيات	إحصائية فيشر المحسوبة	الإحتمال	السببية	العلاقة
<i>INF</i> لا يسبب <i>TCR</i>	6.04	0.029	يسبب	أحادية
<i>TCR</i> لا يسبب <i>INF</i>	0.02	0.538	لا يسبب	
<i>INT</i> لا يسبب <i>TCR</i>	0.28	0.758	لا يسبب	أحادية
<i>TCR</i> لا يسبب <i>INT</i>	4.97	0.067	لا يسبب	
<i>TDRT</i> لا يسبب <i>TCR</i>	0.84	0.469	لا يسبب	لا يوجد
<i>TCR</i> لا يسبب <i>TDRT</i>	0.10	0.901	لا يسبب	
<i>M 2</i> لا يسبب <i>TCR</i>	6.69	0.53	يسبب	أحادية
<i>TCR</i> لا يسبب <i>M 2</i>	2.18	0.18	لا يسبب	

المصدر: بناء شخصي بالإعتماد على الملحق رقم: 17

يبين لنا الجدول أعلاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة لدراسة والمبينة كتالي:

- ✓ وجود السببية من معدل التضخم إلى المعدل النقدي.
- ✓ وجود السببية من المعدل النقدي نحو معدلات الفائدة الحقيقية.
- ✓ وجود السببية من الكتلة النقدية نحو المعدل النقدي.

الفرع السادس: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية و مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات:

والجدول الموالي يبين إختبار نتائج السببية بين متغيرات سياسة السياسة النقدية و مؤشر المعدل النقدي¹:

¹ أنظر الملحق 17.

الفصل الثالث انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

الجدول رقم (3-25): نتائج اختبار غرانجر للسببية للمتغير التابع *EITA* مع متغيرات السياسة النقدية

الفرضيات	إحصائية فيشر المحسوبة	الإحتمال	السببية	العلاقة
<i>INF</i> لا يسبب <i>EITA</i>	11.45	0.006	يسبب	أحادية
<i>EITA</i> لا يسبب <i>INF</i>	0.32	0.733	لا يسبب	
<i>INT</i> لا يسبب <i>EITA</i>	0.59	0.578	لا يسبب	لا يوجد
<i>EITA</i> لا يسبب <i>INT</i>	1.34	0.320	لا يسبب	
<i>TDRT</i> لا يسبب <i>EITA</i>	6.65	0.469	يسبب	أحادية
<i>EITA</i> لا يسبب <i>TDRT</i>	0.10	0.901	لا يسبب	
<i>M 2</i> لا يسبب <i>EITA</i>	5.56	0.40	يسبب	أحادية
<i>EITA</i> لا يسبب <i>M 2</i>	0.51	0.86	لا يسبب	

المصدر: بناء شخصي بالإعتماد على الملحق رقم: 18.

يبين لنا الجدول أعلاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة لدراسة والمبينة كالتالي:

- ✓ وجود السببية من معدل التضخم إلى مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات والعكس لا يوجد.
- ✓ وجود السببية من أسعار الصرف الحقيقية نحو مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات والعكس لا يوجد.
- ✓ وجود السببية من الكتلة النقدية نحو مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات والعكس لا يوجد

الفرع السابع: دراسة العلاقة السببية بين مؤشر التوازن الخارجي و مؤشرات تقييم الأداء المالي المختارة: والجدول التالي بين هذه العلاقة السببية :

الجدول رقم (3-26): نتائج اختبار غرانجر للسببية للمتغير التابع *EITA* مع متغيرات السياسة النقدية

¹ أنظر الملحق 18.

الفصل الثالث انعكاسات السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/15/15 Time: 20:34 Sample: 2001 2014 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TCR does not Granger Cause RRTR RRTR does not Granger Cause TCR	12	0.76857 0.40553	0.49917 0.68133
EITA does not Granger Cause RRTR RRTR does not Granger Cause EITA	12	0.12433 0.06547	0.88499 0.93719
BP does not Granger Cause RRTR RRTR does not Granger Cause BP	12	0.49834 0.86535	0.62756 0.46150
EITA does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause EITA	12	0.87939 1.21604	0.45634 0.35214
BP does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause BP	12	7.25682 1.20026	0.02586 0.35630
BP does not Granger Cause EITA EITA does not Granger Cause BP	12	0.07420 0.82234	0.92920 0.47777

المصدر: بناء المشرف بالإعتماد على الملحق رقم: 18.

الملاحظ أنه سببية بين مؤشر التوازن الخارجي ومتغيرة أسعار الصرف الحقيقية أما الباقي فلا يوجد سببية بين المتغيرات.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم التطرق فيه الى الجوانب التطبيقية للمحاور الأساسية للبحث حيث تم التطرق في المبحث الاول آلة مؤشرات التقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري حيث يلاحظ أن المؤشرات عرفت تذبذب ملحوظ خلال الفترة المدروسة خاصة مؤشر توظيف الأموال وهذا ما يترجم طبيعة القانونية للبنك الوطني الجزائري حيث المعروف أن البنوك العامة عادة يكون هدفها الرئيسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وفقا ما يمليه عليه البنك المركزي وليس الربح، كما انه من خلال ما التعرف عليه من طرف البنك انه لا يوجد نظام تقييم لأداء المالي في البنوك الجزائرية خاصة البنك الوطني الجزائري وهذا راجع لعدم الاستقلالية التامة للبنوك من حيث الميزانيات وجدول حسابات النتائج .

عرفت السياسات الاقتصادية عدة توجهات وتغييرات منذ استقلال الجزائر الى حد الآن يمكن أهمها أ من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصاديين 2001-2009 قامت بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة، بالرغم من الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة حقق معدلات تضخم وبطالة متدنيين بالإضافة إلى معدلات نمو فاقت 4%، وسجل الحساب الجاري فائضاً يفوق 10 مليار دولار وهذا دليل على تحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وفي بداية البرنامج الخماسي خلال الفترة 2010-2012، ومع عدم استقرار المستوى العام للأسعار فمعدلات التضخم إرتفعت لتحقق 8.9%، ومعدلات البطالة في إنخفاض مستمر لتحقق 9.7%، كما إرتفعت معدلات النمو الاقتصادي إلى 3.3%، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات حقق 12.01 مليار دولار أمريكي أي إنخفاض مقارنة مع سنة 2011.

وتطرقنا أيضاً إلى دراسة إتجاهات السياسة الاقتصادية الكلية أي كل سياسة على حدى من خلال فترة الدراسة 2000-2014، مع التحليل الاقتصادي لكل متغيرات السياسات المدروسة .

من خلال المبحث الثالث تعرفنا الى أن هناك آثار وانعكاسات للسياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، اختلفت الآثار باختلاف المؤشرات المالية المدروسة وكذلك باختلاف السياسة الاقتصادية .

الخاتمة العامة:

كان الهدف من انجاز هذا البحث هو التعرف أو قياس اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية وخاصة السياسة النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية، وحتى نتمكن من الوصول الى الهدف المرجو، كان لابد من إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء السياسات الاقتصادية أو تقييم الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ثم خصصنا الجانب النظري للجزائر،

يلعب تقييم الأداء المالي دورا هاما في تأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية ومنها البنوك، حيث من خلاله تستطيع البنوك التعرف على نقاط ضعفها وقوتها ومحاولة استدراك الأخطاء وتصحيحها بما يسمى بالتغذية العكسية، ولذلك تسعى كل البنوك والأبرز يسعى أصحاب اتخاذ القرار في البنوك الى اختيار أفضل الأساليب والطرق لتقييم أدائها المالي والوصول الى أفضل النتائج وأصحها لمساعدتها بعد ذلك في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح، وقد اتبعنا في البحث على منهجية حيث خصصنا الفصل الاول الى إعطاء نظرة للجانب النظري للجهاز المصرفي التقليدي وتقييم الأداء المالي، حيث تعرفنا من خلاله إن الجهاز المصرفي يعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد في العلم فهو يتكون أساسا من بنك مركزي الذي يعود ملكيته في اغلب الأحيان للدولة يعتبر السلطة المالية في الدولة، ثم تأتي البنوك والتي تنقسم الى بنوك تجارية وهي بنوك تكون قروضها في غالب الأحيان لتمويل الأنشطة التجارية وهذا أساس تسميتها وهي تقدم خدمات للأشخاص مقابل ربح معين، وفي الجهة الأخرى هناك بنوك غير تجارية ومن أشهرها البنوك المتخصصة أو بنوك الاستثمار وما يميزها عن نوع الآخر هو أنها تمول المشاريع الاستثمارية وتقدم ائتمانا طويل الأجل، ومن المعروف إن البيئة المصرفية مهما كانت متطورة فهي محفوفة بالمخاطر وهذا ما أدى الى اللجوء الى ما يسمى الحوكمة وتطبيقها على ارض الواقع في المصارف وأصبح تطبيقها شبه إجباري بعد مقررات لجنة بازل ويمكن القول أن الحوكمة في وقت الحالي أصبحت تصنف من عوامل الإنتاج الأساسية التي أصبحت تشكل عنصر مهم للنجاح أو تطور أي مؤسسة سواء اقتصادية أو غير ذلك، ولكي يستطيع البنك الاستمرار وتطور لابد له من وضع خطة إستراتيجية جيدة والوقوف عليها ويلزم له نظام تقييم مالي جيد للوقوف على الانحرافات وتصحيحها، حيث الهدف والوظيفة الرئيسية للتقييم الأداء المالي هو متابعة ومراقبة الخطط الموضوعة سلفا ومدى تحقيقها والوقوف

على إيجاد الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية الذي يكون لكل مؤشر مدلول معين استخدم لغرض معين، ويبقى في الأخير على البنك اختيار نموذج للتقييم الأداء المالي وفقا للمجموعة من الاعتبارات يمكن أبرزها ترجع لحرية الاختيار من طرف المسيرين ومدى استيعابهم على القدرة على الحكم على وضع البنك بناء على النتائج المتحصل عليها من تلك النماذج.

أما الفصل الثاني فتعرضنا فيه إلى الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية، بينا فيها أهم مقومات نجاح هذه السياسات وأدواتها والمتمثلة في هيكل السياسة الاقتصادية، كما تعرضنا إلى الأهداف الرئيسية لسياسات الاقتصادية، فحاولنا تسليط الضوء على هذه الأهداف، من خلال تبيان هذه الأهداف في العالم، كما لاحظنا أن تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي كهدف رئيسي للسياسة فحسب صندوق النقد الدولي بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للبعض البلدان في العالم مثلا الولايات المتحدة قدر بـ 17.416 بليون دولار سنة 2011 لينخفض سنة 2014 بـ 15.518 بليون دولار ليبلغ في نفس السنة بـ 7.314 بليون دولار في الصين الذين يعتبرون من أكبر الاقتصاديات في العالم والملاحظ انه هناك انخفاض ملحوظ في نسبة GDP في مختلف دول العالم، أما هدف تحقيق مستوى التشغيل التام والملاحظ في العالم أن معدلات البطالة في الدول الأوروبية نسبة البطالة فيها في تزايد منذ نشوء الأزمة، ومن الواضح أن اسبانيا أكثر الدول الأوروبية تضرراً من البطالة إذ وصلت إلى حدود 25.1% في سنة 2012 وهي نسبة مرتفعة وخطيرة على اقتصادها، أما فيما يتعلق بالتحكم بمعدل التضخم، فقد عرف التضخم مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.6% وهذا على أساس سنوي، حيث وصل إلى أدنى مستوى له منذ ستة أشهر، بعد أن كان معدل التضخم في الولايات المتحدة 0.8% خلال السنوات الفارطة وهو معدل لا يزال بعيداً جداً عن المستوى 4%، وأما مؤشر التوازن الخارجي فقد حقق في الدول المتقدمة والنامية قيمة قدرها 131- و 592.3 مليار دولار أمريكي على التوالي خلال سنة 2011، وهنا أهداف أخرى للسياسات الاقتصادية الكلية ويمكن حصرها في أربع نقاط ألا وهي: التقدم، الاستقرار، الحرية والعدالة.

وهناك صنفين للسياسات الاقتصادية الكلية فالصنف الأول يتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية الظرفية وهدفها استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، والثانية السياسات الاقتصادية الكلية الهيكلية وهدفها تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هيكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة

فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل.

كما تعرضنا على أهم هذه السياسات الاقتصادية فسلطنا الضوء على السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الدولية وسياسة الصرف التي لها تأثير واضح على الاقتصاد الوطني ذلك من خلال تحكم الدولة في الأدوات المستخدمة وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة والطلب والعرض النقدي، الصادرات والواردات واحتياطات الصرف الدولية وأسعار الصرف التي بشأنها تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة، ولقد أصبحت هذه السياسات إحدى الأدوات للسياسة الاقتصادية التي تستعملها في التأثير على النشاط الاقتصادي .

أما الفصل الثالث فهو محور البحث ويعتبر الجانب التطبيقي لكل ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين حيث تم التعرف على الوضعية أو الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري من خلال أربع مؤشرات يعتبرون الأكثر تداولاً والذين يعطون الصورة الحقيقية للوضع المالي للبنك، حيث نلاحظ أن هناك تذبذب على مستوى الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة ولا يمكن الحكم على مؤشر أنه أفضل من الثاني فهناك تساوي حد ما في المستوى مع وجود فرق طفيف مع الأخذ في عين الاعتبار أن البنك الوطني الجزائري هو بنك عام فيختلف مهامه و أهدافه على البنوك الخاصة، وأما المطلب الثاني فهو يسلط الضوء على واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المدروسة والتي مرت بثلاث مراحل مهم أهمها كان في بداية العشرية الثانية وتسمى بمرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي التي تعتبر من أهم المحطات التي مرت بها السياسات الاقتصادية خاصة تعتبر بداية جديدة الجزائر بعد العشرية السوداء وبداية مرحلة جديدة مع حكم جديد على المستوى السياسي، كذلك تطرقنا الى توجهات السياسة النقدية والمالية وسياسة تجارة الدولية مع تسليط الضوء أكثر على التجارة الدولية بتخصيصنا لها مطلب لأهميتها كذلك لتبيان أهمية الموارد النفطية للجزائر ودورها في الصادرات والواردات بصفة خاصة، أما المبحث الثالث فهو أهم نقطة في البحث حيث قمنا ببناء النموذج لقياس اثر السياسات الاقتصادية على أهم المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري للفترة المدروسة ولوحظ أن هناك اختلاف في الآثار أو الانعكاسات المخلفة لهاته السياسات على أداء البنك الوطني الجزائري مع وجود علاقة سببية بين أهم المتغيرات النموذج المدروس.

اختبار الفرضيات:

❖ تقييم الأداء المالي هي الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط وحدة اقتصادية سواء كان بنك أو غير ذلك بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة سابقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتصحيحها، وغالبا ما تكون المقارنة للفترة زمنية لا تفوت السنة، وهناك عدة نماذج وأنظمة للتقييم الأداء المالي يختار أصحاب القرار أو الجهة المختصة داخل المؤسسة وفقا لما يتيح لهم من إمكانيات وحسب الرؤية الخاصة بهم ، وهذا ما تؤكدته الفرضية الأولى ومنه يمكن إثبات صحتها .

❖ تصنف السياسات الاقتصادية بصفه عامة الى نوعين وذلك حسب الأجل تسمى الأولى السياسة الكلية الظرفية وهي تهدف الى استرجاع التوازنات الاقتصادية القصيرة الأجل كسياسة الانكماش والانتعاش المنتهجة من طرف السياسة المالية ، وهناك سياسات اقتصادية هيكلية والهدف منها هو تغيير الظروف والشروط التي تقود الى تطور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة على المدى البعيد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

❖ من خلال ما سبق وما تم التطرق إليه في الفصل الثالث وجدنا أن للسياسات الاقتصادية آثار وانعكاسات على أداء البنوك التجارية تختلف هذه الانعكاسات أو تكون بنسب متفاوتة حسب طبيعة العلاقة بين كل سياسة مع البنك مباشرة فمثلا أو المعروف أن السياسة النقدية لها علاقة مباشرة مع نشاط البنوك لذلك نجد تأثير السياسات النقدية كبير على أداء بنوك وهو ما يترجمه معامل الارتباط ، أما سياسة التجارة الخارجية اقل تأثيرا خاصة في حالة البنك الوطني الجزائري لأنه معظم أنشطته وتعاملاته داخل البلد أي محليه لذلك نجد اقل تأثيرا مقارنة بالسياسات الأخرى، كما أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة و التابعة في هذا النموذج وهذا ما تترجمه النتائج في الفصل الثالث ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

النتائج والاستنتاجات:

❖ إن متغير التوازن الخارجي الخاص بالسياسة التجارية الدولية ليس له أثر على أداء البنك الوطني الجزائري وهذا ما يفسره معامل الارتباط حيث اظهر أن هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة جدا $(R^2)=0.04$

❖ من أكثر السياسات الاقتصادية تأثير على أداء البنك الوطني الجزائري هي السياسة النقدية حيث يلاحظ من المتغيرات المستقلة المدروسة في النموذج (التضخم، معدلات الفائدة الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي، الكتلة النقدية) لها ارتباط قوي مع مؤشر النقدي ويكون معه علاقة طردية فكلما زادت المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة زاد المعدل النقدي بـ 1.04، 1.01، 0.08 و 1.12 على التوالي، وفي نفس الوقت هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة مع نفس المتغيرات المستقلة اتجاه مؤشر العائد الى إجمالي الإيرادات وهذا ما يفسره معامل الارتباط الذي قدر بـ 37%، وهو نفس الشيء للمؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الإيرادات فبعد دراسة النموذج تبين ان DW اكبر من معامل الارتباط $0.78 < 1.98$ ومن الاقتصادية يفسر هذا على انه هناك علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة والتابعة .

❖ أما السياسة المالية فهي أثرها على أداء البنك الوطني الجزائري يختلف باختلاف المتغير التابع فهناك علاقة طردية أي ارتباط جيد مع معدل النقدي حيث وجد أن معامل الارتباط قدر بـ 68%، ومن الناحية الأخرى هناك ارتباط ضعيف أو سيء مع مؤشر العائد الى إجمالي الإيرادات وهو ما يترجمه معامل الارتباط بـ 37%.

❖ من النموذج المدروس أو النتائج المتحصل عليها يلاحظ أن من أكثر المؤشرات تأثرا بالسياسات الاقتصادية في البنك الوطني الجزائري هو معدل النقدي .

❖ تبين أن استخدام طريقة Eviews في عملية تقدير أثر السياسات الاقتصادية على أداء البنك الوطني الجزائري، الطريقة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث من حيث تحديد اثر السياسات الاقتصادية في أداء البنك الوطني الجزائري على اعتبار أن هذه الطريقة تقوم أساسا على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة واستبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير على الظاهرة بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تسند ذلك.

التوصيات والاقتراحات:

- ❖ وضع أنظمة للتقييم الأداء المالي في البنوك الجزائرية تكون أكثر تطورا لإعطاء الوضعية الحقيقية للبنك .
- ❖ العمل على نشر الوعي المصرفي بين الأفراد عن طريق عقد الندوات واللقاءات بهدف تشجيع الادخار وتعبئته نحو الاستثمار وذلك لتخلص من التبعية الاقتصادية والاعتماد فقط مداخل البترول .
- ❖ تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين البنوك التجارية المحلية للوصول الى مؤسسات كبرى قويا ماليا وفنيا وقادرة على التنافس محليا وعالميا، وكذلك إعطاء الاستقلالية للبنوك المحلية الجزائرية

افاق الدراسة:

- ❖ نقترح على الباحثين استخدام أو تجريب طريقة أخرى في تحديد اثر السياسات الاقتصادية على أداء البنوك سواء تجارية أو غير ذلك .
- ❖ نقترح على المهتمين في مجال الاقتصاد، من الباحثين وطلبة الدراسات العليا القيام بدراسة أثر السياسات الاقتصادية كالسياسة الاستثمارية على تقييم الأداء المالي .
- ❖ قياس اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنك خاص في الجزائر كبنك البركة للتعرف أكثر إذا كان هناك اختلاف في الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على البنوك الخاصة والعامة.

أولاً : المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- احمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 1993.
- 2- احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.
- 3- احمد مجذوب احمد، السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، بدون طبعة، دار اللواء، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989.
- 4- احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1990.
- 5- احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 6- إبراهيم بن صالح لعمر، النقود الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد، ط2، دار الجامعية، مصر، 2001.
- 7- إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، الجزء الاول، دار دروب للنشر، عمان، الأردن، 2012.
- 8- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة؟.
- 9- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف "مدخل تحليلي نظري"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 10- أكرم محسن الياسري وإيناس ناصر عكله الموسوي، مفاهيم معاصرة في الإدارة الإستراتيجية ونظرية المنظمة، ط1، جزء2، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2015.
- 11- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2000.
- 12- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة الخاصة لمصر، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 13- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 14- حاكم محسن محمد وحمد عبد الحسين راضي، حوكم البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، بدون طبعة، دار اليازوري للنشر، عمان، 2013.
- 15- حسن راوية، إدارة الموارد البشرية "رؤية مستقبلية"، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 16- حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 17- حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، بدون طبعة، دار ابتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.
- 18- حمزة حسن كريم، العملة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 19 خالد واصف الموزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 20 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هوم، الجزائر، 2013.
- 21 رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، بدون طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2002.
- 22 زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 23 زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 24 سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 25 سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك و المصارف المركزية، بدون طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 26 سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 27 سليمان احمد اللوزي، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الفكر، عمان، الأردن، ؟.
- 28 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ط1، مطبعة الريام، الجزائر، 2006.
- 29 سيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 30 شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 31 شعون شعون، البورصة، بدون نشر، الجزائر، 1991.
- 32 صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الميسر للنشر، عمان، 2000.
- 33 طارق عبد العال حماد، تقييم أداء بنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 34 عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1992.
- 35 عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.
- 36 عادل احمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- 37 عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 38 عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 39 عبد الرحمان زكي إبراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، بدون طبعة، دار الجامعات المصرية، مصر، سنة؟.

- 40 عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، بدون طبعة، دار زهراء شرق، القاهرة، مصر، 1998.
- 41 عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 42 عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، بدون طبعة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 43 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية "دراسة تحليلية تقييمية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 44 عبد المنعم عمر، السياسات الاقتصادية والشرعية في الإسلام، ط1، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1978.
- 45 عبد الهادي عبد القادر سويني، التجارة الدولية، بدون طبعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 2008.
- 46 عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، بدون طبعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 47 علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 48 كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988.
- 49 فلايدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 50 فليح حسن خلف، النقود والبنوك، بدون طبعة، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
- 51 محمد سايد عابدين، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 52 محمد دويرا، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 53 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 54 محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسة التجارية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 55 محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتنظيم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
- 56 محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العلمية"، ط2 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
- 57 محمود حسين الوادي وذكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

- 58 محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط7، وائل للنشر، الأردن، 2014.
- 59 مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر، 1998.
- 60 مجيد الكري، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، بدون طبعة، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 61 مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 62 ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 63 نصر حود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 64 هشام جبر، إدارة المصارف، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
- 65 وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 66 وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- 2- الرسائل والأطروحات الجامعية:
- 67 أحمد نصير، "اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2012/1990"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة جزائر، 3، 2014).
- 68 جلييلة بن خروف، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات **KANGHAZ**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم: علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2009).
- 69 حمد حلاب، "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 3، 2010).
- 70 رشيد بوعافية، "السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر" دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر **2010/2000**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم: علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة جزائر، 3، 2011).
- 71 سليم عمر الحداد، "دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء" دراسة ميدانية من وجهة نظر العملاء في المصارف التجارية في غزة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013).

- 72-** سليمان شيباني، "سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة 1963/2006"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2009).
- 73-** طارق احمد عواد، "تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005).
- 74-** عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003).
- 75-** عبد الحميد حشه، "دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013).
- 76-** عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التسيير، جامعة الجزائر، 2003).
- 77-** عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري لانتقال من الخطة الى سوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005).
- 78-** عبد الله خبابة، "سياسة الأسعار في اطار العولمة الاقتصادية -حالة الجزائر -"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006).
- 79-** عصام عباسي، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012).
- 80-** مراد جنيدي، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2004، (مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006/2005).
- 81-** فوزي محريق، "دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014).
- 82-** لخضر زكرواي، "تطور نظام الصرف في الجزائر -أسباب وأثار انخفاض قيمة الدينار"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000).
- 83-** نور الدين نوي، "دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية ونقد، جامعة الجزائر، 2009).

- 84** ياسمينه خمقاني، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2012/2007"، (مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014).

3- المجلات والمطبوعات الجامعية

- 85** بشرى عبد الباري احمد، تقدير اثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد3، عدد2، العراق، 2013.
- 86** احمد طلفاح، مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، بدون بلد، افريل 2005.
- 87** الكسندر سفوبودا، إصلاح البيان المالي، مجلة التمويل والتنمية، بدون بلد نشر، 1999.
- 88** المهدي مفتاح السريبي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، مجلة الجامعة، مجلد3، عدد5، ليبيا، 2013.
- 89** حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد1، سوريا، 2012.
- 90** دليل القواعد والممارسات الفضلى لحكومة المصارف في فلسطين، ط1، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2009.
- 91** سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الاداء المتوازن، دراسة تطبيقية في شركة زين السعودية للاتصالات، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، سنة؟.
- 92** سمير ايت عكاش، التنظيم والرقابة البنكية، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص: اقتصاديات المالية وبنوك، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014.
- 93** سوسن احمد سعيد و سنان زهير محمد جميل، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار 2004/2002، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 94** صبا عبد الهادي وعبد الشفيق البصري، مصنوفة camles في تقويم أداء المصارف، العراق، 2008.
- 95** عبد الرزاق جبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:07، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- 96** عبد الرؤوف جودة ومحمد زغلول، استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، كلية إدارة الأعمال، جامعة ملك سعود، الرياض، 2010.

- 97-** عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية "دراسة تطبيقية"، 2009.
- 98-** علي عبد الرضا جمودي، مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات "دراسة تطبيقية"، العراق، 2009.
- 99-** علي نبع صايل الصبيحي واحمد وهيب حسين، السياسات الاقتصادية الكلية في العراق خلال فترة 2010/1990 والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد4، عدد7، العراق، 2011.
- 100-** عمر الشريف، السياسات الاقتصادية و أدوات نجاح التنمية والاستقرار في الإطار الإسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، سنة؟.
- 101-** فائزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأدب، وهران، 2007.
- 102-** لطيفة زيود وماهر الأمين، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد:4، سوريا، 2005.
- 103-** محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر الصرف الدينار الجزائري-، مجلة الباحث، عدد:9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- 104-** محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، عدد:3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.
- 105-** محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد9 جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
- 106-** محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر أثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد:10، 2012، الجزائر، ص:147.
- 107-** محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد4، العدد:4، 1996.
- 108-** مصطفى حمد منصور، اثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي "دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، عدد:1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012.
- 4-** التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:
- 109-** مريم بدر الدين، ضرورة تطوير السياسات الصناعية الدول العربية، تقرير المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2012.

- 110-** منظمة العمل الدولية، اتجاهات الأجور في العالم وتطور سياسات الأجور في بلدان مختارة، تقرير بعنوان: سياسات الأجور ونمو الإنتاجية والعمالة، البند الثالث من جدول الأعمال، مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، الدورة: 310، جنيف، مارس 2011.
- 111-** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2001-2004، الجزائر.
- 112-** تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2005، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الجزائر، أبريل 2005.
- 5- الملتيقيات والمؤتمرات والندوات العلمية:**
- 113-** إسماعيل سبيتي وفائزة محلب، فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014.
- 114-** آسيا جنوحات وياسمين العلائية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014.
- 115-** أمال بوسواك وحازم حجلة سعيدة، بطاقة قياس الأداء المتوازن كآلية مستحدثة لقياس الأداء، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014.
- 116-** أمال عيادي وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية "دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، منظم من طرف مخبر مالية وبنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 7/6 ماي 2012.
- 117-** حمد قايد نور الدين وحمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014.
- 118-** سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الاداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول: الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.
- 119-** صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20/19/18 أفريل 2010.

- 120-** رشيد بلخريصات ومحمد بن سعيد، فعاليات المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر الدولي العالمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.
- 121-** عبد الرحيم شي وجازيه بن بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25/24 افريل 2006.
- 122-** عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.
- 123-** عبد الغني دادن ومحمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005 .
- 124-** علال بن ثابت ونعيمة عبدي، الحوكمة في المصارف الإسلامية، يوم دراسي حول: التمويل الإسلامي "الواقع والتحديات"، جامعة عمار ثيلجي، الاغواط، 9 ديسمبر 2009.
- 125-** مايكل بوردو، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر صرف، مداخلة في ندوة تحت عنوان: نظم وسياسات سعر الصرف، نظمت من طرف معهد السياسات الاقتصادية وصندوق النقد العربي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، 17/16 ديسمبر 2002.
- 126-** محمد جموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، اليوم الدراسي حول: أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 3 افريل 2011.
- 127-** عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.
- 128-** محمود ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر الدولي العلمي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة جنان، طرابلس، لبنان، 17/15 ديسمبر 2012.
- 129-** معراج عبد القادر هوراي واحمد عبد الحفيظ المجلد، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في ارساء قواعد الشفافية، مؤتمر دولي حول: الحوكمة في الشركات المالية والمصرفية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 18/17 افريل 2007.
- 130-** يحي سعيدي ولخضر اوصيف، اثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تطور الأداء المالي للبنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014.

- 131-** جمال بن مسعود، تطور الجزائر اقتصاديا، مقال متاح الكترونيا على الموقع الالكتروني: www.ingdz.net - تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/03/25
- 132-** عبد اللطيف بلغريسي، مقال بعنوان: اقتصاد العولمة وفعالية السياسة الاقتصادية بين تنسيب النتائج وتأثير العوامل، متاح على الموقع الالكتروني: www.univ-ouargla.dz، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، على ساعة: 19:00.
- 133-** عبد القادر لحول، مقال بعنوان: اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2006/1990، متاح على الموقع الالكتروني: www.iefpedia.com تاريخ الاطلاع: 2015/03/02، على الساعة: 18:45.
- 134-** مقال بعنوان: "إصلاح سعر الصرف: تحمل المسؤولية تجاه العالم أيضا"، على الموقع: www.arabic.people.com تاريخ الاطلاع: 2015/01/02، على الساعة: 14:00.
- 135-** شكري بن زعرور، مقال بعنوان: إجراءات السياسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، على الرابط: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980>، تاريخ الإطلاع: 2015/02/13، على الساعة: 10:00.
- 136-** شهرزاد زغيب وحكيمة حلبي، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري تم تصفح الموقع: www.door.net، بتاريخ: 2015/05/12، على الساعة: 11:00، تم نشر المقال في: منتديات المعرفة العراقية، بتاريخ: 2012/12/17.
- 137-** طارق قندوز، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق متاح على الموقع الالكتروني www.giem.info/article/details/ID تم الاطلاع عليه 2015/03/15، على الساعة 22:55.
- 138-**
- 139-** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 12، ديسمبر 2010.
- 140-** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 13، ماي 2011.
- 141-** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 17، مارس 2012.
- 142-** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 21، مارس 2013.
- 143-** التقرير السنوي: 2008-2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.zd
- 144-** التقرير السنوي: 2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

- 145- التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 146- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/1، على الساعة 17:00.
- 147- إحصائيات منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الخارجية : www.mincommerce.gov.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/1، على الساعة 15:30.
- 148- الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الإلكتروني www.ons.dz، تم الاطلاع عليه 2015/03/17، على الساعة 17:55.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

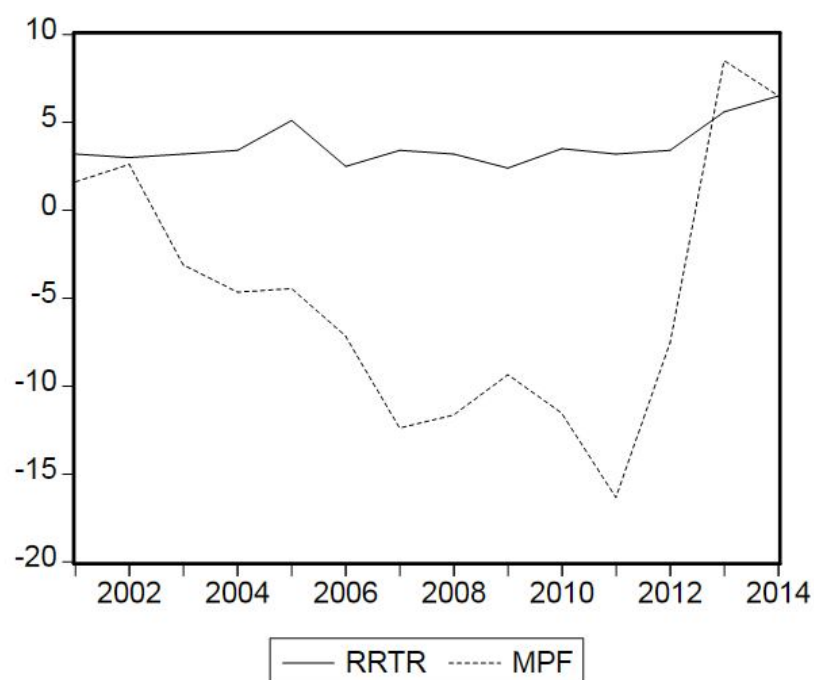
- 149- Aurice Bye Relation, **economique international**, Dolloz, Paris, 1971.
- 150- Edwin Mansfield, **economics**, Norton Company, New York, 1989.
- 151- Jean Languat, Pascal Vanhove, **économie général**, Dunod, Paris, 2001.
- 152- Hocine Ben Issad, **lajustement structurel, l'experience du Maghreb**, OPU, Alger, 1999
- 153- Lorrino Philipe, **Comptes et Recits De La Performance, Edition D organisation, Paris ,1996**
- 154- Michel Jura, **technique financieres internationale**, DUNOD, Paris, France, 2003.
- 155- Nicole Notat, **La responsabilité sociale des entreprises**, Revu Futuribles, n288, juillet-aout 2003.
- 156- Kaplan S.Rebert & Norton P.David, **The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance**, Harverd Business Review, 1992
- 157- la banque d Algerie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algerie, **Statistiques Monétaires 1964-2005**, hors serie-juin 2006, Alger

الملحق رقم (1): المعطيات السنوية للدراسة 2014-2001

obs	INF	INT	M2	MPF	RESID	RRTR
2001	1.400000	4.800000	58.00000	1.610000	1.517673	3.200000
2002	2.600000	2.600000	63.90000	2.600000	0.491553	3.000000
2003	3.600000	3.600000	63.70000	-3.120000	-0.188334	3.200000
2004	1.600000	4.600000	61.10000	-4.660000	-0.169113	3.400000
2005	2.500000	5.700000	55.00000	-4.470000	-0.074519	5.100000
2006	4.500000	-0.500000	57.00000	-7.170000	0.124280	2.500000
2007	4.400000	-2.600000	66.30000	-12.38000	0.017981	3.400000
2008	5.700000	-5.200000	60.00000	-11.64000	-0.086824	3.200000
2009	3.900000	3.500000	61.40000	-9.350000	-0.096743	2.400000
2010	4.500000	3.500000	61.50000	-11.56000	-0.490736	3.500000
2011	8.900000	7.200000	62.00000	-16.32000	-0.190736	3.200000
2012	8.500000	6.100000	62.10000	-7.550000	-0.089535	3.400000
2013	8.400000	7.000000	62.10000	8.500000	-0.321061	5.600000
2014	8.100000	7.200000	58.70000	6.500000	-0.443886	6.500000

obs	TCR	TDRT
2001	2.300000	2.200000
2002	4.500000	3.100000
2003	3.200000	3.000000
2004	1.200000	3.100000
2005	2.200000	2.900000
2006	1.300000	3.100000
2007	2.500000	2.800000
2008	3.200000	2.700000
2009	3.100000	3.900000
2010	3.500000	2.700000
2011	2.500000	2.500000
2012	3.100000	2.400000
2013	3.100000	3.100000
2014	3.200000	2.800000

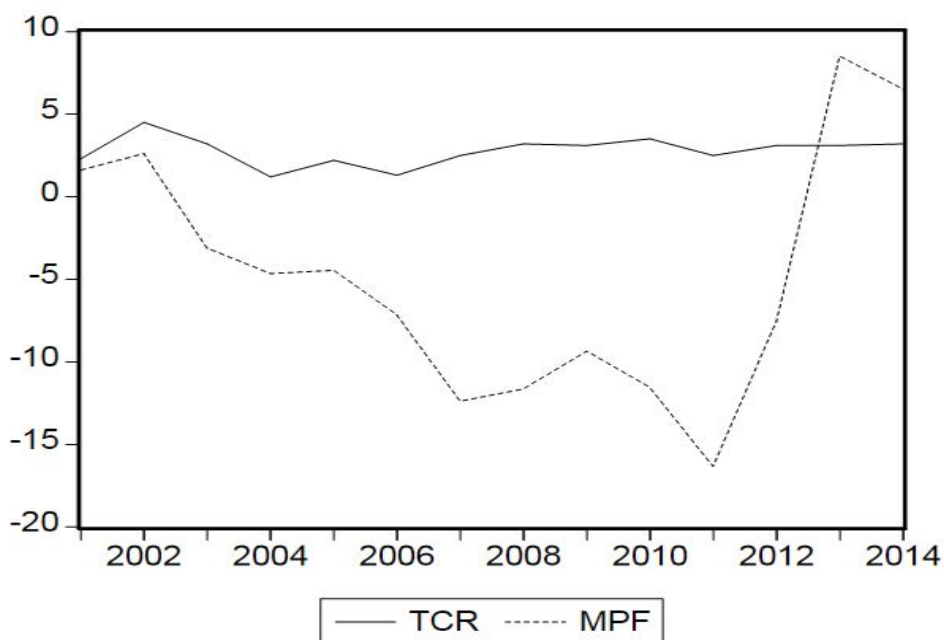
الملحق رقم (2): العلاقة بين مؤشر السياسة المالية ومعدل العائد إلى إجمالي الإيرادات



الملحق رقم (3): تقدير المعادلة رقم (5)

Dependent Variable: TCR Method: Least Squares Date: 05/13/15 Time: 23:13 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.899963	0.285324	10.16375	0.0000
MPF	0.024627	0.032793	0.750973	0.4671
R-squared	0.044887	Mean dependent var	2.778571	
Adjusted R-squared	-0.034706	S.D. dependent var	0.864851	
S.E. of regression	0.879730	Akaike info criterion	2.713161	
Sum squared resid	9.287108	Schwarz criterion	2.804455	
Log likelihood	-16.99213	F-statistic	0.563960	
Durbin-Watson stat	1.634255	Prob(F-statistic)	0.467141	

الملحق رقم (4): العلاقة بين مؤشر السياسة المالية والمعدل النقدي



الملحق رقم (5): تقدير المعادلة رقم (5) بإدخال MA(1)

Dependent Variable: TCR Method: Least Squares Date: 05/13/15 Time: 23:27 Sample: 2001 2014 Included observations: 14 Convergence achieved after 13 iterations Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.901036	0.363153	7.988474	0.0000
MPF	1.025359	0.039948	34.25688	0.0258
MA(1)	0.302266	0.282145	1.071316	0.3070
R-squared	0.682598	Mean dependent var		2.778571
Adjusted R-squared	0.672589	S.D. dependent var		0.864851
S.E. of regression	0.900129	Akaike info criterion		2.814851
Sum squared resid	88.91256	Schwarz criterion		2.951792
Log likelihood	-16.70396	F-statistic		7.502682
Durbin-Watson stat	2.164687	Prob(F-statistic)		0.062588
Inverted MA Roots	-.30			

الملحق رقم (6): تقدير معادلة رقم (6)

Dependent Variable: EITA Method: Least Squares Date: 05/13/15 Time: 23:41 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.721755	0.165659	10.39339	0.0000
MPF	0.013108	0.019040	0.688455	0.5043
R-squared	0.037997	Mean dependent var		1.657143
Adjusted R-squared	-0.042170	S.D. dependent var		0.500330
S.E. of regression	0.510770	Akaike info criterion		1.625769
Sum squared resid	3.130634	Schwarz criterion		1.717063
Log likelihood	-9.380386	F-statistic		0.473970
Durbin-Watson stat	0.686481	Prob(F-statistic)		0.504259

الملحق رقم (7): تقدير المعادلة رقم (15) بإدخال AR(1)

Dependent Variable: RRTR Method: Least Squares Date: 05/14/15 Time: 18:37 Sample(adjusted): 2002 2014 Included observations: 13 after adjusting endpoints Convergence achieved after 27 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.871039	8.911215	1.107710	0.3046
INF	0.025123	0.217831	0.115332	0.9114
INT	0.143834	0.123976	1.160180	0.2840
TDRT	-0.730847	1.066879	-0.685033	0.5154
M2	-0.073751	0.152994	-0.482053	0.6445
AR(1)	0.282604	0.546857	0.516779	0.6212
R-squared	0.398809	Mean dependent var	3.723077	
Adjusted R-squared	-0.030614	S.D. dependent var	1.227568	
S.E. of regression	1.246217	Akaike info criterion	3.582139	
Sum squared resid	10.87139	Schwarz criterion	3.842885	
Log likelihood	-17.28390	F-statistic	0.928710	
Durbin-Watson stat	1.667591	Prob(F-statistic)	0.515379	
Inverted AR Roots	.28			

الملحق رقم (8): تقدير المعادلة رقم (15) بإدخال AR(2)

Dependent Variable: RRTR Method: Least Squares Date: 05/14/15 Time: 18:49 Sample(adjusted): 2003 2014 Included observations: 12 after adjusting endpoints Convergence achieved after 31 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.27756	10.17200	1.206995	0.2729
INF	0.077604	0.150976	0.514013	0.6256
INT	0.128820	0.093956	1.371062	0.2194
TDRT	-0.660925	1.185270	-0.557616	0.5973
M2	-0.123564	0.161670	-0.764295	0.4737
AR(2)	-0.448258	0.665949	-0.673113	0.5259
R-squared	0.433470	Mean dependent var	3.783333	
Adjusted R-squared	-0.038638	S.D. dependent var	1.261913	
S.E. of regression	1.286061	Akaike info criterion	3.647898	
Sum squared resid	9.923717	Schwarz criterion	3.890351	
Log likelihood	-15.88739	F-statistic	0.918158	
Durbin-Watson stat	1.825538	Prob(F-statistic)	0.527373	

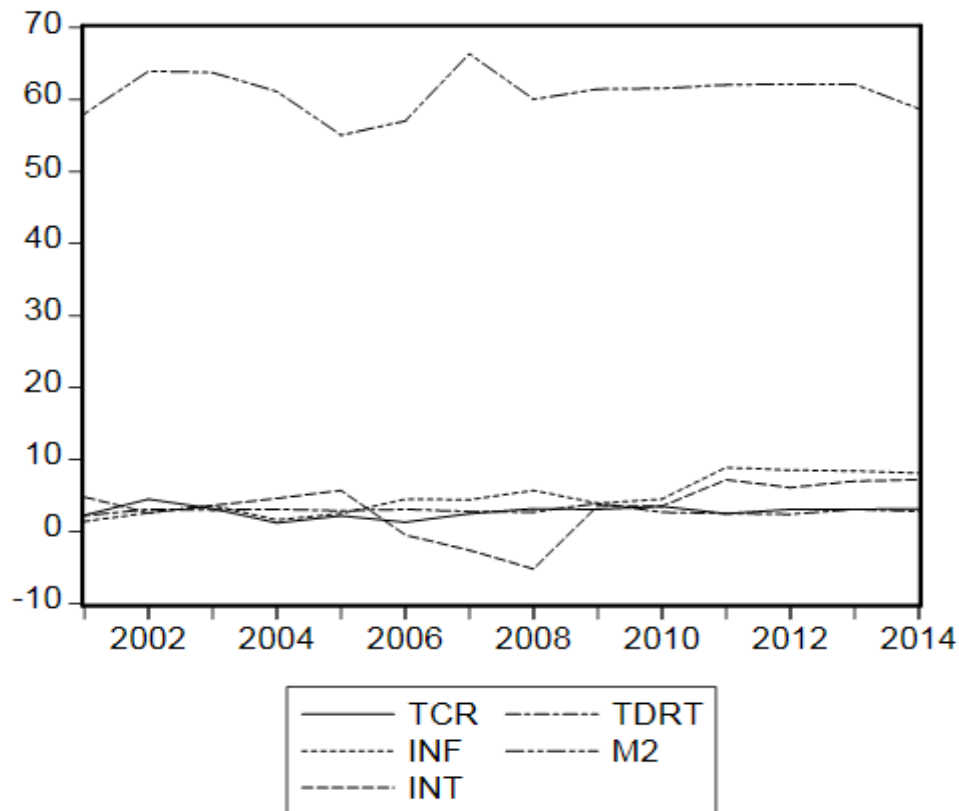
الملحق رقم (9): تقدير المعادلة رقم (15) بإدخال MA(1)

Dependent Variable: RRTR					
Method: Least Squares					
Date: 05/14/15 Time: 18:54					
Sample: 2001 2014					
Included observations: 14					
Convergence achieved after 20 iterations					
Backcast: 2000					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	8.468982	0.666258	1.374717	0.0002	
INF	-0.028900	0.025654	-0.148136	0.0023	
INT	0.289335	0.098012	2.952041	0.0184	
TDRT	-1.557755	0.072582	-2.193968	0.0596	
M2	-0.015032	0.107327	-0.140057	0.0098	
MA(1)	0.997466	0.129074	7.727879	0.0001	
R-squared	0.551462	Mean dependent var		3.685714	
Adjusted R-squared	0.271126	S.D. dependent var		1.187666	
S.E. of regression	1.013959	Akaike info criterion		3.163129	
Sum squared resid	8.224903	Schwarz criterion		3.437011	
Log likelihood	-16.14190	F-statistic		11.96258	
Durbin-Watson stat	1.919252	Prob(F-statistic)		0.040258	
Inverted MA Roots	-1.00				

الملحق رقم (10): تقدير المعادلة رقم (16)

Dependent Variable: TCR Method: Least Squares Date: 05/14/15 Time: 19:11 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.337483	0.512544	10.41370	0.04258
INF	1.041256	0.105269	9.891383	0.03258
INT	1.010235	0.071844	14.06150	0.01258
TDRT	0.080586	0.641569	0.125608	0.63528
M2	1.125288	0.089549	12.56617	0.02156
R-squared	0.823255	Mean dependent var	2.778571	
Adjusted R-squared	0.802582	S.D. dependent var	0.864851	
S.E. of regression	0.913263	Akaike info criterion	2.928868	
Sum squared resid	75.23568	Schwarz criterion	3.157103	
Log likelihood	-15.50208	F-statistic	10.06897	
Durbin-Watson stat	2.068396	Prob(F-statistic)	0.062535	

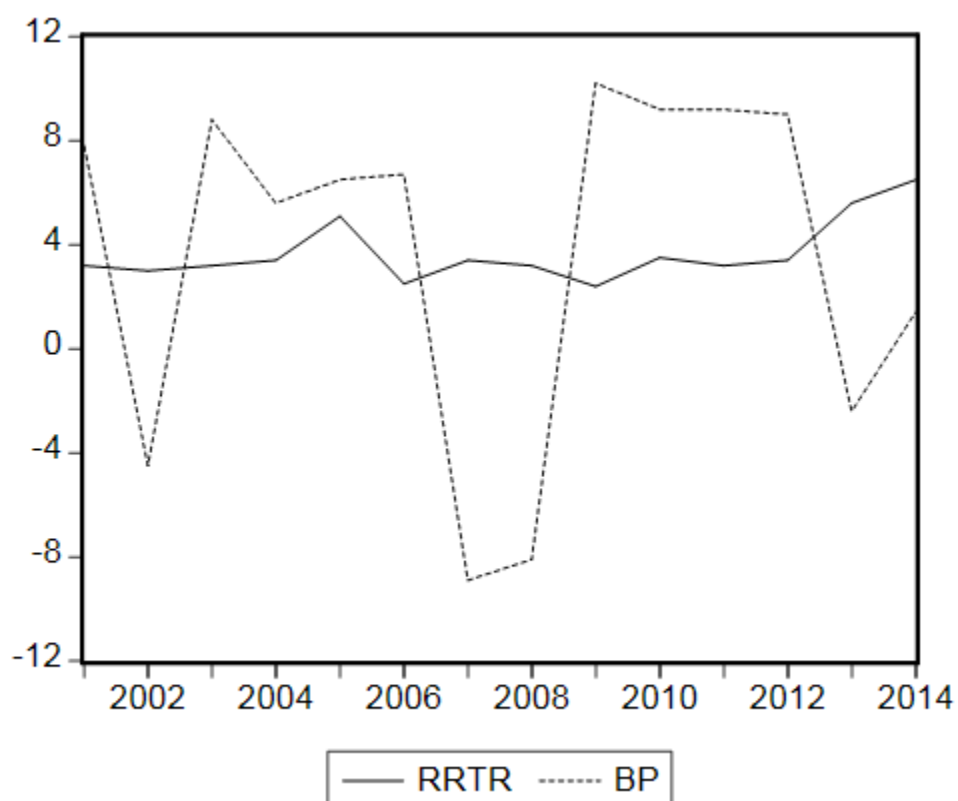
الملحق رقم (11): العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والمعدل النقدي



الملحق رقم (12): تقدير المعادلة رقم (24)

Dependent Variable: RRTR				
Method: Least Squares				
Date: 05/14/15 Time: 23:54				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.813811	0.369199	10.32995	0.0000
BP	-0.035512	0.049340	-0.719742	0.4855
R-squared	0.041383	Mean dependent var		3.685714
Adjusted R-squared	-0.038502	S.D. dependent var		1.187666
S.E. of regression	1.210313	Akaike info criterion		3.351199
Sum squared resid	17.57830	Schwarz criterion		3.442493
Log likelihood	-21.45840	F-statistic		0.518029
Durbin-Watson stat	0.928050	Prob(F-statistic)		0.485466

الملحق رقم (13): العلاقة بين مؤشر التوازن الخارجي ومعدل العائد إلى إجمالي الإيرادات



الملحق رقم (14): تقدير المعادلة رقم (25)

Dependent Variable: TCR				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/15 Time: 00:18				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.905345	0.263887	11.00980	0.0000
BP	-0.035145	0.035266	-0.996576	0.3386
R-squared	0.076437	Mean dependent var	2.778571	
Adjusted R-squared	-0.000526	S.D. dependent var	0.864851	
S.E. of regression	0.865078	Akaike info criterion	2.679570	
Sum squared resid	8.980327	Schwarz criterion	2.770864	
Log likelihood	-16.75699	F-statistic	0.993163	
Durbin-Watson stat	1.457841	Prob(F-statistic)	0.338642	

الملحق رقم (15): تقدير المعادلة رقم (26)

Dependent Variable: EITA Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 00:36 Sample: 2001 2014 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.635477	0.158324	10.32993	0.0000
BP	0.006006	0.021158	0.283882	0.7813
R-squared	0.006671	Mean dependent var		1.657143
Adjusted R-squared	-0.076106	S.D. dependent var		0.500330
S.E. of regression	0.519020	Akaike info criterion		1.657814
Sum squared resid	3.232577	Schwarz criterion		1.749107
Log likelihood	-9.604695	F-statistic		0.080589
Durbin-Watson stat	0.591030	Prob(F-statistic)		0.781339

الملحق رقم (16): تقدير المعادلة رقم (26) بإدخال AR(1)

Dependent Variable: EITA Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 10:45 Sample: 2001 2014 Included observations: 14 Convergence achieved after 7 iterations Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.568812	0.126109	12.44013	0.0000
BP	-0.005836	0.011726	-0.497671	0.6285
MA(1)	0.959104	0.021034	45.59780	0.0000
R-squared	0.815867	Mean dependent var		1.657143
Adjusted R-squared	0.782388	S.D. dependent var		0.500330
S.E. of regression	0.233398	Akaike info criterion		0.115269
Sum squared resid	0.599223	Schwarz criterion		0.252210
Log likelihood	2.193114	F-statistic		24.36964
Durbin-Watson stat	2.100864	Prob(F-statistic)		0.000091
Inverted MA Roots	-0.96			

الملحق رقم (17): إختبار السببية لغرانجر بين مؤشرات السياسة النقدية و TCR

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/15/15 Time: 12:24 Sample: 2001 2014 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause INF	12	5.92562 0.54582	0.21545 0.60216
INT does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause INT	12	0.28777 4.97258	0.75839 0.06716
TDRT does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause TDRT	12	0.84359 0.10582	0.46964 0.90100
M2 does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause M2	12	6.69658 2.18913	0.53044 0.18263
INT does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause INT	12	0.32495 0.50042	0.73291 0.62643
TDRT does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause TDRT	12	1.30099 0.74997	0.33081 0.50686
M2 does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause M2	12	0.48445 1.55773	0.63526 0.27567
TDRT does not Granger Cause INT INT does not Granger Cause TDRT	12	0.36481 1.73781	0.70679 0.24390
M2 does not Granger Cause INT INT does not Granger Cause M2	12	4.54371 0.36320	0.05434 0.70782
M2 does not Granger Cause TDRT TDRT does not Granger Cause M2	12	1.93565 0.24168	0.21422 0.79160

الملحق رقم (18): إختبار السببية لغرانجر بين مؤشرات السياسة النقدية و *EITA*

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/15/15 Time: 12:47 Sample: 2001 2014 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause EITA EITA does not Granger Cause INF	12	11.4502 0.32462	0.00621 0.73313
INT does not Granger Cause EITA EITA does not Granger Cause INT	12	0.59289 1.34576	0.57827 0.32024
TDRT does not Granger Cause EITA EITA does not Granger Cause TDRT	12	7.74582 0.06269	0.01258 0.93976
M2 does not Granger Cause EITA EITA does not Granger Cause M2	12	5.56298 0.15126	0.40007 0.86236
INT does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause INT	12	0.32495 6.52012	0.73291 0.02582
TDRT does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause TDRT	12	1.30099 0.74997	0.33081 0.50686
M2 does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause M2	12	0.48445 1.55773	0.63526 0.27567
TDRT does not Granger Cause INT INT does not Granger Cause TDRT	12	0.36481 1.73781	0.70679 0.24390
M2 does not Granger Cause INT INT does not Granger Cause M2	12	4.54371 0.36320	0.05434 0.70782
M2 does not Granger Cause TDRT TDRT does not Granger Cause M2	12	1.93565 0.24168	0.21422 0.79160